

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



طعة خاصة
وزارة المجاهدين



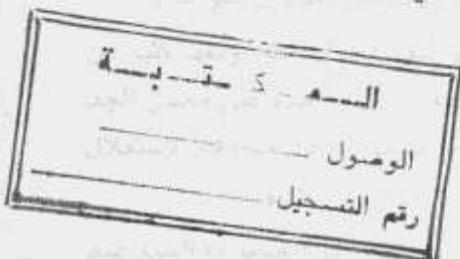
آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)

رئيس المشروع : عميراوي احمدى

أعضاء المشروع :

زاوية سليم

زغداوى محمد



هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة

الذكرى الـ 45 لعيد الاستقلال والشباب

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954





© المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية

وين، ١٥، نوڤمبر ١٩٥٤، الحٰثـر، ٢٠٠٧.

978-9961-846-16-2-4a15

الإيداع القانوني 1566 - 2007

جميع الحقوق محفوظة.

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين

كثيراً ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روایته والتاريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الاستنتاج المشحون بعصبة أكيدة هو وليد معاناة البحث والاستقصاء التي تحملها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثيابنا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع مليء بالأسرار والمكونات، والمليء أيضاً بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخلوا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها وعلا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فيما من سلوك غالب لا يغير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها.

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الواجبة في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليقوت مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حثّ الهمم ونبه إلى الآثار السيئة والتقوب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذلك من الأعطال التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصيرفاتها.

قالها فخامتها بلغة واضحة أنتا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا

وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومركبات القوة التي يجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتذمرون ولا يكونون تبعاً لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وطبعيم هذه الأجيال بخلاصاته.

وقد تم العرض في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأساس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والاتهام على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكوناً بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الاستعماريين، وإنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمة الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات واحتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال.

وانني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتقييم والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عنون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعي الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليل مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

السيد : محمد الشريف عباس

تقديم بقلم مدير المركز

مقدمة

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثة دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تأكيداً لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأن هذا المكتون التاريخي، متربطة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشاته سنة 1995، فإن الهدف القريب و المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلاثة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد محمد الشريف عباس، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نشي على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحياوي

مقدمة

المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي

برغم الصعوبة التي وجدناها في التعامل مع بعض الأعضاء وانسحاب اثنين تم هذا العمل على الصورة الآتية. حيث عالجنا الموضوع باختصار حول المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي. وبنية الاقتصاد الاستيطاني في الجزائر. وتبعنا آثار السياسة المدنية الاستيطانية. وسياسة المياه للاستعمار الاستيطاني في الجزائر. واكتشاف البترول في الجزائر. وميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين. ودور الاستشراق في مراحل استعمار فرنسا للجزائر.

المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي

إن الهدف من تناول هذا الموضوع هو رصد أوضاع المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي، تمهدًا لمعرفة آثار السياسة الاستعمارية، أي ما نتج عنها من تحولات اجتماعية في الجزائر من عام 1830 إلى غاية 1962 . ونقدم هذا الموضوع مستعينين بما قدمناه في موضوع السياسة الفرنسية في الشرق الجزائري¹ .

من المؤكد أن دراسة الوضع الاجتماعي هامة جداً لفهم أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال فترة أواخر العهد العثماني . وفترة الاحتلال الفرنسي؛ إذ كانت الشرائح السكانية في المدينة بأسرها / وبيوتها وطبقاتها المتعددة: الميسورة منها والفقيرة، أو في الريف والتي كانت على رأسها القبيلة بأنواعها الزراعية والرعوية؛ كانت كلها تشكل الأساس الثاني بعد الأرض للحياة الاجتماعية، بل، إن الأرض والأسرة والقبيلة كلها كانت تشكل فصل الخطاب السادس في الحياة الاجتماعية الجزائرية . والسؤال الذي يمكن طرحه هل بقي المجتمع الجزائري محافظاً على خصوصياته أثناء الاحتلال الفرنسي له؟ أو بعبارة أخرى ما هي أهم آثار الاستعمار الفرنسي في المجتمع الجزائري؟

1- عميراوي احمد، السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري 1837-1858، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة مونتوري، فرنسا 1999

سكان الجزائر

من الصعوبة بمكان تحديد عدد سكان الجزائر خلال العهد العثماني، بفعل تضارب الإحصاءات التي قدمتها مصادر تلك الفترة؛ فترة أواخر العهد العثماني. ومصادر بداية الاحتلال الفرنسي، برغم أن دراسات تاريخية كثيرة تناولت المجتمع الجزائري.

ومن خلال ما قدمناه في موضوع السياسة الفرنسية في الشرق الجزائري يمكن رصد أهم الدراسات التي قدمت وهي لكل من ياكونو (Yacono) وحمدان خوجة، فال الأول قال إن عدد سكان الجزائر كلها لم يتعد ثلاثة ملايين نسمة². على خلاف الثاني الذي قال إن سكان الجزائر كلها بلغ عشرة ملايين نسمة³.

وكانت كبريات المدن لا يسكن الواحدة فيها أكثر من 45 ألف نسمة. وقد قدم نوشى (Noushi)⁴ من جهته رأيا حدد به عدد سكان المدن الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين 10% و20%. بينما ذهب ناصر الدين سعيدوبي إلى القول: «في حين لم يتجاوز سكان المدن والஹواضر بالجزائر عامة في أحسن الأحوال 6%»⁵ بينما ذهب بعض الدارسين إلى اعتبار نسبة 5 إلى 10% هي نسبة سكان المدن الجزائرية كلها⁶. وهي النسبة التي نرجح مطابقتها لواقع المجتمع الجزائري في ذلك العهد.

من خلال هذا يتبين لنا أن المجتمع الجزائري كان مجتمعا ريفيا. مثلما يتبين لنا أن الاحتلال الفرنسي للمدن الجزائرية كان سريعا، على خلاف ما تم من احتلال للريف. وهو ما يفسر استمرار المقاومة الوطنية إلى تاريخ متاخر. من ذلك نذكر أن القوة الفرنسية لم تتمكن من احتلال منطقة تدوف إلا في الثلاثينيات من القرن العشرين.

2- Yacono (X.), "Peut-on évaluer la population de l'Algérie vers 1830?", in, R. A, année 1954, p-p 277-307.

3- Hamdan (B. O. K.), Le Miroir, traduit de l'Arabe par H. D. Goetschy, Paris 1833, p. 320.

4- Noushi (A.), Sur le féodalisme, Cahier du C. E. R. M. éd. sociale, 1974, p. 182.

5 - سعيدوبي، ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص. 97.

6 - ينظر: ابن اثنوي عبد الطيف، تكون التخلف في الجزائر، ش. و. ن. ت. الجزائر، 1979، ص. 40.

ومن هذه المدن التي تم احتلالها بسرعة مدينة الجزائر ووهران وعنابة وقسنطينة وموانئ هامة أخرى، وكان الأمر في نظر المحتلين هو أن تكون هذه المدن موانئ لتصدير واستيراد المواد التجارية، وهو ما حدث (مثلاً سنينه في حينه).

فمدينة الجزائر العاصمة كانت متميزة عن بقية المدن الجزائرية في جوانب كثيرة من حياتها الاجتماعية. حيث كان العثمانيون والكراغلة ومن والاهم من رجال المخزن يحظون بامتيازات. ثم تأتي الفئة الثانية المشكلة من البلدية/الحضر أي الأعيان؛ أي العلماء وأصحاب الحرف. وكان هؤلاء الحضر يشكلون أغليبية سكان المدينة⁷ البالغ عددهم حسب بعض المصادر 80 ألف نسمة⁸. وتأتي فئة العامة من السكان وكانت تدعى البرانية التي نزح معظم أفرادها من الريف.

وتعتذر أعمال فانتور دي بارادي التي نشرت في المجلة الإفريقية⁹ مصدرها هاما لتاريخ الجزائر العثمانية. إذ زار هذا العالم الجزائر عام 1789 وقدم عملاً بعنوان «Notes sur Alger» تضمن معلومات قيمة عن الجزائر، من بينها ما يتعلق بالجزائر العاصمة التي قال عنها إن بها 16000 بستان. وبها 5000 مسكن بما فيها 180 مسكن لليهود. ويسكن العاصمة ما بين 25 إلى 30 ألف ساكن. ويمكن أن يصل العدد إلى 50 ألف ساكن بالنظر إلى تقدير عدد النساء اللواتي لا يخرجن من البيوت. وتفصيل العدد هو (6000 كراغلة و300 تركي و7000 يهودي و2000 أسير و32000 من العرب)¹⁰. على خلاف شمبر الذي قال بوجود 15000 بناية و100000 ساكن¹¹.

7 - شعبير، في: الجزائر في مؤلفات الرحاليين الألمان، ترجمة أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر .1975، ص. 12.

8 - Renaudot, M. Alger, Tableau du Royaume de la ville, Mongie ainé, Paris 1830, p. 13

9 - لمزيد من المعلومات يراجع:

Venture De Paradis, "Alger au 18^e siècle ", présentation de FAGAN (E.), in. R. A. no 39, année 1895, p-p. 265-314. et, R. A. no 40, année 1896, p-p. 33-78, 256-277.

10 - قد يكون جانب من هذه الإحصائية غير دقيق بالنظر إلى تناسب عدد مساكن اليهود ألا 180 مع عددهم البالغ 7000 فرد فيعني هذا أن قرابة 40 فرداً في البيت الواحد.

11 - أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحاليين الألمان، ص. 12.

مثّلما هي أعمال هايدو¹² ذات القيمة العلمية الراقية؛ إذ قدمت باللغة الأسبانية تحت الرعاية الدينية الكاثوليكية عام 1608 بعنوان: (Topographie et Histoire générale d'Alger) وبمجيء الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر حدثت تغيرات هامة سنتبع آثارها في حينه. وكانت قسنطينة من مدن الجزائر الهمامة. وقد تضاربت الإحصاءات التي قدمت حول عدد سكانها، فحمدان بن أمين السكة حدد سكانها ما بين 25 إلى 30 ألف نسمة¹³. في حين قال عنها كامل باي مبعوث السلطان العثماني عام 1836 إنها مدينة عظيمة بها 7000 مسكن يقطنها حوالي 80 ألف شخص¹⁴. في حين حدد كل من رامبار (Rimbart) وباؤن (Bowen) عدد سكانها ما بين الـ 40 إلى 45 ألف نسمة¹⁵. وروزي (Rozet) بـ 15 ألف نسمة¹⁶. في حين قدرت مصلحة الهندسة العسكرية الفرنسية عدد سكان مدينة قسنطينة قبل احتلالها بـ 40.000 نسمة، وبعد الاحتلال نزل العدد إلى النصف¹⁷. ونصف هذا العدد كان من القبائل والريع من الأعيان والباقي من الأتراك والكراغلة واليهود. وإن الثروة كانت بيد الأعيان والأتراك العثمانيين¹⁸ وإن كان ريمون (Raymond, A.) قد رجح أن يكون عدد سكان مدينة قسنطينة قبل احتلالها 25.000 نسمة¹⁹ وهو الأرجح في نظرنا لجدة هذه الدراسة

12 - لمزيد من المعلومات يراجع:

Fray Diego de HEYdo, "De la captivité à Alger", traduction de l' Espagnole par Moliner-Vioille, in. R. A. no 39, année 1895, p-p. 54-103, 199-258, 321-367, no 40, année 1896, p-p. 5-32, no 41, année 1897, p-p. 153- 184.

13 - Cité par: Yacono (X.), "La Régence d'Alger en 1830", in R. O. M.. M. n°2, p 274.

14 - Cité par: Temimi (A.), Le Beylik. de Constantine et Hdj ahmed Bey (1870 - 1837), R.H.M. Tunis 1978, P57.

15 - Cité par: Temimi 57

16 - Rozet. Alger, 2 è éd. Bouslama, Tunis, 1980, p 19.

17 - أكد جولييان بقوله: إنه في عام 1843 كان عدد سكان مدينة قسنطينة 882 نسمة، منهم 1919 أوروبي، يراجع:

- Julien (Ch. A.), Histoire de l'Algérie contemporaine, PU.F. France, 1964, p 256.

18 - مذكرة عن قسنطينة في تاريخ 1838 H226. A. M. G 5/15/1838. وكان عدد اليهود بهذه المدينة 1000 نسمة حسب ما هو مذكور في A. M. G. H46

19 - ينظر:

Raymond (A.), 'les caractéristiques d' une ville arabe "moyenne" au 18 è siècle: le cas de Constantine", C. T, no 137-138, Faculté des lettres et sciences humaines, Tunis, 1986, p-p175-195.

ودقتها²⁰. وبحلول الاستعمار الاستيطاني فيها بداية من عام 1837 حدثت تغيرات كثيرة في المدينة. مثلما حدث تغيرات أخرى وكثيرة في باقي المدن الجزائرية التي تم احتلالها. وأكبر عامل في هذا التغير تمثل في هجرة كثير من الجزائريين من المدن؛ مثلما هو الشأن حين هرب كثير من الجزائريين من مدينة الجزائر ومدينة قسنطينة، ومدينة تلمسان ومدينة معسکر. وتمثل كذلك في هجرة أوروبية معاكسة إلى المدينة الجزائرية. وبهذا يكون الاحتلال العسكري الأوروبي مرافقا لاحتلال مدني بشري.

الريف

كان يتشكل الريف الجزائري من القبائل والأسر، فالقبيلة كانت نوعين زراعية ورعوية، مستقرة ومتقللة. وتشكل هذه القبيلة بفعلها ومكانتها في الحياة الاجتماعية الأساس الثاني بعد الأرض. حيث كانت القبيلة والأرض وجهين متلازمين دائماً. ومن أجل الأرض كانت الحروب داخلية بين الصنوف الجزائرية ضد الدخيل الأجنبي.

وعلى هذا الأساس يمكن الاستنتاج الآتي، إن سمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للريف الجزائري كانت تتحدد بالقبيلة وبالعلاقات فيما بينها. وتتحدد كذلك بالنظام العقاري / الأرض / وبالأدوات الفلاحية. وتقابلاً لها سمة الحياة في المدينة بالدكاكيين والحرف²¹. فالأرض بالنسبة لسكان الريف هوية وهي في نفس الوقت مردود مادي. ولعل هذه القناعة هي التي دفعت نوشى إلى اعتبار النظام العقاري في الجزائري هو السبب في وجود توازن بارع ساد بين الفرد والجماعة، من جهة. وبين الإنسان والتقنيات، من جهة أخرى. وبينهما والأرض، من جهة ثالثة²². وبقي هذا التوازن إلى أن جاءت الحملة الأوروبية بداية من عام 1830

20 - لمزيد من المعلومات تراجع أطروحتنا التي قدمتها لنيل شهادة دكتوراه الدولة بعنوان: السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري 1837-1858، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة 1999 الفصل الأول.

21 - للمزيد من المعلومات ينظر: ابن آشنفو، عبد اللطيف، المرجع السابق، ص. 25.

22 - Noushi, Enquête, p. 73.

وأحدثت تغييرات كان لها مفعول مباشر في تغير الحياة الاجتماعية الجزائرية، لأن السلطة الأوروبية فككت هذا التوازن بإحداث تصدعات في التشكيلات الاجتماعية الجزائرية وفي نظام أرضه.

فالقبيلة هي التي تولت إدارة ملكية الأرض في الريف والدفاع عنها واستغلالها للزراعة وللرعي لهذا غلب طابع الملكية الجماعية/العرش في الريف. وكانت الأستقراطية الريفية متميزة باستقلالها عن السلطة المركزية العثمانية. واستبقى النظام العثماني من جهته الأرض على حالها خاصة العرش منها. الأمر الذي ساعد على استمرار الوجود العثماني متميزا في الجزائر بنظامه الإداري الذي كان مركزا، وبرؤوس الحكم فيه (باليات ودaias) غير مستمررين ولا مستقررين، لهذا لم تسمح مدة وجودهم أن يؤسّسوا طبقة وراثية مهيمنة. مثلما حدث في بلدان المجاورة للجزائر.

وكان المجتمع الجزائري تراجيا يتكون من أقلية عثمانية حاكمة ومسيرة لنظام إداري وسياسي لم تكن علاقاتها السوسيولوجية قوية بالمجتمع الجزائري، وهو ما أدى إلى الإطاحة بها بضريبة عسكرية أوروبية أولى. مثلما كان هذا النظام يتكون من عامة سكان المدن الذين مال منهم إلى قوة فرنسا. وهاجر كثيرهم من البلاد. ويكون كذلك من أستقراطية ريفية تولت الدفاع عن ذاتها وبلدها وهو ما أثر على عملية الاستيطان قبل أن تؤثر فيه السياسة الفرنسية. بهذا التكوين يبتعد المجتمع الجزائري عن الأنماط الاقتصادية التي عرفتها أوروبا، الأمر الذي ولد صراعات بين أنماط الحياة الاجتماعية الأوروبية الدخيلة وبين الأنماط السائدة في الحياة الاجتماعية الجزائرية.

ومن خلال هذا يمكن استنتاج أمر وهو أن السلطة المركزية العثمانية لم تملك الأرض كلها، على خلاف ما حاولت السلطة الفرنسية عمله حين حاولت تفتيت القبيلة واستولت على أرضها.

وتبقى القبيلة قاعدة الهرم الاجتماعي الكبير لسكان الجزائر؛ ونظام الأرض هو أساسها. مع التأكيد على أن طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر غير متجانسة؛ لأن اختلاف الجنوب عن الشمال كان كبيرا.

ففي الساحل كانت حياة السكان تقوم على مردود الأرض. بينما تقوم حياة سكان الجنوب على الرعي. ومن ثم فالحياة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري كانت تقوم على نشاطين هما الزراعة وتربية الماشي. وحولهما كانت الصراعات الداخلية مستمرة، الأمر الذي أدى إلى نتائج هامة لصالح النظام العثماني والاستعمار الفرنسي فيما بعد على حساب المجتمع الجزائري.

إذن لم يكن الوضع الاجتماعي متجانسا بين الشمال والجنوب من حيث طبيعة الحياة اليومية؛ وكان غير ذلك أيضا في مناطق الشمال نفسها؛ ففي بعض الجهات من قبائل العحضرة كانت الأسرة هي التي تقوم بالدور الأساس في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي. وكان الشيخ على رأس أعلى هيئة تنفيذية في المنطقة. بينما كانت القرية في بلاد القبائل الكبرى هي التي تقوم بالدور الأساس في تنظيم الحياة الاجتماعية. حيث كان على رأس كل قرية أمين يعين من طرف الجماعة. وكانت هذه الجماعة أعلى هيئة قضائية وتنفيذية²³ تعمل في استقلال تام عن النظام العثماني. وفي جنوب الجزائر بالصحراء كانت تتقاسم النفوذ الأسر الموسعة وأهمها أسرة ابن قانة وبوعكار وبني جلاب والبوازيد وأولاد نايل وأولاد سidi الشيخ والشعانية. وكان الصراع دائما بين أهم هذه الأسر التي كانت تحاول فرض نفوذها في هذه المنطقة. فمثلا كانت أسرة ابن قانة تتفاوض أسرة كل من بوعكار في الزبيان وأسرة بني جلاب في توقفت. في حين كان البوازيد في مواجهات ضد أولاد نايل. وقد كان لهذا الوضع الاجتماعي دوره في توجيه السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية.

23 - كان هذا الأمين أو الوكيل المتصرف في أمور القرية وهي خزینتها يجمع الضرائب والمدaiا. وينظم التجارة في الأسواق ويحميها وينفذ العقوبات. للمزيد من المعلومات ينظر:

- Rémond (M.), "L' élargissement des droits politiques des indigènes", in R. A année 1927, p. 213-253.

ومن الأسر ذات النفوذ على الحياة الاجتماعية في غرب وجنوب البلاد كانت أسرة أولاد سيدي الشيخ. وكذلك نذكر قبيلة الحنانشة²⁴ التي كانت تشكل مركز الفعل في الحياة الاجتماعية في الشرق والجنوب الجزائري²⁵. كان نفوذها يمتدّ على حدود البلدين تونس والجزائر.

تقاسمت هذه الأسر الموسعة النفوذ مع السلطة العثمانية سواء في المدينة أم في الريف. ففي المدينة كانت الأسر العلمية تحكم أهم المناصب المسيرة للحياة الثقافية والدينية. مثلاً كانت الأسر في الريف تتولى أمور الحياة الاجتماعية. وبمضي الاستعمار الأوروبي حدثت تغيرات كثيرة خاصة بتولي بعض هذه الأسر مهمة المقاومة.

الوضع الثقافي

لم تحظ الثقافة في الجزائر باهتمام العثمانيين بمثيل ما حظيت به بقية القطاعات الأخرى؛ وفي مقدمتها القطاع العسكري وهذا بحكم عاملين، الأول ظروف النشأة الخاصة بالدولة العثمانية التي وجدت في عصر يتطلب الاعتماد فيه على القوة العربية. والثاني يعود إلى انتشار الطرقية المتصرفية في البلاد العربية الإسلامية وتحكمها في جوانب كثيرة من هذه الحياة الثقافية. وبناء عليه تكون هذه الطرقية قد لعبت في الماضي دوراً إيجابياً في تأطير مجتمع مفكك بتألقينها مبادئ الإسلام والتقطيم الشرعي له. وقد يكون عامل ثالث يتمثل في شعور العثمانيين بأنهم غرباء عن هذه البلاد. ولهذا اعتمدت الثقافة العربية الإسلامية في تطورها النسبي والعدي على ذاتيتها أولاً، وعلى المجتمع الإسلامي الجزائري ثانياً:

24 - لمزيد من المعلومات يرجى:

- Féraud (Ch.), "Les Harar seigneur des Hanancha", in R. A année 1874, p 30.

ينظر كذلك:

- Dardour (H.), Annaba 25 siècles de vie quotidienne et de lutte, S. N. E. D. Alger, 1982, p- p. 60-59.

25 - لمزيد من المعلومات ينظر: معاشي جميلة، الأسر الحاكمة ببابك الشرق، ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة فلسطينية، الجزائر، 1991، ص. 33.

انطلاقاً من المؤسسات الثقافية المحصورة في المساجد والمدارس والزوايا التي تولت مهمة نشر الدين والتعليم العربي الإسلامي.

كانت هذه المؤسسات ثقافية ومتعددة المهام؛ ومنها الزوايا التي كان لها دور علمي وديني واجتماعي وسياسي في المجتمع الجزائري. فالطريقة كانت ذات سلطة روحية ودينية ومدنية قضائية. ولها من الولاء الشعبي ما يضاهي بل يفوق الولاء العام لنظام الحكم القائم. وبمجيء الاحتلال الفرنسي تحولت كثيرة من هذه المؤسسات إلى مرافق عمومية، بعد أن هدم كثيرة منها²⁶.

وقد قامت الطريقة بدور هام في التوازن الاجتماعي الجزائري، إذ أن الثقافة الطريقة تمكنت بما لها من إلهام روحي وولاء شعبي من أن تحافظ على المقومات العربية الإسلامية، سواء في الجزائر أو في غيرها من بلاد العالم ولكنها عجزت على أن تطور هذا العالم الإسلامي. وهو ما سهل على السلطة العقلانية الأوروبية بداية من عام 1830 أن تسيطر على الجزائر سياسياً واقتصادياً، برغم مواجهة الطريقة لها. وبناء على ما قدمه كور (Cour)²⁷ فقد كان أغلب سكان الجزائر مريدين لأهم الطرق الثلاث الرحمانية التيجانية والقادرية.

وكان لرجال الرحمانية انتشار كبير في البلدين تونس والجزائر، وهم الذين تصدوا بقوة بجانب الطرفين الآخرين للاحتلال الفرنسي.

وقبل ظهور الطريقة كانت الزاوية التي ظهرت في الجزائر خلال القرن 13M²⁸ قد عرفت تطوراً كبيراً إلى أن صارت العاصمة الثقافية والسياسية والإدارية في ناحية

26 - لمزيد من المعلومات يراجع ما كتبناه بعنوان: «وثيقة نادرة عن المؤسسات الثقافية بمدينة قسنطينة». المجلة التاريخية المغاربية، العدد 87 - 88 - تونس 1997، ص. 625 - 639.

27 - Cour (A.), "Recherche sur l' état des confréries religieuses musulmanes", in R. A. 1862, p- p. 291-334.

28 - العيد، مسعود، «المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني»، سيرتا، العدد 10، مجلة بمديرها معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1988، ص. 10. رغم أن سعد الله أبو القاسم تناول موضوع الزوايا في تاريخ الجزائر الثقافي، دار الفرب الإسلامي، بيروت 1998، ج. 4، ص. 284- 300 وهي الجزء الخامس من ص 110-151 لكنه لم يذكر لنا تاريخ أول التأسيس للزاوية في الجزائر واقتصر بالقول على أنها ظهرت في القديم.

تواجدها. وبذلك تكون قد حلّت محلَّ الرباط. وبمرور الزمن تطورت مهامها من الخلو إلى الإطعام بعدها إلى الحرب ثم إلى التعليم. ولعلَّ أقدم زاوية تأسست في الجزائر هي زاوية الشيخ سعادة بالقرب من طولقة بالجنوب الشرقي الجزائري (القرن السادس الهجري). ثم انتشرت الزوايا عبر أنحاء البلاد خاصة بعد القرن السادس عشر.

وكان لسقوط الأندلس والاحتلال الأسباني والفراغ الإداري في المغرب الأوسط واستعداد السكان لتقبل أي حركة روحية إسلامية كان لكل ذلك أثر بالغ في انتشار الزوايا. وبظهور العثمانيين في الجزائر والتزامهم للجهاد ضد المسيحيين ساعد الزوايا على أن تحصر نشاطاتها في الجانب التعليمي والديني والاجتماعي، وبمجيء الاحتلال الفرنسي تطور وضع الزوايا وتغيرت مواقفها.

اعتمد العثمانيون أواخر عهدهم في الجزائر على المرابطين الذين يدعون الشرف في قمعهم "لطرق الصوفية" التائرة ضدهم كالدرقاوية مثلاً. إذ أن كثيراً ما استمال العثمانيون الشيوخ المرابطين إلى صفهم بمنحهم امتيازات، إلا أن الطريقة تمكن من الانتشار. وما جاء الاحتلال الفرنسي للجزائر حتى صار معظم المرابطين ينتمون إلى الطريقة. وكانت القبائل تتسابق إلى أن يكون لها مرابط لتدعم شوكتها، وكان المرابط يقيم في الريف يحتمي بالقبيلة وتحتمي به.

وبانتشار الطرق ضعف نشاط المرابطين بل تم دمجهم في الطريقة نتيجة ميل القبائل للطريقين بدل ميلهم للمرابطين الذين كان أغلبهم في خدمة العثمانيين. بهذا الميل يمكن الحكم على مثل هذه القبائل بالتطور وبالتالي بالتطبع إلى أفق أوسع من أفق المرابط، بهذا تكون الطريقة من جانب آخر عامل توحيد لأكثر من قبيلة؛ بل لأكثر من موطن. وتكون إذن مهدت للوحدة "الوطنية" الجزائرية التي تبلورت في ظروف معينة عهد الأمير عبد القادر.

وعلى ما يبدو أن أغلب المجتمع الجزائري أدرك أن النظام العثماني صار عاجزاً عن حمايتهم من الخطير الخارجي فالتقى بالمرابطين الطرقيين خاصة القادريين

والرحمانيين والتجانبيين والدرقاوين، سواء أكان ذلك أثناء الاحتلال الأسباني أم الفرنسي، وهذا ما يفسر فشل العلماء الدينيين الذين ناصبو الطريقة العداء، فشلوا في فرض أنفسهم على الطرقيين. ومن ثم لم ينجع العثمانيون والعلماء وحتى المرابطون في الصمود أمام الطرقيين. فالطريقة وحدت المجتمع روحيا إلى حد كبير وهو ما عجزت عنه السلطة العثمانية والسلطة الفرنسية فيما بعد²⁹.

ونظرا لهذه المكانة التي كان الطرقيون المرابطون يحظون بها كانت جل الانتفاضات ضد الاحتلال الفرنسي بتعريف من لهم تحت قيادتهم. لأن الزوايا حلت محل الهياكل الإدارية التي سقطت سواء الممثلة في النظام العثماني أم التي كانت بزعامة الأمير عبد القادر وال الحاج أحمد باي وغيرهما من الشيوخ. وهذا ما يفسر سر التعامل الفرنسي بحنكة وحذر مع شيوخ الطرق؛ إذ كلفت السلطة الفرنسية المستشرين من الضباط الفرنسيين للتقارب منهم وجلبهم لصالح الاستيطان الأوروبي.

من جانب آخر سبق وأن عرفت المدرسة نقلة نوعية عهد صالح باي ومحمد الكبير في الغرب أواخر القرن الثامن عشر؛ وبوفاتهم ضعف التعليم بمدينة قسنطينة وفي الغرب الجزائري وانحصر في الزاوية. وظل الناس يتلقون بالمرابطين أكثر من إتفاهم بالعلماء، فأدى ذلك إلى نتائج خطيرة منها عدم الإقبال على الاجتهاد وتوسيع المعارف. وبذلك صار المجتمع الجزائري ضمن المجتمعات التي كانت تتفرد بهذه الظاهرة الطريقية أي الإسلام "الشعبي" المشدود - في شيء منه - إلى الشعوذة أكثر مما كان مشدودا إلى السلفية النصية أو إلى التأويل. ومن هذا الباب تسلل الاحتلال الفرنسي وأثر في أفراد هذه الشريحة فما أغلبهم إلى السلطة الفرنسية.

الوضع الاقتصادي

دراسة الجانب الاقتصادي في الجزائر العثمانية يساعدنا على فهم التحولات التي عرفتها الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي. وكان هذا الجانب محل اهتمام كثير

29 - لمزيد من المعلومات يرجى كتابنا: بحوث تاريخية، دار البحث 2001، ص. 84.

من الباحثين مثل ناصر الدين سعیدونی وابن اشنھو ونوشی (Noushi). إذ تناول كل منهم هذا الموضوع من زاوية معينة ومن قناعات أيديولوجية محددة. فسعیدونی ناصر الدين يعدّ من الذين أولوا عناية كبيرة لدراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، حيث قدم لنا بحثاً عن: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)³⁰ تناول فيه جوانب هامة من الحالة الاقتصادية بالجزائر، خاصة فيما يتعلق بموارد البايلك. وحاول أيضاً أن يدرس الوضع الاقتصادي بصورة عامة في كتابه الآخر: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث³¹ لكن محاولته كانت مختصرة ومركزة جداً رغم استخدامه لمصادر ومراجع متعددة، إذ لم تتعذر دراسته للوضع الاقتصادي العشرين صفحة. ولم يتوصل إلى ما إذا كانت لهذا الوضع الاقتصادي علاقة بالسياسة العثمانية تجاه القوى الأجنبية في ضوء التحولات الاقتصادية آنذاك. وما إذا كانت له علاقة بالهيمنة السياسية والاقتصادية الأوروبية قبل وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، واكتفى الأستاذ سعیدونی بطرح تساؤلات عن الوضع الاقتصادي آنذاك. ولا يعني هذا أننا سنقدم تحناً من جانبنا دراسة وافية أكثر مما قدمه غيرنا.

في حين تناول ابن اشنھو عبد اللطيف في كتابه: تكون التخلف³² الجانب الاقتصادي في الجزائر بشيء من التركيز وبخاصة منه تراكم رأس المال وأثره في السياسة الفرنسية في الجزائر، وأثر ذلك على المجتمع الجزائري.

بينما تناول نوشی الوضع الاقتصادي خاصية في الشرق الجزائري بإحصاءات معتمداً على مصادر هامة³³. حيث بين أن الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني كانت تقوم على الضرائب والحرف والصنائع والأسواق والوقف وموارد البحر.

30 - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

31 - دراسات، المرجع السابق.

32 - تكون التخلف، المرجع السابق.

33 - Noushi, *Enquête sur le niveau de vie*. Op. cit.

الصناعة

سنتناول موضوع الصناعة في الجزائر بشكل مختصر لهدف التعرف على مدى الترابط السائد بين الريف والمدينة، من جهة. والتعرف أيضاً على أهم التحولات التي شهدتها الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، من جهة أخرى.

إذ كانت الصناعة في الجزائر تقليدية ويتمثل أغلبها في النسيج والسجاد واللحى والطرز وال Shawashi والدباغة والنحاس وال الحديد والخبز والجواهر والجلود والسرور والبراميل. واحتضن اليهود بصناعة الذهب والأحجار الكريمة. وساهم الأندلسيون في تطوير بعض الصناعات³⁴.

وكان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة. وبناء على ما ذكره حمدان خوجة أن قرى كثيرة كانت تتواجد بالريف؛ وكانت هذه القرى المنتشرة في جبال فليسة وزواوة وبني عباس وبجاية تشبه المدن، حيث سطوحها مغطاة بالقرميد، وفي مساجدها مآذن. وبهذه القرى مراكز لصناعة الأسلحة والذخيرة. وكان سكان هذه الأرياف على دراية جيدة بطرق استخراج المعادن، خاصة الحديد والرصاص وملح البارود، بجانب إجادتهم لصناعة الأغطية والبرانس من الصوف. ولهم من المهارة الفائقة إلى درجة أنهم تمكنوا من صناعة النقود. وذهبت بهم المهارة إلى ضرب وتقليد النقود الأجنبية، بالإضافة إلى معرفتهم الجيدة لطرق متطرفة، مثل كيفية حفظ العجوب بباطن الأرض لمدة سنوات طويلة³⁵. كان سكان الريف يستخرجون المعادن والفحيم والأخشاب وينصنون الزرابي والخشمير. والسؤال الذي يمكن طرحه هو كيف تعاملت السياسة الاستيطانية الأوروبية مع هذا الوضع الاقتصادي؟ بمعcie الاحتلال الفرنسي حدثت تغيرات كثيرة؛ إذ كثر النشاط التجاري بفعل حركة التصدير والاستيراد، وتأسست المدن، ووصلت هجرات أوروبية.

34 - سعيدوني، ناصر الدين، النظام المالي، المرجع السابق، من، 35.

35 - Hamdan, *op. cit.*, chapitre 3.

التجارة

كان للتجارة دورها الهام في حياة الجزائر خلال العهد العثماني وفترة الاحتلال الأوروبي، إذ بمثيل ما تأثرت هذه التجارة بمحりيات الأحداث الداخلية والخارجية بمثل ما كان لها من تأثير في ما استجد من أحداث. وكان نشاطها يتم داخلياً وخارجياً. فالنشاط الداخلي كان يتم بين المدن والأرياف بواسطة الباعة المتوجلين والأسواق الأسبوعية المنتشرة عبر أنحاء البلاد أولاً. وثانياً بواسطة القوافل التي كانت من وإلى: الغرب - الشرق. ومن وإلى: الشمال - الجنوب؛ كطريق: تونس - فلسطين - الجزائر - تلمسان. وطريق عين صالح - متليلي - ورقلة. وساعد وجود المدن تطور هذه التجارة، مثلاً ساعدت التجارة في الأخرى نمو المدن، فمدينة العثمانية في الشرق الجزائري نمت بفضل سوقها المشهور. وكان للصناعات المذكورة سابقاً دور هام في هذا اللون من النشاط التجاري. وبمجيء الاحتلال الأوروبي تغيرت التجارة الداخلية بفعل التوسيع العسكري والمدني (مثلاً سنرى لاحقاً).

أما النشاط التجاري الخارجي كان هو الآخر يتم بينالجزائر وكل من تونس وأوروبا حيث كانت المواد الأساسية المصدرة هي: الحبوب والزيوت والصوف والمرجان والشمعون والجلود وريش النعام. وقد ذكر تيدنا³⁶ الذي كان يشرف على تصدير الحبوب والصوف والشمعون من ميناء مستغانم وهو الميناء الهام لباليك الغرب الجزائري لأن وهران كانت لا تزال في يد الأسبان. وذكر أنه في بعض السنوات كانت تحصل الشحنات المصدرة إلى عشرة مراكب فرنسية وإنجليزية. ويقول لنا قاتنور دي باردي³⁷ من جهته إنه في سنة 1787 شحن من تلك المنتجات ستة وعشرون مركباً

36 - ولد تيدنا عام 1758 . ووقع أسيراً في قبضة رجال البحر الجزائريين في أبريل عام 1779 واحتراه من سوق العبيد باي وهران محمد الكبير، وعيته في منصب خزندار حيث يتقى يتولى أمور هذا المنصب إلى أن استعاد حريته بواسطة القدية وعاد إلى فرنسا يوم 22 أكتوبر عام 1782 . وكتب مذكراته عام 1785 . لمزيد من المعلومات يراجع:

"Mémoire de Thédnat, écrites à Zurich en 1785", in. R. A. année 1948

37 - Venture De Paradis, "Alger au 18è siècle", présentation de FAGAN (E.), In. R. A. no 39, année 1895, p-p. 265-314; et, R. A. no 40, année 1896, p-p. 33-78, 256-277.

ويراجع كذلك كتابنا: الجزائري في أدبيات الرحلة والأسر، تيدنا نموذجاً، دار الهدى، الجزائر 2004.

من مبناء أرزيو مما يدل على تطور كبير في الحياة الاقتصادية في بلد يتأسف فيها تيذنا على خراب سهولها الخصبة الشاسعة المحرومة من ري المياه. ويؤكد تيذنا رأياً مهما يتعلق بقيمة الدنوش السنوي التي كان يقدمها باي الغرب إلى الداي. وتيذنا في هذا الرأي أقل تحديداً من فانتور داي بارادي الذي حدد قيمة هذا الدنوش ب 666.000 فرنك في العام.

ويتبين من خلال هذه المذكرات أن ظاهرة القرصنة وشراء الأسرى لم تعد تشكل في فترة حكم محمد بن عثمان باشا داي الجزائر إلا ثروة ضئيلة لكن الدخل من الخيرات الزراعية المتطرورة كان كبيراً.

وكانت المواد المستوردة هي: العطور والمصبرات والأسلحة والأقمشة ومواد البناء والسكر والقهوة والورق والحديد. وكان للتجار اليهود المتعجلين دور في رواج المنتجات الأوروبية التي عرفت إقبالاً كبيراً من طرف الجزائريين وكان ذلك على حساب المنتجات الجزائرية المحظوظة³⁸. بجانب رواج المنتجات الصناعية التونسية بالشرق الجزائري، وما أحدثته العملة التونسية من منافسة قوية للعملات المتداولة في الجزائر³⁹.

وبناءً على هذا لم تسمح التجارة في الجزائر بتطور البلاد لأنها كانت محكمة إلى شبكة المواصلات السيئة وإلى صناعة تقليدية. ومن جهة أخرى كان النظام العثماني يشكل حاجزاً أمام تطور هذه التجارة، لأنه لم يحدث أن توافق رأس المال

38 - ابن أثنيو، عبد اللطيف، تكون التخلف، ص. 42.

39 - سبيط الريال التونسي على التعامل التقديمي بالشرق الجزائري، منذ أن رُفعت قيمته خلال حكم حسين باي وخلفه مصطفى باي بزيادة وزنه فضة، بلغت قدره الشرافية 85% بعد أن كانت 60%. ينظر (A) Enquêt, P.121 Noushi، إذ بلغت مدخلات الخزينة التونسية من فيفري إلى جويليا عام 1825 حوالي 121.750 بیاستر، لمزيد من المعلومات يراجع:

Khalifa Chater, Description et mutations précoloniales, la Régence de Tunisie de 1815-1857, publication de l' Université de Tunis, 1984, p. 300.

لأن قيمة البياستر هبطت عام 1829 إذ صارت تساوي 1.20 فرنك بعد أن كانت عام 1816 تساوي 1.70 فرنك. ينظر: Khalifa Chater, P. 578

التجاري المحلي وسياسة الجهاز الحاكم، هذا الأخير الذي لم يتمكن من مواجهة الاحتواء الأجنبي ومن تحويل الريع العيني إلى الريع النقدي، إلا أن الذي حدث هو التعامل بين الجهاز الحاكم و”رأس المال” التجاري الأوروبي فقط، الأمر الذي مهد لغزو الأوروبي، لأن البرجوازي الأوروبي أدرك أهمية البلاد، واقتنع بخطورة النظام العثماني في الجزائر (وان كان خلال هذه الفترة لم يعد النظام يشكل أي خطر على القوى الأجنبية) لهذا وجه البرجوازي الأوروبي الضربة لزحمة هذا النظام، وهذا ما يفسّر مساعي الأوساط الماركنتيلية وخاصة المارسيلية للضغط على حكومة باريس لاحتلال الجزائر، وفيما بعد لتوجيهه السياسة الاستيطانية وهو ما كانت له آثار مباشرة على الحياة الاجتماعية في الجزائر.

وكان للوساطة اليهودية في التحولات التجارية والمالية دور كبير في أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري عهد العثمانيين والفرنسيين، وإن كان أثر هؤلاء خلال العهد الفرنسي تجاوز حدود التجارة إلى حدود الساسة والإدارة والقرار.

ومن جهة أخرى فبرغم أن الكرااغلة في الجزائر خلال العهد العثماني كانوا مزيجاً من العثمانيين والجزائريين معاً، لكنهم لم يتغللوا في الحياة الإدارية والعسكرية العليا والمالية الكبرى، وقد تضاربت الآراء حول أسباب ذلك. وقد يكون من أكبر الأسباب محاولة الأتراك العثمانيين التفرد بالسلطة في البلاد من دون الأهالي وأبنائهم للحفاظ على الطابع التركي للوجاج⁴⁰. وكان لهذا الموقف ما يبرره، إذ سبق للكرااغلة أن حاولوا الإطاحة بالنظام العثماني عام 1630 وطرد الأتراك الإنكشاريين من البلاد⁴¹. وقد استغل بعض اليهود هذا الوضع ووظفوه لصالحهم بأن كانوا واسطة بين الكرااغلة والحكام في دفع أجور الكرااعلة الذين كان أغلبهم

40- Tal Shuval, "La ville d'Alger vers la fin du 18ème siècle", *population et cadre urbain*, CNRS, Paris 1998, p-p. 107-111

41- تحصن الكرااغلة وقرروا القضاء على الأتراك لكن أمرهم كشف وقضى عليهم بمساعدة بعض الميزابين الذين أليسوا ثياباً نسائية وتقدموا إلى تجمع الكرااغلة يخونون أسلحة متظاهرين بالتجدة من ملاحقة الأتراك وب مجرد أن دخلوا قضاوا على المتمردين.

يسكن خارج المدينة، لأن بعض اليهود كانوا يدفعون الرواتب مسبقاً بمقابل وكالة يتقاضون بموجبها جرایة هذه الرواتب من خزينة الدولة في العاصمة⁴². وهذه التسبيقة قد تكون بضاعة تجارية من قمّح مثلًا.

وبمجيء الاحتلال الفرنسي كانت العلاقة بين الكرااغلة ورجال الحكم غير حسنة. مثلاً هي العلاقة التي لم تكن طيبة بين رجال الحكم وأغلب سكان الريف، الأمر الذي سمح لبعض الأسر اليهودية أن تكون واسطة فاعلة بين رجال الحكم العثمانيين وغيرهم من الشرائح الاجتماعية. وقد استمرت هذه الواسطة فيما بعد في ظل الاستعمار الاستيطاني ودعمت كثيراً حين تم تجنیس اليهود بقانون كريسيو.

الأرض

لا يمكن الحديث عن آثار السياسة الاستيطانية الأوروبية في الجزائر من دون دراسة موضوع الأرض. واعتماداً على ما تشير إليه مصادر ومراجع كثيرة أن خمسة أنواع من الأراضي سادت الجزائر أواخر العهد العثماني وهي: أرض ملك وأرض عرش وأرض مخزن وأرض صحراوية أو موات وأرض بايلك. وإن كانت بعض المراجع تذكر أربعة أنواع من الأراضي فقط هي: أرض البايلك والمخزن والحبس والعرش⁴³.

فالأول من الأنواع الخمسة هو أرض ملك وكان يتواجد في الأوراس والقبائل الصغرى وواحات الصحراء وقرب المدن. ويعلل بويان (Pouyanne) سبب تواجد أكثرها في المناطق بعيدة عن المدن بعدم تمكن الأتراك العثمانيين من السيطرة عليها، وبشراء القبائل لها من الباي بعقد مكتوب⁴⁴. وتؤكد لوحة المؤسسات الفرنسية أن أسرة ابن الفقيون - مثلاً - اشتترت أراض كثيرة من الباي بعقد مكتوب مكافأة لها على ما قدمته من مساعدة للأتراك⁴⁵.

43 - Abdelghani (M.), *La paysannerie algérienne face à la colonisation*, S. N. E. D. Alger, 1973, p. 20.

44 - Pouyanne (M.) *La propriété foncière en Algérie*, Jourdan, Alger, 1900, p-p. 225 - 228.

45 - France, Guerre (Ministère), *Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie*, 1845, p. 345

وقدرها وارنيي (Warnier) بحوالي أربعة ملايين ونصف المليون هكتار⁴⁶ ولم يخضع أغلب هذا النوع من الأرض للسلطة العثمانية. وكان هذا النوع من الأرض بيد الأسر الموسعة ذات القوة والمنعة. وقد حدد هذا النوع من الأرض العلاقة؟ علاقة حرب- بين أصحابها والمستوطنين الأوروبيين.

وقد تمكن المستوطنون من الاستيلاء على مساحات كثيرة منها، وأدى ذلك إلى تفتت كثير من الأسر الجزائرية. وإلى تغيير الحياة الاجتماعية، لأن هذه الأرض كانت حياة غير قابلة للتجزئة، يتولى زراعتها الرجال والنساء والأطفال والخمسة. ويمكن إدراج ملكية الدينين ضمن هذا النوع من الملكية. حيث كانت للزوايا ومقدميها حيازات بالساحل وغالباً ما كان يتم الاستثمار فيها بواسطة التويرة⁴⁷.

أما أرض العرش فقد نفى البعض وجودها قبل الاحتلال وقالوا إنها من صنع السياسة الفرنسية. ونذكر من الذين ذهبوا إلى هذا الرأي كلاً من بويان (Pouyanne) وروب (Robe)⁴⁸. في حين ذهبت وزارة الحربية الفرنسية إلى التأكيد على وجود هذا النوع من الملكية قبل مجيء الفرنسيين⁴⁹. وهذا الرأي الأخير هو الأقرب إلى الواقع الاجتماعي الجزائري. وقد قدر وارنيي مساحة هذا النوع من الأرضي عام 1830 حوالي خمسة ملايين هكتار⁵⁰.

يعني هذا النوع بالأساس أرض القبيلة. وتتوارد غالباً في المناطق السهلية بالتل وهي مرسومة بحدود عرقية هي موضع رضا وقبول من لدن معظم القبائل المجاورة. والمعروف عند هذه القبائل أن هذه الملكية مشاعية غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة

46 - Larcher (E.), *Traité élémentaire de législation algérienne*, 3e édition, Arthur Rousseau, Paris, 1923, p. 7.

لمزيد من المعلومات يراجع كتابنا: من الملقيات التاريخية: دار البعث 2001، ص. 44 وما بعدها.

47 - عمل تطوعي جماعي يكون لصالح فرد أو مؤسسة أثناء زراعة الأرض والمحاصد والدرس.

48 - Pouyanne, op. cit. p. 282. et, Robe (E.) *Les lois de la propriété foncière en Algérie*, Alger, 1891, p. 34.

49 - France, Guerre (Ministère de la), *Tableau de la situation*, op. cit., 1840, p. 87.

50 - Larcher, *Traité élémentaire*, op. cit., p. 22.

أو المبادلة أو المصادرية، وليس ملكية خاصة، أي، أن للفرد الحق في الانتفاع بها دون أن يملكتها. وفي حالة الوفاة دون ترك وارث ذكر تعود هذه الملكية إلى الجماعة للتصرف بها. يعد هذا النوع من الأرض - بحكم قانون الشيوخ - قاعدة ميراث تمنع تجزئتها، فيكون هذا النظام قد ساهم إلى حد كبير في عدم ظهور الملكية الفردية وفي استمرار الصدام بين هذه القبائل ونظام كل من السلطة العثمانية والفرنسية ونتج عن المقاومة الجزائرية انتصار الجيش الفرنسي الذي يعني الاستيلاء على أراضي هذه القبائل المهزومة حدث هذا في شرق وغرب ووسط وجنوب البلاد.

النوع الثالث هو أرض مخزن، هذا النوع من الملكية يسمى بشكل مميز في الشرق الجزائري بأرض العزل. سميت كذلك لعزلها عن أرض السلطان، وقد قام على المصادرية مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور⁵¹. ويختلف هذا النوع عن النوعين السابقين لأنه كان يعَد من العيارات التي يملكتها البالىك، له الحق في منحها لشخص أو لمجموعة مقابل القيام بدورين هما فلاحه الأرض وفرض الأمان دون دفع الضرائب إلا الزكاة والعشر التي هي ضريبة مفروضة على جميع المسلمين⁵² وبهذا يميّزه باي كل من وهران وبابي قسنطينة صارت هذه الملكية بيد السلطة الفرنسية أما أراضي باليك الوسط بقيت جيارة بيد باي التيطري لأنها تفاوض مع الفرنسيين ويقي في الحكم.

وقد صنفت لوجة المؤسسات الفرنسية أرض العزل هذه إلى أربعة أنواع هي: عزل الخامسة عزل الجبلي، وعزل الجبل حيث تسلم الأرضي بالجبال الوعرة مقابل ضريبة مالية. وعزل العزيز وهي الأرض التي تقطع لمن يقوم برعاية ماشية الباي مقابل دفع عشر المحصول⁵³. ويستحوذ النظام العثماني تحولت أغلب هذه الأراضي إلى السلطة الفرنسية.

51 - Noushi, Enquête, p. 80.

رأى لارشار مبالغة في هذه الإحصائية التي قدمها وارفي.

52 - كانت أنواع كثيرة من الضرائب مفروضة على السكان بالإضافة إلى الزكاة والمشير ومنها الزمة والغرامة والمشيخة وحق البرتوس.

53 - Essyautier, *Le statut réel français en Algérie à la législation jurisprudence sur la propriété foncière depuis 1830 à la loi du 28 avril 1887*, Alger, 1887, p. 17.

النوع الرابع هو أرض صحراوية أو موات وهو يختلف عن الأنواع الأخرى في أسس أولها إنه يعتمد على مياه الآبار والأنهار، حيث كان الماء ملكاً خاصاً ولمالكه الحق في بيعه أو وقفه⁵⁴. خلاف قطاع الشمال الذي يعتمد على مياه الأمطار. وقدرها وارنيي بحوالي 26 مليون هكتار كان يفلح منها حوالي 3 ملايين هكتار فقط وهي: أرض الواحات وهي ملكية خاصة تسقى بمياه هي ملك خاص مثلما الشأن في واحة سidi عقبة⁵⁵. والصنف الثاني سمي بأرض الجلف أو البعل وتتوارد على ضفاف الأنهار. والصنف الثالث هو أرض الخلا أو البارود ذات المساحات الشاسعة⁵⁶ وباختصار القوات الفرنسية في بسكرة عام 1844 وفي الزعاظنة عام 1849 تحولت كثير من هذه الأراضي إلى الأوروبيين.

والنوع الخامس وهو المسمى بأرض البایلک، وتعد أجود الأراضي لأنها مشكلة من البساتين والمرروج والأراضي الخصبة. وبناء على ما تؤكد له لوحة المؤسسات أن جزءاً كبيراً من هذه الأراضي كان يفلح لصالح البای، والباقي يستغل مرعى لخيول البای، وتكون تحت إشراف قائد الدار⁵⁷. وقد قدرها وارنيي بستة ملايين هكتار. وكان لهذا النوع من الملكية الأثر الكبير في توجيه السياسة العثمانية والفرنسية معاً. خاصة لما استولت هذه الأخيرة عليها وتحولتها إلى الدومان.

النظام المالي

كان للنظام المالي أثر فاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية. فبدراسة هذا النظام يسهل التعرف على مصادر تلك الموارد وعلى من كان يتحكم فيها. خاصة أثناء الحكم الفرنسي لها. فيما يتعلق بالموارد المالية للنظام العثماني في الجزائر فهي كانت من مصادرتين أساسين خارجي عن طريق ما عرف بالجهاد البحري أو القرصنة، وداخلي عن

54 - Pouyanne, op. cit., p-p. 297-299.

55 - الوريلاني، الحسين بن محمد، المصدر السابق، ص. 114.

56 -Rinn (L.), "Le royaume d'Alger sous le dernier Bey", in R. A, année 1897, p. 131.

57 - France, Guerre (Ministère), Tableau de la situation, 1840, p. 349.

طريق الضرائب المتعددة. وبمجيء الاحتلال الأوروبي تم القضاء على هذه الموارد البحرية التي بلغت من عام 1805 إلى عام 1815 حوالي 8.000.000 فرنك ومن عام 1817 إلى 1827 كان 700.000 فرنك.⁵⁸

وبناء على هذا كانت خزينة الداي عشية الاحتلال ممولة بـ 48.683.000 فرنك وهو الرقم الذي صرخ به رجال الاحتلال. وهو الأمر الذي نرجحه على خلاف ما ذهب إليه بعض الدارسين الذين قالوا بأن الخزينة كان بها أكثر من 150 مليون فرنك.⁵⁹

كانت تلك الأموال التي تتغذى منها خزينة "الدولة" تقوم بدور الإنفاق الواسع، مثل الرواتب والأعمال الخيرية، أي بيت المال.⁶⁰ وهدايا العرميين الشريفين.⁶¹

وقد أبعدت السياسة العثمانية أغليبية العناصر الجزائرية من إدارة المهام المتعلقة بالسياسة والمال. في الوقت الذي كان فيه الأجانب من اليهود والأوروبيين يحظون بأمتيازات تجارية ومالية.

نتيجة لهذه السياسة لم يتمكن العثمانيون من التحكم في السياسة المالية بفعل نشاط اليهود في هذا المجال. ونشاط الدول الأوروبية وقوتها البحرية، وعدم صمود العملة الجزائرية أمام العملات الأجنبية. وبمجيء الاحتلال الأوروبي حدث تغير كبير في السياسة المالية خاصة حين تأسس بنك الجزائر بداية من عام 1852.

نظام الحكم في المدينة

كان الجهاز الإداري الحاكم في ولايات الجزائر في المدن يتشكل من ثلاث هيئات:

58 - Devoulx, *Registre des prises maritimes, Alger, 1852.* (cité par: Ahmed Henni, *Etat, et surplis et Société en Algérie avant 1830*, E. N. A. L. Alger, 1986, p. 54.)

59 - لمزيد من المعلومات ينظر: Marcel (E.), *L'Algérie à l'époque d'Abd - el kader*, Larose, Paris, 1951.

60 - لعب بيت المال دورا هاما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية إذ كان يساعد الفقراء واليتامى، ويقوم بدهن الموتى والتکفل بأهلهem، وعند بعض الأسرى المسلمين في البلاد المسيحية.

61 - نظر الموقع مدينة قسنطينة كان جزء من هدايا العرميين يرسل عن طريق تونس، والجزء الآخر عن طريق ركب الحج، وقدرت الهدايا مثلاً عام 1823 بـ 355 ريال يوجو، وإذا اعتمدنا 1 ريال يوجو يساوي 1.86 فرنك يكون المجموع 660 فرنك.

للمرزيد يراجع سعيدوني، ناصر الدين، النظام المالي، المرجع السابق، ص. 147، 208. وكذلك Devoulx (A.), *Notice sur les corporations religieuses d'Alger*, (?), 1912, p-p. 22-23.

الأولى من الباي.

الثانية من الديوان المكون من الخليفة والخزندار وأعيان المدينة.
الهيئة الثالثة برئاسة الباش آغا الذي من مهامه مراقبة الباي وخلعه وتعيين
غيره. وبمجيء الاحتلال الفرنسي تغير هذا النظام.

نظام الحكم في الريف

كان نظام الحكم العثماني بالريف يستند على الأعراس والقبائل المخزنية⁶². وقد وجد النظام العثماني سندا قويا في هذه الشريحة من القبائل المخزنية بممارستها الفلاحية وال الحرب وجباية الضرائب، لأن قوة الجيش الإنكشاري ضعفت، خاصة حين بلغ عدد الجنود أربعة آلاف قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر، في حين وصل عدد المخازنية ثلاثين ألفا⁶³. فكان الاعتماد على المخزنية يوفر للنظام العثماني الاستقرار أكثر مما يوفره الجيش الإنكشاري.

فتمكن النظام العثماني إذن بتطبيق مبدأ الحماية بقبيلة ضد قبيلة وبالاعتماد على القوة المخزنية من حماية نفسه من هجمات القبائل ومن الاستيلاء على أراض خصبة الأمر الذي أدى إلى أن تتعامل قبائل كثيرة مع السلطة الفرنسية فيما بعد. حيث وجدت في بعض القبائل المعادية للنظام العثماني وحتى في القبائل المخزنية مثل الدواير والزمول مساعدة كبيرة في توسيعها. وبسقوط النظام العثماني تعاملت السلطة الفرنسية مع مثير من هذه القبائل التي كانت أداة مساعدة قوية للتوجه الاستيطاني الأوروبي في البلاد.

إذن بعد تقديم هذا الموجز عن الجزائر خلال العهد العثماني يمكن التعرف عن أهم التحولات التي شهدتها الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي. ونبذأ بتحليل البنية الاقتصادية الاستيطانية.

62- Esterchazy (W.), *Domination turque dans l'ancienne Régence d'Alger*, Goussin, Paris, 1840, p. 25.

63- Perrot, *Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville d'Alger*, Paris, 1830, p-p 55-56.

بنية الاستيطان الاقتصادي في الجزائر

من أجل التحكم المنهجي نسبياً في المادة المعرفية كما نعرضها ونحللها في هذا الموضوع المتعلق ببنية الاستيطان الاقتصادي، وانطلاقاً من المادة المصدرية والمرجعية، نرى أن المنهج التاريخي التحليلي النقدي يفرض نفسه كخيار أولى من مجموعة الخيارات المنهجية المتاحة في حقول البحوث والدراسات الإنسانية، والاجتماعية، وهذا لا لشيء سوى لقناعة منا، أنها أمام بحث صعب وشائك ليس على المستوى الموضوعي فحسب، ولكن على المستوى الذاتي أيضاً؛ وهي الذاتية التي يقرها منطق البحث العلمي التكامل، حينما يتخذ من مرجعياته، ومجالاته، ونسقياته بؤراً للمشاركة، والتعاون، والتقاسم.

وعليه فإن مصادر ومراجع هذا الموضوع توزع بين تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية من: تاريخ، اجتماع، اقتصاد، فلسفة، سياسة، إلخ. وبصورة إجمالية، يمكن القول إن مجالات المادة التوثيقية تبقى مفتوحة على كل معالم البحث وأطره. إن دراسة وبحث وتحليل السياسة الاستعمارية الفرنسية والاستيطانية في الجزائر يبعث على كثير من التساؤلات والاستفهامات التي أسست ولا تزال تؤسس انشغالات البحث الأكademie في تفرعاتها التاريخية الاجتماعية، والتاريخية الاقتصادية، والتاريخية السياسية، والتاريخية الجيوستراتيجية، وفي مرجعياتها النسقية المتعددة والمتباعدة من مرجعية النسق الإيديولوجي والفكري، مروراً بمرجعية النسق العلمي والتكنولوجي، وانتهاء بمرجعية النسق الاستعماري في حد

ذاته، وبالاخص النسق الاستيطاني منه، الذي يعد من الحلقات الأساسية الأكثر تواصلية، واستمرارية، وتتجددية، في المنظومة الكولونيالية الفرنسية الحديثة والمعاصرة للكثير من الأقطار والدول، وفي مقدمتها القطر العربي؛ مثل الجزائر، وفلسطين، وبدرجة أخف تونس والمغرب ومصر؛ إذ قصد الفرنسيون أن يجعلوا من البلد الأول إقليما من فرنسا. وقد قصد البريطانيون أن يجعلوا من الثاني وطن يهوديا (وعد بلفور 1917) ولذلك تعرض القطران لموجات كثيفة من المستوطنين الأوروبيين، وكان من نتائج هذه الموجات وفي مقدمتها الجزائر أن بليت بالاستعمار الاستيطاني، سواء بقرارات إدارية من السلطة المحتلة، أو من خلال الرهانات للبنوك العقارية مقابل القروض، أو وفاء للضرائب، أو نزع ملكيات كثير من صغار الفلاحين وحتى بعض متوضطهم، وإعادة بيعها أو تخصيصها للمعمرين الأجانب كما سنبين لاحقا.

إن هذا النسق المرجعي إذ يقوم على الاقتصاد، وعلى التقطير للفكرة الاقتصادية من مستويات مختلفة قد تأثيرها نظاما، وإنجاها، واستهلاكا، بل وحتى تاريخا قيميا حضاريا، وهو ما ولد لدى كثير من الباحثين والدارسين الحاجة إلى قراءة تصنيفية تراتبية للإشكالية الاستعمارية، وانطلاقا من أشكال الاستعمار، كما تجلت أو تبللت في التاريخ الاستعماري لهذه الشعوب أو تلك؛ وهي القراءة التي تعتمد على تحليل الواقع الاستقرائي لبنيّة الشكل في حد ذاته، ومحدداته، وخلفياته وأفاقه. ويميز بعض المؤرخين بين ثلاثة أشكال للاستعمار هي:

- 1 - استعمار تقليدي يقوم على استغلال الثروة المعدنية والبشرية من دون الاستيلاء على الأرض.
- 2 - كيان استيطاني يعتمد على تأسيس كيان اجتماعي بواسطة الهجرة.
- 3 - استعمار استيطاني يقوم على استغلال الأرض، وهو امتداد للاستعمار التقليدي، ويلاحظ بأن الأخطر من هذه الأشكال هو الاستعمار الاستيطاني القائم على النمط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؛ وهذا نظراً لتوافره على تكامل بنوي وظيفي من خلال ثلاثة عوامل هي:

أ - امتداد النفوذ من قوة الدولة الأم، بــ الاحتلال العسكري، جــ الهجرة الاستيطانية. عن هذا التمييز القائم على تحليل وتفكيك آليات المنظومة الاستعمارية بالاعتماد على آثار ونتائج البنية بما هي نظام، وبما هي منتظمة، وبما هي نسيج في الصياغة الإيديولوجية للاستعمار من معين مبادئ؛ وأساليب وأدوات، وغايات هادفة واستراتيجية هي التي تدفعنا لا محالة إلى طرح مجموعة من الأسئلة الآتية:

- إلى أي مدى يمكن التوفيق بين إشكالية العلاقة الثانية بين السياسة الاستعمارية والسياسة الاستيطانية الاقتصادية؟

- لماذا زووجت فرنسا بين السياسة الاستعمارية والسياسة الاقتصادية في الجزائر؟

- ما هي الأساليب والأدوات والمناهج التي اعتمدتها فرنسا في الوصول إلى تحقيق أهدافها الاستيطانية؟

- هل كانت الأطروحات السياسية والأيديولوجية في توظيف وتفعيل هذين الشقين من المعادلة (السياسة الاستعمارية والسياسة الاقتصادية) تتماشى وخطط الأهداف المرحلية والاستراتيجية؟

ـ وأخيرا هل يمكن عزل الأنماط الاستيطانية عن بعضها البعض وعلى رأسها النسق الاستيطاني الاقتصادي؟ أم أن هذه الأنماط تترابط، وتتدخل، وتفاعل، وتتكامل ضمن المجموع الكلي، والمركب الأيديولوجي للمسألة الاستعمارية؟ إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة تفرض علينا ضرورة التعرف على الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، إذ كانت الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال هذا العهد مثلا سبق الحديث عنها تقوم على الزراعة وتربية الماشي والتجارة والصناعة التقليدية. وحول هذه الزراعة كانت العروض بين الأسر والقبائل في الريف على موطن الكلأ والمياه؛ مما أدى إلى نتائج هامة لصالح النظام العثماني والاستعمار الفرنسي فيما بعد.

وبمجيء الاستعمار الاستيطاني ظهرت في الجزائر سياسة اقتصادية متميزة ذات طابع رأسمالي ليبرالي، بعد أن كان النشاط الاقتصادي المحلي قائما على الفلاحة والرعي والصناعة الحرفية وتجارة القوافل؛ وطبقت هذه السياسة الليبرالية في ظروف استثنائية اتسمت بأزمات متعددة مثل العروب بين سلطة الاحتلال والجزائريين. ومع ذلك كانت هذه السياسة الاقتصادية الفرنسية من الأسس التي أعتمد عليها الاستعمار في عملية الاستيطان الواسع بالجزائر. والسؤال الذي يمكن طرحه هو ما هي آثار هذه السياسة على المجتمع الجزائري؟ مارست السلطة الفرنسية ألوانا سياسية اقتصادية كانت تجارية وفلاحية ومالية.

السياسة التجارية

سبق أن تحدثنا عن التجارة وتوصلنا إلى أنه لم يسمح أسلوب التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني بظهور برجوازية صناعية وتجارية بمثيل ما حدث في أوروبا، ويعود هذا إلى جملة من العوامل كعدم توفر التقنيات واهتمام الناس بالأكتفاء الذاتي وبالعلوم الشرعية من دون العلوم التجريبية الميدانية. بجانب السيطرة الأوروبية على المواصلات البحرية، وما وجد من تجارة في الجزائر كان يتم بواسطة طرق المواصلات المحدودة وغير المؤمنة وبمواد حرفية تقليدية. ومن جهة أخرى كان النظام العثماني يشكل حاجزا أمام تطور التجارة وذلك بتشجيعه للتجار الأجانب على حساب التجارة المحلية الأمر الذي أدى إلى عدم الانسجام بين النشاط التجاري المحلي المحدود والجهاز الحاكم لمواجهة الاحتواء الأجنبي ولتحويل الربيع العيني إلى ريع نقيدي: الأمر الذي ساعد -ولو بشكل محدود- التوسيع الأوروبي في الجزائر.

وقد أدرك البرجوازي الأوروبي إمكانية البلاد الاقتصادية رغم فقرها، وفساد النظام العثماني فيها وقام أول الأمر بالقضاء على هذا النظام، وهذا ما يفسر مساعي الأوساط الماركنتيلية وخاصة المارسيلية بتمويل الحملة الفرنسية عام

1830. وقد تمّ هذا رغم وجود بلدان أخرى أكثر ثراءً من الجزائر، ولعلّ هذا الذي دفع عبد الله العروي إلى اعتبار الاستعمار الفرنسي للجزائر نشازاً في وقته¹. وكانت التجارة في العهد العثماني برغم ضعف نشاطها داخلية وخارجية. وكان للتجار اليهود المتجولين دور في رواج المنتجات الأوروبيّة في الجزائر. وفي ظلّ الاحتلال ضاعف هؤلاء الباعة اليهود نشاطهم التجاري. بجانب رواج المنتجات الصناعية التونسيّة بالشّرق الجزائري المدعومة بالعملة التونسيّة، لأنّه لم تكن سياسة نقدية مخططة "وطنيّة" قبل عام 1830 في الجزائر فكل التّنّقُود لمختلف البلدان كانت متداولة على حدّ مماثل في البلدان الإسلاميّة في هذا الوقت.

ويرغم تمكن فرنسا من احتلال الجزائر سياسياً لكنها لم تتمكن من بعث نشاط تجاريٍّ واسع، فكانت هذه السياسة الفرنسية موضع نقدٍ من طرف المفكّرين؛ ونذكر من وجهوا نقداً بلانكي الذي وصف التجارة الفرنسية بالعقم خلال السنوات من 1839 إلى 1842. وقد ردت السلطة الفرنسية على مثل هذا النّقد بقولها إنّ التجارة في الجزائر عرفت نشاطاً ملحوظاً بالسمّاح للجزائريين بممارسة التجارة في محلات مثلاً هو الأمر حين سمح لقائد بنى عباس أن يؤسس فندقاً واحداً في عام 1839، بجانب ما تمّ من تجارة بواسطة 150 إلى 200 بغال كانوا في حركة تنقل دائمة بالمنطقة لضيّمان تبادل ووصول البضائع².

وفيما يخصّ العبوب فهي لم تكن كافية في الجزائر لسد حاجة الأوروبيّين من جيش ومستوطنين نتيجة المجائحة والحرائق الأمر الذي جعل الإدارّة الفرنسية في الجزائر تعمل على استيرادها من فرنسا. ولهذا كانت الجزائر العاشرة الواسطة لتمويل الجيش الفرنسي في الشرق والغرب الجزائري بالعبوب من فرنسا.

وبناءً على تقرير مطول لوزارة الحربية الفرنسيّة³ حول الحركة التجارية على السواحل، وبخاصة في ميناء سطورة خلال شهر مارس لسنة 1839 أي بعد سنة

1 - لمزيد من المعلومات ينظر: Laroui, Abdallah, *L'histoire du Maghreb*, Maspero, Paris 1976.
2 - لمزيد من المعلومات يراجع: A. M. G. H235, "Etat de la province de Constantine de 1839-1842".

3 - التقرير بتاريخ أول ماي 1840. ينظر: A. M. G., H228.

واحدة من احتلالها فقد بلغت البضائع المصدرة منه 5076 طن على متون 459 سفينة. بينما كانت البضائع الواردة تقدر بـ 26182 طن جاءت بها 456 سفينة. يعني هذا أن الحركة التجارية عرفت نشاطاً كبيراً في الهوانى الجزائرية. ونقدم مثلاً عن النشاط التجاري بالمدن بما كان يحدث في مدينة فيليب فيل (سكيكدة) بعد احتلالها عام 1838 حيث كانت السفن الفرنسية والأجنبية تتولى أمر هذا النشاط التجاري ويمكن تقديم صورة عما كان من نشاط في هذا الميناء خلال شهر مارس فقط من عام 1839 كما يلي⁴:

خروج السفن الفرنسية والأجنبية 459 سفينة بينما عدد السفن التي دخلت الميناء كانت 446 سفينة. بلغ التصدير 5076 طن والواردات 26182 طن.

وقد بلغت قيمة الواردات للنشاط التجاري خلال عام 1839 في ميناء فيليب فيل 2784848 فرنك. وقيمة الصادرات به 183930 فرنك. وكانت أهم المواد المستوردة غذائية وكحولية. وأهم المواد المصدرة حيوانية ومواد صناعية⁵.

إذن عرف شمال الشرق الجزائري نشاطاً تجارياً كبيراً عهد الاحتلال الفرنسي إذ جاء في هذا التقرير لوزارة العربية الفرنسية: أنه قد تم شراء 2240 رأس غنم و4605 رأس بقر، أي مجموعها 6845 رأس حيوان من سوق فيليب فيل. وتم تصديرها إلى جيجل والجزائر العاصمة. وهو ما ينطبق على بقية موانئ المدن التي تم احتلالها عرفت نفس النشاط التجاري.

وبناءً على ما قدمه فيليكس أنطوان تكون حركة النشاط التجاري عام 1845 في أهم الأسواق بمدن الشرق الجزائري كالتالي⁶:

4 - A. M. G., H228

5 - A. M. G., H228

6 - Félix (A.), Constantine centre économique, marché de grains et de tissus, Camilli et Fourié, Toulouse France, p. 55.

عرب متربدون	قماش /م	جلود بقر	صوف /كغ	أغنام /راس	شعير /هكتار	فحم /هكتار	مدينة
495899	195577	22087	498911	24284	31193	40130	قسنطينة
76575	37701	9062	138000	12181	26029	92754	عنابة
118590	14603	14603	12940	7860	4922	2056	سطيف
791064	247881	45752	649851	44325	62144	134949	المجموع

وكانت أهم المنتجات التجارية تجاوزت الثلاثين نوعاً؛ إلى درجة أن بلغت عام 1855 قيمة المشتريات في أسواق مدينة قسنطينة وحدها 15236727 فرنك.⁷

ولم يكن الاهتمام التجاري الأوروبي ينحصر في الشمال فقط بل امتدّ أيضاً إلى الجنوب؛ حيث كانت الصحراء مبعث إغراء للمغامرين وللتجار ومن ثمّ صارت دافعاً للتوسيع الفرنسي فيها وهو ما عبر عنه شارل فيرو بما يمكن ترجمته: أنه باحتلال ورقلة يمكن إقامة إدارة فرنسية قوية أساسها السوق التجارية بهذه المدينة، التي ستكون هامة للأوروبيين والعرب والمغاربة والسود واليهود. لأن في الصحراء ثروة هامة ذات مداخيل معتبرة.⁸ وقد أكد دوماس على أهمية التجارة في الجنوب الجزائري بما أمكن ترجمته: تعدّ بسكرة مركزاً هاماً للتجار العرب الوافدين من بوسعدة وأولاد نايل وتوقرت ووادي سوف ونقطة، مثلما تعدّ بقية المدن الأخرى وهي سبدو وسعيدة وفرندة وتبسة وغيرها أهمّ المراكز التجارية الداخلية. ولهذا فالضرورة تقتضي توسيع احتلالنا من أجل تطوير تجارتنا إلى داخل إفريقيا.⁹ وكانت الأغواط من المناطق التي تزدهر بها التجارة إذ كان يتردد على السوقين الكبيرين بها كل من الرياحين وعمور وأولاد خليف وأولاد شعيب، وأولاد مخالف، وأولاد نايل، وأولاد رحمن، والغرازلية وأولاد مختار وأولاد سيدي عطا الله وأولاد حمال الشعانبة.

7 - ينظر: Félix المرجع نفسه. ص. 66. من هذه الأنواع: أصناف من الحيوانات، الحبوب، التمر، الفواكه، الزيادة والزيت، العسل، الأملاح، الجلود، الصوف، الخشب، الفحم، التبن، التبغ، الجبس.

8 - لمعرفة تفاصيل عن هذه المداخل ينظر:

Féraud (Ch.), "Notes historiques sur la province de Constantine, les beni-djeleb, sultans de Touggourt", in R. A. no 31, 1887, p. 29.

9- Daumas, *op. cit.*, p-p. 7-9.

وقد ساعدت وفرة المياه وموقع الأغواط المتوسط لجهات مفتوحة لكل الاتجاهات على ازدهار تجارة البارود من عندبني ميزاب، والأسلحة والأحجار الكريمة من تونس، والصوف من بوسناعة، والجبوب من التل. وبالمقابل كان إنتاج الأغواط كبيراً من ملابس صوفية وحدادة وصياغة وقوافه خاصة التمور منها¹⁰.

وكان الساسة الفرنسيون يرون في استعمار إفريقيا مسألة سياسية ومستقبلية تجاريّاً؛ لأنّ الجزائر في حوض البحر المتوسط تعدّ بالنسبة لفرنسا عامل قوة وموازاة يماثل قوة إنجلترا في مضيق جبل طارق ومالطا. وبفضل استعمار إفريقيا تسهل عملية السيطرة على بلاد كثيرة. وستكون فرنسا المستفيد الأكبر من التجارة العالمية إذ يمكن التبؤ بكل تأكيد - حسب قناعتهم - إن تجارة الهند التي توقفت في حوض البحر المتوسط منذ ثلاثة قرون إلى المحيط سوف تعود إلى البحر المتوسط. وبهذا تكون الجزائر بالنسبة إلى فرنسا القوة التي تضمن بها مستقبلاً أمام المنافسة الدوليّة.

السياسة الصناعية

سبق وأن قلنا إن الحياة الاقتصادية في الجزائر العثمانية كانت تقوم على الضرائب والحرف والصنائع والأسواق وموارد البحر.

وكان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بجزءٍ مما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة. مثلما يساهم في تمويل بيت المال وخزينة البايلك. حيث كان السكان على مهارة في الصناعة بمقاييس ذلك العصر، إلى درجة أنهم تمكّنوا من صناعة النقود المحلية. وضرب وتقليد النقود الأجنبية. وقد ساعد النشاط الصناعي المحدود وجود معادن مثل النحاس وال الحديد¹¹.

والسؤال الذي يمكن طرحه يكون على الشكل التالي: كيف تعاملت السلطة الفرنسية مع هذا القطاع الصناعي؟

10- كانت منتجات تجارية كثيرة تصدر من الجنوب الجزائري يراجع: A. M. G. H235

11- لمزيد من المعلومات يراجع: سعيدوني، ناصر الدين، دراسات وأبحاث، المرجع السابق، من ص. 218-215.

كانت الصناعة الأوروبية تقوم على رأس المال، وعلى الصناعة التحويلية والمنافسة الحرة وفائض الإنتاج والمانفاكتيرية¹². لهذا حاولت سلطة الاحتلال استثمار مواردها في الجزائر برأس مال حرب فلاح شبه تحويلية صناعية كالقطن.

السياسة الفلاحية

تعدّ السياسة الفلاحية من مميزات السياسة الأوروبية العامة المتبعة في الجزائر وكان أساسها الأرض والاستيطان.

الأرض وسياسة المحتل

ومن جانب آخر لا يمكن الحديث عن السياسة الفلاحية دون دراسة موضوع الأرض. ومثلاً سبق وأن عرضنا أن خمسة أنواع من الأراضي سادت الجزائر أواخر العهد العثماني وهي أرض ملك وأرض عرش وأرض مخزن وأرض صحراوية مواد وأرض بایلک.

والسؤال المطروح هو: كيف تعاملت سلطة الاحتلال مع هذا القطاع الفلاحي¹³? منذ بداية الاحتلال اتضح أن ثقافتين مختلفتين ميزتا الحياة العامة في الجزائر، أدتا إلى تطبيق نمطين فلاحيين في الجزائر. الأول ألتزم به المسلمين الجزائريون والثاني جاء به الأوروبيون. وفي رأي غيسلان مولار (Ghislaine Mollar) إن الجزائري كان محكوماً إلى الثقافة الإسلامية التي تفرض عليه التزام القناعة وبالتالي الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الفلاحي وفي مقدمته الحبوب. زيادة على هذا فإن حوالي 30% من الجزائريين لا يفلح كلُّ منهم أكثر من 10 هكتارات¹⁴ بحكم محدودية الإمكانيات المادية والبشرية. بالإضافة إلى أن الجزائري عادة كان يفلح الأرض مرة كل سنتين لاعتبارات تقنية واجتماعية. لأنه لم تتوفر له الفرصة ليعمل

12- المانفاكتيرية هي ورشات صناعية أسرية منزليّة وحرة يديرها مالك ومن دون مصنع.

13 - Ghislaine Mollar, *L'évolution de la culture et de la production du Blé en Algérie de 1830 à 1939*, Larose, Paris 1950, -31-32.

14 - Ghislaine (M.), *op. Cit.* p. 34.

على تطوير أدوات الإنتاج. لهذا كان مستوى الحياتي متدنياً مكتفياً بأكل الخبر والكسكسي، أي أنه لم يكن راغباً في إنتاج ما يزيد عن حاجته. وهو ما يفسر بقاء الحياة في الجزائر منذ العهد الروماني على نفس النمط الاقتصادي والاجتماعي دون حدوث تغيرات مكنته الجزائريين من التطور.

وفي رأي غيسلان مولار إن التحولات بل التطورات كانت بالجزائر إثر الاحتلال والهجرة الأوروبية، إذ كانت هذه الهجرة كبيرة وذات علاقة قوية بتأسيس القرى الفلاحية التي كانت كالتالي¹⁵:

السنوات	عدد القرى الفلاحية المؤسسة	أراضي وزعت على المعمرين	المهاجرون الفرنسيون
1850-1841	126	113000 هـ	65437
1860-1851	83	250000 هـ	103322

بالفعل كانت الهجرة الأوروبية بعامة والفرنسية بخاصة سبباً في التحول الذي عرفته الجزائر إذ كان لها التأثير المباشر على فلاحية الأرض. وحسب دراسة غيسلان مولار يتبيّن أن الفلاح الأوروبي كان ينتج ما يقارب ثلاثة أضعاف ما ينتجه الجزائري، تحقق هذا الفارق خلال سنوات كثيرة مثلاً عام 1838 و1839، حيث أن 0.39 هكتار هي نسبة ما يفلحه الجزائري الواحد بمزدوج 1.6 هكتار بينما 0.85 هكتار هي نسبة ما يفلحه الأوروبي الواحد كان ينتج بـ 3.74 قنطار¹⁶.

وبرغم هذا الفارق فإن الفلاحية الأوروبية في الجزائر لم تتطلق بصفة قوية إلا بعد عام 1840 وذلك بفضل سياسة بيجو (1840-1847) وبفعل ما أصدرته السلطة الفرنسية من قوانين.

وعلينا أن نتساءل ما هي العوامل التي منعت ازدهار الفلاحية الأوروبية قبل هذا التاريخ؟ وما هي الأسباب التي جعلتها تشتعل بعض الشيء بعده؟

15 - Ghislaine (M.), Op. Cit. p. 34.

16 - Ghislaine . 36. المرجع نفسه.

من خلال الدراسة للسياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر يتبيّن أنّ جلّ الساسة الفرنسيين كان همهم الاحتفاظ بالجزائر كموقع جغرافي-سياسي واستغلال ثروتها وتصدير المنتجات الفرنسية إليها بجانب الاهتمام بالتّوسيع العسكري. ومن الأسباب أيضاً التي أعادت ازدهار الفلاحة في هذا البلد عدم الالتزام بتطبيق نظام سياسي - إداري محدّد: لأنّ السلطة الفرنسية ترددت في أيّ نوع من النّظام السياسي يمكن تطبيقه في الجزائر. زيادة على هذا كان عائق القوانين ذاتيّة سلبيّة وبخاصة منها قانون الجمارك الصادر عام 1835 الذي سمح ببيع العبوب الفرنسية في الجزائر من دون فرض الضّرائب عليها، في حين فرضت هذه الضّرائب على العبوب المصدرة من الجزائر إلى فرنسا¹⁷. إذن لم تعرف فلاحة الأرض ازدهاراً برغم القرار الذي أصدره قائد العملة الفرنسية يوم 8 سبتمبر 1830 الذي صادرت بمقتضاه السلطة الفرنسية أملاك الدّاي والأتراك بعد نفيهم. وأوقفت الحرمين الشريفين وأملاك الأطراف المعادية لفرنسا. وهي أملاك واسعة وضعت السلطة الفرنسية يدها عليها من دون أن تتمكن فرنسا من إيجاد حل في استثمارها إلاّ بشكل محدود جداً.

وقد صدرت مجموعة من القوانين منع نقل الملكية مثلما هو الشأن بالنسبة إلى قانون 17 مارس 1834 الذي منع على العسكريين والموظفين الرسميين تملك الأرض في الجزائر¹⁸. وقد كانت لمثل هذه القوانين آثار على المجتمع الجزائري وحتى على السياسة الفرنسية فيما بعد. ومن هذه الآثار عدم تشجيع المستوطنين على إنتاج العبوب لبيعها في فرنسا ولا حتى في الجزائر. زيادة على أنّ الأرض في الجزائر لم تكن تنتج غير العبوب. ولهذا كان اهتمام الأوروبيين بفلاحة الأرض محدوداً. في الوقت الذي قدرت فيه السلطة الفرنسية المساحة الصالحة للفلاحة في التّل الجزائري بـ 16 مليون هكتار¹⁹.

17- France, Guerre (Ministère), *Tableau de la situation des établissements français en Algérie 1830-1837*, p. 335.

18 - Larcher Emile, *op. Cit.* t. 3, p-p. 31-35.

19 - Darest, (R.), *De la propriété en Algérie*, Auguste Durand, Paris 1852, p. 6

لم تشجع كل هذه العوامل المستوطنين على فلاح الأرض إلا بعد مجيء بيجو الذي أولى عناية كبيرة بقطاع الفلاحة حين أسنده فلاحتها لكثير من العسكريين في مشروع قائم على فلاح الأرض ومحاربة الأهالي وضعه ليطبق في ثلاث مراحل هي: الأولى: من 1841-1843 يتم خلالها القضاء على المقاومة الوطنية الجزائرية. والمشروع في توزيع الأراضي على المعمررين مجانا.

الثانية: من 1844-1845 يتم فيها إعداد البلاد لاستقبال هجرة أوروبية.

الثالثة: من 1846-1847 وتقوم على بناء المدن والقرى الفلاحية على أراضي الجزائريين. وبالفعل تم وضع وتنفيذ قرار 1846 الذي نزع 168000 هكتار من 2000 عائلة جزائرية.

لكن هذا المشروع فشل واستقال صاحبه الحاكم العام الذي قال يوم 21 جوان عام 1847 أنسحب بسبب الأفكار الخاطئة عن الاستعمار والعلاقة في أذهان الأغلبية من النواب.²⁰

ومع ذلك وجدت فرنسا في حبوب الجزائر على قلتها مخرجا لأزمتها عام 1847، لأنها سدت جزءا من احتياجاتها من هذا المردود.

وكان لقانون 26 أفريل عام 1851 دفع كبير في تشجيع الفلاحة بالجزائر، إذ نص هذا القانون على أن يمنح بنك الجزائر قروضا لكل معلم مالك للأرض، وقد كان لهذا القانون مفعوله إذ عرف إقبالا كبيرا من المعمررين. وقد تضاعف الإنتاج الفلاحي من الحبوب في الجزائر؛ الأمر الذي أنقذ فرنسا من أزمات، منها أزمة حرب القرم وما تولد عنها. هذا بجانب ما عرفته الجزائر المستعمرة من إقبال المؤسسات الاستثمارية عليها وكان أهمها مؤسسة الهبرة والمقطوع التي تحصلت على 24000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية. والشركة الجزائرية العامة التي استحوذت على 100000 هكتار والشركة السويسرية على 20000 هكتار.²¹

20- Dreste نفسه، ص. 271.

21 - Vatin (J. C.), L'Algérie politique, Histoire et Société, Armande Colin, Paris 1974.

وعلى هذا الأساس لم تصل سنة 1860 حتى مثلت الحقول الأوروبيّة المزروعة نسبة 9 % من مجموع المساحات المزروعة في الجزائر²².

وقد رافقت هذه السياسة الاستعماريّة الزراعيّة إقامة مشاريع بداية من عام 1850 حيث انتطلقت عملية بناء الطرقات بشكل موسع وكذلك السدود عام 1854 والسكك الحديدية سنة 1857²³. مما يؤكد أن للسياسة الاقتصاديّة الفلاحية لآثار كبيرة على المجتمع الجزائري، وحتى على باريس نفسها.

وكان قانون عام 1854 المتعلق بالإعفاء من بعض الضرائب على مواد فلاحية قد شجع الفلاحين والخبازين الأوروبيّين.

أما الفلاحة في الجنوب الجزائري فقد لقيت اهتماما فرنسيّا متأخرا عن هذا التاريخ برغم توفر عدد كبير من النخيل بلغ سنة 1856 حوالي 1008981 شجرة في المنطقة الممتدة من بسكة إلى ورقلة. وكانت قدرة إنتاجها 30470244 كلغ من التمور. وكان سعر الكلغ الواحد بـ 0,35 فرنك، أي مدخوله الإجمالي 11979061 فرنك²⁴.

في هذا القطاع الجنوبي طبّقت فرنسا سياسة مختلفة عما طبّقته في الشمال، إذ استباقت الأرضي في الجنوب بيد السكان، وساعدتهم على فلاح الأرض بالتلغلب على أكبر مشكل آنذاك وهو توفير المياه، إذ ابتداء من عام 1856 تمكّن الفرنسيون بفضل المهندسين ومنهم جوس (Jus) من استخراج الماء من على عمق 60 متر وبقوّة تدفق 4000 لتر/دقيقة. وكم كانت فرحة من رأوا فائدتهم في سياسة فرنسا الأمر الذي أدى ببعضهم للميل إليها²⁵.

22 - ابن آشنهو، تكون التخلف، المرجع السابق، ص. 101.

23 - لم تأت سنة 1880 حتى بلغ طول الطرقات بين وطنية وبلدية 8500 كلم. ينظر: ابن آشنهو، المرجع نفسه، ص. 107-104.

24 - لمزيد من المعلومات يراجع:

- Féraud (Ch.), *Les beni-djeleb, sultans de Touggourt*. Op. cit, p-p. 22-43

25 - إلى درجة أن تفني الشعراء بهذا العمل المبهر. وهذا ما أكدته فيرو: *Les beni-djeleb* المصادر نفسه، ص. 31

السياسة المالية

سبق وأن قلنا إنَّ للنظام المالي أثراً فاعلاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مثلاً ما كان لهذه الحياة الاقتصادية الأثر المباشر في كثرة الموارد المالية بالجزائر العثمانية بدايةً عهدها ولكن هذه الموارد انكمشت في أواخر عهدها. حيث كانت مصادر تلك الموارد من اثنين الأول خارجي فيما عرف بالجهاد البحري أو القرصنة، والثاني داخلي من الضرائب المتوعدة.

ولكنه بمجيء الاحتلال الأوروبي تغيرت مصادر الاقتصاد في الجزائر وعرفت بدايةً من عام 1870 تحولات جذرية كان لها وقع على كل الأصعدة، فقد تصدع التوازن الاقتصادي بين الاستعمار والمجتمع الجزائري، لأنَّ إدماج اقتصاد هذا المجتمع في النشاط الفرنسي والأوروبي أحدث آثاراً سلبية على تشكيلاه فحدثت الهجرة الجزائرية داخلياً من منطقة إلى أخرى، وخارجياً إلى بلاد كثيرة. وبالمقابل حدث تغلغل الرأسمال الفرنسي والأوروبي في الاقتصاد والمجتمع الجزائري عن طريق أمرين اثنين هما:

الأمر الأول: الأرض التي كانت القاعدة الحيوية في إنتاج الثروة وبالتالي في احتلال التوازن الاقتصادي وفي الانهيار الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

الأمر الثاني: تأسيس الاقتصاد الاستيطاني القائم على التبعية الأجنبية وخدمة السوق الفرنسية والدولية، ومن ثم كانت البداية غرس بدور التخلف الاقتصادي في المجتمع الجزائري. وقد تم ذلك أولاً ببناء ملكية عقارية استعمارية، فانفتح المجال أمام الحركة الاستيطانية الأوروبية.

من آثار السياسة المدنية الاستيطانية

شكل التوسيع العسكري مع التوسيع المدني في الجزائر سياسة استيطانية متميزة في الجزائر؛ حيث تزامنت هجرات فرنسية وأوروبية مع توسيعات العسكريين. وقد كان وراء عملية الاستيطان أكثر من طرف، رسمي فرنسي وعقائدي أوروبي. والسؤال الذي يمكن طرحه هو كيف تمت عملية التوسيع؟ وما هي الدوافع من هذا التوسيع المدني.

في البداية علينا أن نسجل بأن الحركة الاستيطانية داخل العملية التاريخية هي حقيقة أيديولوجية، لأنها لم يكن أمام الاستعمار الفرنسي إلا الاحتفاظ بالجزائر والمزيد من التوسيع في خارج حدود الجزائر، لأنه في تخلي فرنسا عن الجزائر تناقض للسياسة الاستيطانية.

فالاستعمار الاستيطاني اجتماعي واقتصادي وثقافي قائم على أساس يخالف النظرية المعروفة في علم السياسة والقائلة بأن الدولة تكون من إقليم وشعب ومقومات ونظام حكم و المجال سيادة. بينما يذهب الاستعمار إلى اعتبار أن أساس الدولة هو أن تحدث قوة سياسية ما نظام حكم و المجال سيادة ما على هذا الإقليم وعلى حساب هذا الشعب الأمر الذي يؤدي إلى ظهور نظام سياسي جديد يتطور قهراً ووفقاً لرغبة المستوطنين لا وفقاً للتطور الطبيعي والديموغرافي للمواطنين الأصليين. وقد شجعت السلطة الفرنسية الهجرة فازداد عددهم من 28 ألف سنة 1840 إلى أكثر من 110 ألفاً سنة 1848 من بينهم 52 ألف فرنسي¹.

1- براجع: العقاد، صلاح، المغرب العربي، ط. 3 مكتب الأنجلو المصرية، 1969، ص. 146.

وترتب عن هذا الزحف الأوروبي على الجزائر، استعمار مدني بجانب الاستعمار العسكري، وتدعى هذا الاستعمار بإصدار سلسلة من القوانين والقرارات خولت للمعمرين الاستيلاء بطرق مختلفة على أجود الأراضي، منها قانون 1845 الذي صادر أملاك القبائل التي أعلنت عصيانها ضد الفرنسيين تحت رقابة السلطة العسكرية. ولهذا لا يستغرب في ما طبقه الاستعمار الاستيطاني حين أقام كيانا اجتماعيا غريبا في الجزائر يعتمد على الهجرة الأوروبية. أو حين حاول دمج الجزائريين في الحضارة الغربية، بعد فصله عن الحضارة العربية الإسلامية.

ونتج عن هذه السياسة تطبيق سياسة إدارية متميزة في الجزائر بأن أحدثت السلطة الفرنسية ثلاثة أجهزة إدارية، هي الأول عسكري والثاني مدني والثالث مزدوج.

وبهذا دخلت علاقة الجزائريين ب الرجال الاستيطان مرحلة جديدة تمثلت في المصادر الأوروبية والمقاومة الجزائرية لها. إذ صار العدد الإجمالي للمهاجرين الأوروبيين في الجزائر كلها الذي يمكن تقديمها في هذا الشكل²:

زيادة بنسبيه %	المهاجرين	السنة
	132708	1851
7.28	142379	1853
6.55	151712	1854
2.56	155607	1855
1.72	158282	1856
14.02	180471	1857
35.99	47764	الزيادة لمدة ست سنوات

2 - تقرير قيادة الأركان لعام 1866 ينظر في: A. M. G. H238

وكان لهذه الهجرة الأثر الفاعل في توجيه سياسة الاستعمار الاستيطاني في الجزائر حيث أسهمت في تراكم رأس المال الناتج عن زراعة العبوب. وقد ساعد هذا صدور قانون 1851 للجمارك الذي شجع عملية التصدير والاستيراد لصالح المستوطنين خاصة لما تم بهذا القانون إنشاء بنك الجزائر.³

وكان لأموريسيار من السان سيمونيين المؤيدین لإقامة سياسة الإدماج في الجزائر، على أن تقسم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات تسير بواسطة أجهزة إدارية يكون للرأسمال الأوروبي دور فاعل فيها. وهو ما صرّح به لأموريسيار عام 1845 قائلاً بما يمكن ترجمته: إن السيطرة على شمال إفريقيا تكون بالأموال لا بالرجال. وإن الأموال التي تجمع من عند السكان لا تتعدي 10% من الاحتياجات لمدنين البلاد. لهذا لابد أن يأتي الجزائريون الرأسماليون. فرد عليه قائلاً: إن رأس المال وحده لا يكفي لابد من استعمار عسكري وتأسيس مستوطنات تدار بـ 8 إلى 10 آلاف محارب⁴. وكانت سياسة يتجوّه بهذه تقوم على أن يضطلع الجيش بدورين هما الحرب وفلاحة الأرض. وكان لتوسيع حركة الاستيطان الفرنسي في الجزائر عوامل ساهمت في إحداث اختلال سيء في المجتمع والاقتصاد الجزائري. وتزامن هذا مع المستجدات آنذاك، التي كان من بينها:

- هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في حرب 1870 وما نتج عنها من تهجير سكان الألزاس واللورين.
- قانون كريميوا الذي أعطى الجنسية الفرنسية لليهود سنة 1870.
- قوانين وإجراءات مصادرة الممتلكات والأراضي.
- دور الصحفية والكنسية في تشجيع الهجرة نحو الجزائر بالدعائية لها.

3 - تذهب بعض الدراسات إلى تقدير النفقات في الجزائر من عام 1830 إلى 1880 بـ 4868 مليون فرنك. في الوقت الذي كانت فيه الإيرادات من الجزائر بعشرة ملايين وسبعين فرنك، أي بعجز ثلاثة ملايين وستمائة وواحد وستين فرنك. وهو المبلغ الذي تولت تحصيله خزينة باريس. المزید يراجع: ابن اشنهو، تكون التخلف، المرجع السابق، ص. 102 وما بعدها.

4 - Marcel (E.), Les saint - simoniens, op. cit. p-p. 140-141

ويجعل هذه المستجدات وفدى على الجزائريين كثير من المغامرين والباحثين عن الشهرة والربح السريع عدد كبير من البطالين والطامعين⁵.

أصرت فرنسا على إقامة الاستعمار الرسمي حيث عرفت الجزائر حركة متزايدة للمهاجرين الذين كانوا من كبار المالك الرأسماليين، وكذلك من صغار المعمرين الذين قدموا إلى الجزائر خاصة بين سنتي 1848 و1849، فأرتفع عدد الأوربيين من 35700 نسمة سنة 1840 إلى 130700 نسمة في جانفي 1850⁶ وتضاعف عددهم بعد ظهور الجمهورية الثالثة سنة 1870 مثلما هو مبين في الجدول الآتي خلال سنوات معينة⁷

السنوات	العدد
1870	نسمة 245500
1880	نسمة 3768800
1890	نسمة 500900
1900	نسمة 610000
1911	نسمة 792000
1921	نسمة 400791
1936	نسمة 946000
1948	نسمة 922300
1958	نسمة 948000

ونتج عن هذه الهجرات بناء قرى استعمارية استيطانية، حيث تم بناء قريتين فقط على المستوى الوطني سنة 1835 واحدة بمعملة قسنطينة والثانية بالجزائر الوسطى، لكنه بداية من سنة 1850 تم بناء 126 قرية استعمارية، ثم ارتفعت إلى 558 سنة 1880 لتصل إلى 736 سنة 1890 و 794 سنة 1920 و 928 سنة 1929⁸

5 - وزارة التربية الوطنية، مواضيع مختارة في التاريخ والجغرافيا، الجزائر 1993، ص. 33.

6 - أنيري نوشي وأخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص. 335.

7 - René Arrus, *L'eau en Algérie*, O. P. U, PUG, 1985, P. 32

8 - René Arrus, *op. cit.* p 33

ولقد نتجت عن هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مشاكل كثيرة ذلك أن الاستعمار الفرنسي كان يعمل جاداً على فرنسة الجزائر، وسلك في ذلك طرقاً شتى للوصول إلى هدفه، ويمكن ذكر بعض النتائج في الجوانب الآتية:

- اختلال اجتماعي واقتصادي، وتراجع الدخل الفردي السنوي للجزائري.
- صار أكثر من 82% يقطنون الأكواخ القصديرية أو البنايات القديمة المجاورة لبنيات المعمرين العصرية التي تحيط بها مساحات خضراء.
- عمد الاستعمار الفرنسي إلى ربط اقتصاد الجزائر بالمصالح الفرنسية، بإصدار عملة جزائرية تدور في تلك الفرنك الفرنسي، ووجهت البلاد نحو الزراعة وأبعدت الصناعة، وكانت المواد الأولية المعدنية تنقل إلى فرنسا لتحويلها إلى مواد مصنعة ثم تعاد إلى الجزائر.

وقد دعم الاستعمار الاقتصاد الزراعي بالإمكانيات المالية التي منحتها البنوك وبالإمكانيات العلمية الحديثة عن طريق فتح محطات ومعاهد ومدارس متخصصة في التجارب الزراعية. ومن بين أهم هذه المحطات والمدارس نذكر:

- محطة لإنقاء السلالات الحيوانية بالعراش.
- المدرسة الزراعية بسيكيدة المخصصة لإجراء أبحاث الزراعة الساحلية.
- مدرسة زراعية بسيدي بلعباس، وأخرى بعين تموشنت، وأخرى بعين الحجر بوهران لدراسة الحبوب في المناطق العجاف.
- محطة الأصنام لإجراء تجارب زراعة القطن.
- محطة قسنطينة لزراعة التبغ.
- محطة بوفاريك لزراعة الموالح.

بعد أن نالت الجزائر استقلالها وجدت نفسها في قائمة الدول المختلفة اقتصادياً واجتماعياً، وتبيّن أن الدخل السنوي للفرد الجزائري حسب إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 1962 قد بلغ 150 دولاراً، في حين وصل في فرنسا إلى 750

دولارا، وأن 80% من الجزائريين يعملون في القطاع الزراعي، وأن نصيب الفرد الجزائري من الطاقة الكهربائية 52 كيلواط / ساعة، مقابل 800 في فرنسا، ومن الحريرات 1500 حريرة مقابل 2600 حريرة للفرد الفرنسي.⁹.

1- الهجرة الجزائرية نحو الخارج

بعد الاحتلال الأوروبي للجزائر تردد أوضاع المجتمع الجزائري وأدت به إلى الهجرة نحو بلاد المشرق وأوروبا. ويمكن حصر أسباب هذه الهجرة فيما يلي:

- الاستيلاء على أجود الأراضي، إذ أنه خلال قرن من الاحتلال (1830 / 1929) كان الاستعمار الفرنسي قد بني 928 قرية استيطانية، ووزع ما يقرب من 1.5 مليون هكتار على الأوروبيين من أجود أراضي الجزائر. وما زاد في تفاقم الهجرة أن الأرضي المسلوبة قد حولت إلى إنتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجات الأوروبيين وبخاصة كروم الخمر.

- وفي مقابل ذلك نجد أراضي الجزائريين تميز بالقحط والانجراف وتفتت الملكية، وقد قدرت بنحو 2.5 ملايين هكتار وتمثل 90% من النشاط الاقتصادي للجزائريين، أما مردودها الإنتاجي فلا يساوي أكثر من نصف مردود أراضي المعمررين، وذلك بسبب اختلاف الطرق والوسائل ونوعية الأرض. وقد ارتبط بهذه المشكلة انخفاض كبير في الثروة الحيوانية والأشجار المثمرة لدى الجزائريين، مع العلم أن هذه المرحلة قد وآكبتها زيادة سكانية هائلة بين الجزائريين، وأصبح الإنتاج الزراعي المتدهور لا يسد حاجة السكان الغذائية.

- كان من أهم الأسباب السياسية لتفاقم الهجرة الجزائرية، رفض الإقامة في ظل نظام جائز "كافر"، وقد تبهت فرنسا إلى خطير ذلك فاستعملت كل الوسائل لمنعها، ومن جملتها إصدار قانون 1874 الذي يمنع الهجرة إلا بتRxifص. ومن أجل إقناع الجزائريين بعدم الهجرة طلب المقيم العام سنة 1893 من شيخ المذاهب

9 - عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، طبيعية، بشرية، اقتصادية، م1، سنة 1968، ص-ص. 183-184.

الأربعة بمكة إصدار فتوى بهذا الشأن، وقد استغلت فرنسا تلك الفتوى المؤيدة لوجهة نظرها إلى أبعد الحدود.

- كانت الملاحقات العسكرية الفرنسية للثوار من أبرز أسباب الهجرة كذلك، وبخاصة بعد ثورة المقراني التي أدت إلى مصادرة أراضي الذين أيدوا وتعاونوا مع قادة الثورة.

- موقف الدولة العثمانية التي كانت تمثل الخلافة الإسلامية من الهجرة الجزائرية، إذ أنها منحت حق المواطنون الطبيعيين فوق أراضيها لكل الجزائريين، وفي كل الولايات العربية التي كانت تحت نفوذها وبخاصة بلاد الشام.

- ومن عوامل الهجرة الاضطرارية كذلك فرار الشباب الجزائري من الخدمة العسكرية الإجبارية التي فرضت عليهم بموجب قانون 1912.

أما التهجير الإجباري للجزائريين، فقد مارسته فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى حيث أصدرت قانوناً سنة 1914 يلغى قانون 1874 القاضي بتقنين الهجرة. وابتداءً من عام 1916 تم تأسيس مصلحة "عمال المستعمرات" تحت إشراف وزارة العربية، وكانت مهمتها تسجيل الجزائريين ونقلهم إلى فرنسا للزج بهم في حرب لا تعنيهم، وللعمل في مصانعها وحقولها لملء الفراغ الذي تركه التجنيد في الجهاز الاقتصادي الفرنسي. وقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين نتيجة هذه السياسة نحو 270000 شخص.

- محاولات التنصير أو التمسير التي قام بها لافيجرى وغيره لتحويل الجزائريين عن عقيدتهم الإسلامية.

- مراقبة فرنسا للمؤسسات الدينية، ومصادرة الأوقاف وإدارتها للشؤون الدينية وبخاصة بعد صدور قانون 1907 الذي نص على فصل الدين عن الدولة.

- ظهور فكرة الجامعة الإسلامية في المشرق العربي التي كانت متبرعة بحركة واسعة في النهضة الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي.

بدأت الهجرة الجزائرية بالاتجاه العالم الإسلامي، مع نهاية القرن التاسع عشر وكانت فردية أحياناً، وجماعية أحياناً أخرى. لقد هاجرت أسر كثيرة من ملليانة سنة

1899 وسطيف سنة 1910 وقسنطينة سنة 1911، أما أشهر الهجرات فكانت من تلمسان سنة 1911 حيث غادر أكثر من 1200 عائلة هذه المنطقة نحو سوريا، أي حوالي 20000 مهاجر. وقد أثارت هذه الموجة جدلاً كبيراً في الأوساط الفرنسية التي وجهت الاتهامات إلى الدولة العثمانية على أنها وراء هذه العملية.

وهاجر الجزائريون كذلك إلى كل من تونس والمغرب الأقصى وفلسطين وشبه الجزيرة العربية وتركيا وإيران وحتى إلى الهند، وقد تمتعوا بحرية كبيرة في المشرق العربي، وتولى بعضهم المناصب العليا، وكانت لهم اتصالات مع زعماء الجامعية الإسلامية.

أما الهجرة نحو فرنسا فقد كانت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وكانت محدودة جداً حيث اقتصرت على فئة من مستخدمي المعمرين وبعض المغامرين والتجار.

واستناداً إلى إحصائية قدمتها الإدارة الاستعمارية بالجزائر سنة 1912 فإن عدد المهاجرين الجزائريين لم يتجاوز 4300. وقد استقر أغلبهم في المناطق الشمالية من فرنسا. وبعد صدور قانون 1914 القاضي بتسرير الهجرة التلقائية، ازداد عدد المهاجرين. وبعد نهاية الحرب الأولى كان عددهم قد بلغ 270000 مهاجراً. واستمر العدد في التزايد حتى صار يقلق السلطات الفرنسية، وطالب المعمرون بتوقيفها، ولذلك اتخذت عدة إجراءات للحد منها سنة 1925.

كانت أكثر المناطق التي خرج منها المهاجرون هي الأكثر فقراً وحرماناً مثل: القبائل الصغرى والكبيرة، وندرومة، ومفنية إلى أن بلغ عدد المهاجرين عام 1939 أكثر من 10.700.000 ونتجت عن هذه الهجرة سلبيات وإيجابيات نذكر منها:

- استغلال الاقتصاد الفرنسي استفادة كبيرة من الهجرة الجزائرية، فقد استغل السواعد الشابة في إعادة بناء فرنسا المخرية نتيجة الحرب العالمية الأولى كمستخدمين غير دائمين خلال الأضرابات العمالية.

10 - وزارة التربية الوطنية، المرجع نفسه، ص 36-37.

- تحسنت ظروف معيشة العمال المهاجرين وعائلاتهم بأرض الوطن تحسناً نسبياً بالمقارنة مع غيرهم داخل الوطن.
- تزايد الوعي الوطني بصفة خاصة لدى المهاجرين نتيجة لبعدهم عن القمع السياسي والفكري داخل الجزائر، وقد نتج عن ذلك ظهور نشاط سياسي تبلور فيما بعد في إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926.
- بروز مشكلة الهجرة في الأوساط السياسية الفرنسية التي أصبحت تدخل ضمن برامج الأحزاب الفرنسية أثناء الحملات الانتخابية.

2 - تكوين بنية عقارية غير عادلة

لتلبية رغبة الأعداد الهائلة من المستوطنين في الحصول على الأراضي الزراعية قامت الإدارة الاستعمارية بعملية مزدوجة:

الأولى: عملت على الانتشار الواسع في المحيطات التعميرية الاستعمارية وذلك بتقليل من الملكية الفردية الجزائرية.

الثانية: ارتكزت على عدة وسائل للحصول على مزيد من أراضي على حساب ملكية الجزائريين. وفي حالة الحرب اعتمدت على القوانين التعسفية كقانون الاستيلاب لعام 1871. أما في حالة السلم فتوجهت إلى إصدار قوانين عقارية مثل: قانون فارني سنة 1873، وقانون الغرفة الاستشارية الأولى 1887 والثانية 1884.

والهدف من تطبيق هذه القوانين هو بيع الأراضي الجزائرية لتكوين ملكية عقارية يستفيد بها المعمرون.

ـ قانون فارني 1873 WARNIER 1873

وفي عام 1873 صدر قانون فارني الذي يهتم بالمستوطنين بالدرجة الأولى لأنه يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراس، وكانت الإدارة الاستعمارية قد صادرت عام 1871 حوالي 600 ألف هكتاراً وزوّجتها على مهاجري الألزاس واللورين وغرمت السكان بحوالي 100 مليون فرنك.

وعموما فقد صادر هذا القانون 20% من أراضي الشرق والوسط الجزائري، و40% من أراضي الغرب الجزائري.

- قانون 1887

لقد أباح هذا القانون بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جداً لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها. كما تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء ما بين 1887 ؟ 1893 على حوالي 957 ألف هكتاراً بصفة مجانية كانت ملكاً للأعراش وسلمت للمهاجرين الأوروبيين أكثر من 120 ألف هكتاراً ما بين 1891 و1900 وهذا قامت الملكيات الكبيرة ذات المساحة التي تتراوح ما بين 4 و5 آلاف هكتاراً بدل الملكيات الصغيرة، وتحول أصحابها الشرعيون إلى عمال بالأجرة اليومية وموسميين وخمسين.

لقد مكنت هذه القوانين والإجراءات التعسفية المعمرين من الحصول على الأراضي بأثمان زهيدة في منطقتي وهران والجزائر الوسطى والشرق وانتزع من أهالي الشلف نتيجة المضاربات ما بين 6 - 8 ألف هكتاراً.

عموماً فقد سلمت الإدارة إلى المعمرين من سنة 1871 - 1880 أكثر من 401000 هكتاراً بالإضافة إلى 481000 هكتاراً عام 1870.¹¹

وبالنظر إلى طبيعة الملكية العقارية في الجزائر سنة 1917 التي كانت موزعة على النحو الآتي:

* أراضي ملك الجزائريين 4646000 هكتاراً.

* أراضي الدولة الفرنسية 4610000 هكتاراً.

* أراضي البلديات 4152000 هكتاراً.

* أراضي العرش 2766000 هكتاراً.

* أراضي المعمرين 2314000 هكتاراً.

* أراضي خاضعة للقوانين الفرنسية 1813000 هكتاراً.

11 - أندرى نوشى وأخرون، المرجع نفسه، ص. 348.

صار الجزائريون لا يملكون سوى 9255000 هكتارا، أي ما نسبته 45 % من الملكية العقارية، وبالمقابل بلغت مساحة الملكية العقارية للمعمررين 11076000 هكتارا، أي بنسبة 55 %.

وأن أكثر من 68 % من المزارع مساحتها أقل من 10 هكتارات للمزرعة الواحدة، وهي متربعة على 13,90 % من المساحة، وهي بطبيعة الحال تابعة للجزائريين في حين أن المزارع التي متوسط مساحتها يفوق 50 هكتارا للوحدة لم تتجاوز 05,3 %. ولكنها تستحوذ على 53,13 % من المساحة وهي تابعة للمعمررين مثلما هو مبين في الآتي:

البنية العقارية في الجزائر سنة 1930¹²

ملكية الجزائريين				الفئة
%	المساحة	%	المزارع	
18,76	1378400	69,85	445483	10 - هك
43,35	3 185 800	26,21	167170	50 - 10
14,91	10196100	02,60	16 580	100-50
22,98	1688800	01,34	8 499	100 +
100	7349100	100	637 732	المجموع

ملكية المعمررين				الفئة
%	المساحة	%	المزارع	
0,84	22600	33,73	7432	- هك
04,96	135300	25,34	5585	50 - 10
06,85	186900	11,96	2635	100-50
87,35	2381900	28,97	6385	100 +
100	2726700	100	22037	المجموع

12 - DJILALI BENAMRANE. AGRICULTURE ET DEVELOPPEMENT EN ALGERIE. SNED. 1980 P. 229.

تميزت البنية العقارية الجزائرية بظاهرة الملكية الزراعية الصغيرة UNDIA حيث نجد متوسط الوحدة الزراعية 11,52 هكتار للوحدة، وأن 69,85 % من المزارع متوسط مساحتها أقل من 10 هكتار للوحدة (جدول البنية العقارية). وهي تمثل مساحة 18,76 %، في حين نجد المزارع التي تتجاوز 100 هـ للوحدة لا تمثل سوى 01,33 % وتشكل مساحة 22,98 %.

أما البنية العقارية للمعمرين فتميزت بالملكية الكبيرة بحكم أن متوسط مساحة المزارع هو 123,73 هكتار للوحدة، وأن المزارع التي تفوق 100 هكتاراً للوحدة تمثل 28,97 % وتجمع ما يقارب 87,35 % من مساحة القطاع، في حين المزارع التي تقل مساحتها عن 10 هكتار للوحدة رغم أنها تمثل 33,73 % من مجموع المزارع، إلا أنها لا تستحوذ سوى على 0,83 % من إجمالي المساحة.

إذن نلاحظ تشكيل بنية عقارية غير عادلة بوجود ملكية كبيرة للمعمرين وملكية صغيرة للجزائريين، وبالتالي التأسيس الرسمي لرسم علاقات غير متكافئة وخلق تفرقة وازدواجية صارخة.

3 - نظام ضريبي مجحف في حق الجزائريين

لقد أخضع الأهالي لنظام ضريبي قاسي منذ بداية الاحتلال حيث بموجب المرسوم الصادر يوم 17 جانفي 1845 تم ترسيم ترسانة من الضرائب أهمها:

- ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة (أرضي العزل) وتدفع نقداً بعد جمع الغلة.

- ضريبة الزكاة وتدفع على الحيوانات.

- ضريبة العشور التي كانت تمثل 14 % من أجر الدخول السنوي للفلاح وهو يتجاوز 10 % كما يدل عليه اسمه، وبالتالي فهو انتهاك فضيع للشريعة الإسلامية، (مجردة بذلك المجتمع الأهلي من أهم وسائله) لمواجهة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي.

وفي عام 1858 أحدثت الإدارة الاستعمارية ضريبة أخرى هي ضريبة الازمة التي صنفت تصنيفا جهوايا، فهناك لازمة ناحية قسنطينة، والقبائل والجنوب الخاصة بالتخيل.

وفي 13 جويلية عام 1874 أقرت الإدارة من جديد ضريبة أخرى لزيادة مداخيل الخزينة الفرنسية عرفت بالضريبة العربية يدفعها الجزائريون إضافة إلى الضريبة الفرنسية المباشرة، ومعنى ذلك أن الجزائريين الفقراء كانوا يدفعون ضرائب أكثر مما يدفعه المستوطنون الأغنياء.

ففي عام 1870 دفعوا مقدار 14 مليون فرنك ضريبة عربية و22 مليون فرنك ضريبة أخرى، وخلال 1885 – 1890 كانوا يدفعون سنويا ما مقداره 4 ملايين فرنك، وعلى سبيل المثال نذكر ما تم في عمالة قسنطينة حيث دفع الأهالي باسم الضريبة العربية بين سنتي 1883 و1900 ما يقارب 14538965 فرنك، في حين ودفع المعمرون 3795707 فرنك خلال نفس الفترة. ويمكن توضيح هذا حسب الجدول الآتي:

الضريبة العربية بعمالة قسنطينة 1883 – 1900¹³

المستوطنون	الأهالي	السنوات
617617819	22609047	1883
632632882	22921751	1884
813813429	33137700	1892
822822515	33070375	1894
909062	22800082	1900

ونتج عن ذلك أن دفع سكان قسنطينة منذ 1860 أكثر من 29 مليون فرنك ذهبا، وأخذ منهم 568817 هكتارا أغلبها من الأراضي الخصبة، وانقرضت عدة مجموعات سكنية، إذ اجتمعت عليها المصادر ونفقات العرب مع أزمة 1866 – 1870، وانتقل

13 - بورغدة رمضان، الجزائريون والعدالة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن 19، ماجستير، جامعة قسنطينة 2000 ص. 31.

البعض من السواحل إلى الجنوب، ونشأ تبعاً لذلك تحول عميق مس نمط الحياة
فتحولوا من فلاحين إلى عمال يوميين، أو إلى خمسة¹⁴
وأضيفت إلى كل هذه الضرائب، ضرائب جديدة كضريبة البلدية على الإيجار،
وضريبة المهنة، وغarama 07 فرنك على الهكتار الذي يمكن أن يباع بمائة فرنك.
فارتفعت بذلك قيمة الالتزامات الضريبية عام 1890 إلى 40800000 فرنك، أي
ما يعادل 12 فرنك عن كل فرد واحد¹⁵

4- توغل الرأسمال الأوروبي والفرنسي في الزراعة الجزائرية:

لقد سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها، فقامت الملكيات
الأوروبية الكبيرة، وقد مدّت لها مساعدات مادية هائلة من أجل تشجيع التوسيع
والاستصلاح، فنمت المستثمارات الفلاحية التي أشرفـت على الإنتاج الضخم
بوسائل تقنية متقدمة.

وقد اهتمت هذه المستعمرات بإنتاج المحاصيل التجارية النقدية كالكرم
والحبوب اللينة والحمضيات التي أصبحـت فيما بعد تدر أرباحاً طائلة على
المستثمرين أفراداً أو شركات.

لقد توسيـعت هذه المستثمـرات توسيـعاً كبيرـاً في نواحي قسنطينة وعنابة والجزائر
الوسطى والغرب الجزائري ومن أهمـها في ميدان الفلاحة ذكرـ منها:

- المستثمـرات الفلاحـية الرأسـمالـية

* الشركة العامة السويسرية LA GENEVOISE التي حصلـت من الإدارـة
الفرنسـية سنة 1853 على 20 ألف هكتـار في نواحي سطيف، برأـسمـالـ قـدرـ بـ
350000 فـرنـك رـفـعـتهـ سـنةـ 1929 إـلـىـ 50000000 فـرنـك.

14 - رمضان بورغـدة، المرجـع نفسه، ص. 46.

15 - رمضان بورغـدة، المرجـع نفسه، ص. 33.

وكان عليها أن تبني عشرة قرى وتوطن فيها 500 أسرة من مهاجري سويسرا، ووعدت كل أسرة منها بمنزل وعشرين هكتار نظير دفع خمس ثمن المنزل فقط. وكان لهذه الشركة أن تحفظ بالحكر على الأراضي والمنزل ومساحة 500 هكتارا من الأراضي لها في كل قرية ولا تدفع أي ضرائب للدولة.

بدأت هذه الشركة بمشروع ضخم أول الأمر، ولكنها لم تنجح إلا في الحصول على خمسين أسرة مهاجرة من سويسرا، وعلى ثلاثة آلاف مهاجر من ألمانيا وإيطاليا¹⁶ واستطاعت بعد ذلك خلال نصف قرن من الزمن أن تتحقق تطورا كبيرا من خلال التعمير البشري المتزايد والمردود المالي الضخم الذي نبيه في الجدول الآتي¹⁷:

الرأسمال العقاري	المدخل فرنك / سنة	عدد السكان		السنوات
		الأهالي	الأوروبيين	
350000	321920	2917	428	1870
	393617	3041	283	1880
	259236	3696	327	1890
	461275	3674	368	1900
	774308	4732	385	1910
	2328000	3693	342	1920
	1330000	3949	100	1922
	1277000	3571	105	1923
50000000	13369000	3700	120	1929

* الشركة العامة الجزائرية S. G. A. لقد ساعدت الحكومة الفرنسية ما بين عامي 1865 و1871 على تكوين هذه الشركة بأن منحتها 100 ألف هكتار موزعة على العمالات الثلاث وهي:

16 - جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير، ج ٢، دار النهضة العربية، بيروت 1981، ص. 266.

17- René Attus, op. cit. p. 67

- مساحة 6000 هكتارا بجهة نواحي وهران ومساحة 45000 الجزائر الوسطى.
- بمساحة 84500 هكتارا في قسنطينة منها 62000 هكتارا تستخدم بعمالة الخمسين المقدر عددهم بـ 20 ألف خمس. و 8000 هكتارا في شكل مزارع أروبية تجمع 160 مستوطنا.

بالإضافة إلى هذه المساحة فقد منحت هذه الشركة قرضا بمبلغ مائة مليون فرنك، مع حرية التصرف في الأراضي كما يحلو لها من إيجار وبيع أو استغلال¹⁸

- × شركة الهبرة والمقطع أسست سنة 1864 بمساحة عقارية قدرها 24100 هكتارا منها 15320 هكتارا زراعية و 8780 هكتارا غابات. وظيفتها المكلفة بها تتمثل في بناء سد الهبرة، وتجفيف سد المقطع مع إعادة بناء قنوات السقي فيه، وفي المقابل لها حق التصرف في سقي أراضيها¹⁹
- × الشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر التي تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب.

لقد صاحب دخول الرأسمال الأوروبي المستثمر في الجزائر بعد سنة 1870 تطورا في التقنيات الزراعية، والأساليب التي تتاسب مع الشكل الجديد للإنتاج الرأسمالي الذي يعتمد على المردود العالى، والجودة.

- الإنتاج الزراعي الجديد:

لقد وضع مخطط جديد للإنتاج الزراعي تماشيا مع التوجه الاقتصادي الرأسمالي الجديد الذي يهدف إلى التصدير الخارجي والمردود المالي الكبير، ومن أهم المواد الجديدة ما يلى:

القمح اللين: احتل مساحات كبيرة خاصة منذ سنة 1890 حيث أصبح يمثل حوالي 50 % من مساحة الحبوب في قطاع المعمرين، ويتركز خصوصا في الغرب والوسط الجزائري كما يوضحه الجدول الآتي:

18 - جلال يحيى، المرجع نفسه، ص. 237.

19 - René Arrus, op. cit. p. 36.

توزيع زراعة الحبوب في الجزائر سنة 1890

المنطقة	القمح اللين	القمح الصلب
الغرب الجزائري	70 الف هكتار	17 الف هكتار
الوسط	40 الف هكتار	39 الف هكتار
الشرق	107 الف هكتار	67 ألف هكتار
الجزائر	117 الف هكتار	123 الف هكتار

- الكروم: دخل بدأية من عام 1875 وازدهر أكثر بعد حادثة مرض كروم جنوب فرنسا سنة 1881 - 1885 حيث أرتفع إنتاجه من 16 ألف هكتارا إلى 103 ألف هكتارا سنة 1888 ثم إلى 380 ألف هكتارا سنة 1947. ويمكن توضيح هذا في الجدول الآتي:

تطور زراعة الكروم في الجزائر 1875-1947²⁰

السنة	المساحة	الإنتاج
1875	16 ألف هكتار	200 ألف هكتار
1888	103 ألف هكتار	2,8 مليون هكتار
1914	180 ألف هكتار	6,2 مليون هكتار
1947	380 ألف هكتار	14,3 مليون هكتار

- الحمضيات: بدأت في الظهور مع بداية القرن العشرين حيث وصلت مساحتها سنة 1922 ما يقارب 6650 هكتارا.

بالإضافة إلى ذلك نجد بعض الزراعات الصناعية مثل التبغ، وعباد الشمس والقطن والطماطم الصناعية وكلها تقوم على السقي.

20 - René Arrus, op. cit. p 56

- الزراعة المسقية: رغم جهود الدولة الفرنسية في إنشاء السدود وإنجاز محطات السقي إلا أن المساحة لم تتجاوز 30 ألف هكتاراً مع بداية القرن العشرين، ثم ارتفعت إلى 50 ألف في نهاية نصفه الأول وهي موزعة على النحو الآتي:

- الحبوب تحتل 51 % من المساحة المسقية.
- الكروم تحتل 14 % من المساحة المسقية.
- الخضر تحتل 13 % من المساحة المسقية.
- الأشجار المثمرة 13 % من المساحة المسقية.
- العلف تحتل 07 % من المساحة المسقية.
- الزراعات الصناعية تحتل 02 % من المساحة المسقية.

- التقنيات والتجهيزات الزراعية الحديثة:

لقد أدخل المستوطنون عدة تقنيات وتجهيزات حديثة لم يعرفها الفلاح الجزائري من قبل وكان لها بالفعل الأثر الإيجابي في تحسن الإنتاج والمردود الزراعي وهي على سبيل المثال:

- تقنية قلب الأرض بعد حصاد الحبوب تعرف بـ Dryfarming.
- تقنيات الحرث سواء عن طريق تغيير العمق أو اتجاه الحرث للتقليل من الانجراف.
- تقنية تخمير العنبر وتلقيم الأشجار المثمرة مثل الكروم والخواص.
- تقنية التحويل والتصبير لبعض المواد الزراعية كعباد الشمس، الطماطم، التبغ.
- صناعة العجائن.

أما فيما يخص التجهيزات نلاحظ دخول المكننة وبشكل كبير بعد الحرب العالمية الأولى حيث في سنة 1930 بلغ عدد الآلات الميكانيكية في قطاع المعمرين كما يلي:

- 5530 جرار و 440 حاصلة ودارسة.
- 28300 مح راث صناعي موزعة على المناطق الآتية:
- الجزائر الوسطى بـ 6712 مح راث وبمعدل 9868 هكتار / للمحراث الواحد.

- وهران بـ 5754 محراث وبمعدل 10530 هكتار / للمحراث.
- فسنجينية بـ 5835 محراث وبمعدل 21000 هكتار / للمحراث.

- سياسة تجميع المياه

لقد وضع الاستثمار الفلاحي في الجزائر مشروع كبير لاستغلال المياه تماشيا مع حاجياته في التكيف الزراعي، وإنتاج الطاقة الكهربائية، وتشغيل بعض المصانع الخفيفة. ويتركز هذا المشروع على سياسة بناء السدود من جهة، وإنجاز الآبار الكبيرة لاستغلال المياه الجوفية من جهة ثانية.

■ سياسة بناء السدود

لقد ركز الاستعمار بداية على إنشاء السدود الصغيرة في الأطلس التي باتجاه السهول الساحلية الكبرى التي تمثل محيطات التعمير الأساسية للاستعمار الفرنسي وهي: سهول متيبة، بون (عنابة)، سكيكدة، سهول وهران والسهل المنخفض لوادي الشلف.

لقد بلغ عدد السدود خلال المرحلة الأولى ثمانية سدود بطاقة تجنيد ضعيفة لم تتجاوز 49960000 م³، وقد دامت مدة إنجازها من سنة 1850 إلى 1894 وهي تمثل في الجدول الآتي:

سدود الجيل الأول 1850-1894²¹

اسم السد	فترة الانتاج	حجم المياه المجندة (م ³)
سد الشرفة 1	1882-1880	900000
سد الشرفة 2	1892-1849	18000000
جدوية	1877-1857	700000
ثلاث	1870-1860	7300000

21 - René Arrus, op. cit. p 50.

آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)

30000000	1882-1865	فرفوق
14000000	1894-1869	حميز
1000000	1887-1879	ماقون
830000	1859-1852	مراد
49.960.000		المجموع

ثم واصلت السلطة الفرنسية في هذه السياسة بتأسيس جيل ثان من السدود ولكن من النوع الكبير وذلك ما بين 1926-1945 حيث بلغ حجم المياه المجندة حوالي 800 مليون م³ وامكانية سقي مساحة 146520 هكتارا وتمثل أهم السدود التي بلغ عددها إحدى عشر سدا فيما يلي:

سدود الجيل الثاني 1926-1945

المساحة القابلة للسقي	حجم المياه المجندة	اسم السد
18440 هكتارا	3 مليون م ³ 228	واد فضة
30000	280	غريب
-	55,5	بougzoul
12000	37,3	بن خدة
29510	73	بوجنيفة
5000	14,9	زربازة
12500	61	بني بهدل
10000	11,6	القصب
5000	2,5	فم الغريس
18470	21,5	حميز العلوي
5600	14,4	الشرفة العلوي
146520	800 مليون م ³	المجموع

22 - René Arrus, op. cit. p 123.

ثم اتبع بجيل ثالث من نفس النوع ما بين 1945-1962 ووصلت طاقة تجنيده للمياه إلى حوالي 686 مليون م³، لتصل المياه السطحية المجندة من طرف كل السدود إلى حوالي 1535960000 م³، ومساحة سقي تصل إلى 190520 هكتاراً مسقية، وأهم سدود الجيل الثالث على النحو الآتي:

السدود²³

اسم السد	حجم المياه المجندة	المساحة القابلة للسقي
صارنو	22 مليون م ³	-
فرقوق	18	-
فوم الفرزة	47	20000 هكتار
عفرش	15	-
الشافية	170	20000
بحدة العلوى	54	1000
المجموع	326 مليون م ³	41000

■ سياسة حفر الآبار الكبيرة

بالإضافة إلى سياسة السدود الكبيرة الحجم واصل الاستعمار في إنجاز مشروع الماء الكبير بإنجاز آبار كبرى بلغ منسوبها + 15000 لتر / ثا أهمها:

- آبار واد ريج بحوالي 5350 ل / ثا.
- آبار الآلبان بحوالي 5000 لتر / ثا.
- آبار جبال قسطنطينية بمنسوب 1760 لتر / ثا منها، 900 لتر / ثا في الحامة، 400 لتر / ثا في الفورشي و 250 لتر / ثا في بومرزوق.
- عين السخونة في شحل الشرقي بمنسوب 500 لتر / ثا.
- آبار القرارة بمنسوب 238 لتر / ثا.

23 - René Arrus, op. cit. p 129.

- آبار زلفانة بمنسوب 117 لتر / ثا.
- آبار عين دلالة بمسكينة بمنسوب يتراوح ما بين 80 - 250 لتر / ثا.
- آبار مرجة سيدى غابد بمنسوب 200 لتر / ثا²⁴.

5- البنوك والمصارف المالية:

لقد ظهرت هي الأخرى في وقت مبكر من الاحتلال وذلك لتقدم خدماتها للمعمررين والمستوطنين، هذه المؤسسات المالية كانت مركزة كلها في نواحي الجزائر الوسطى والغرب الجزائري حيث يتركز المعمرون والشركات المساهمة والصناعات، وأهم هذه المؤسسات فيما يلي:

- القرض العقاري الفرنسي تأسس كفرع في الجزائر سنة 1880.
- قرض ليون الذي فتح له فرعا في الجزائر سنة 1878.
- الشركة العامة ظهرت سنة 1884.
- الشركة المرسيلية تكونت سنة 1865²⁵

6- اقتصاد استعماري قائم على التحويل والتصدير:

ارتکز الاقتصاد الاستعماري خاصه بعد سنة 1870 على زراعة مزدوجة القطاعات يهدف نشاطها الاقتصادي إلى تصدير المنتوجات الزراعية مثل الخمر، الحبوب والحمضيات والبكتور. وصناعة تقوم على استيراد وتحويل المواد المعدنية خاصة الفوسفات والحديد نحو الموانئ القريبة.

وكان الجزائر تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية والمتربول (فرنسا) وذلك بنسبة 35.30% من حجم التجارة الخارجية لل المستعمرات والجدول الآتي يوضح الصورة أحسن:

²⁴ René Arrus, op. cit. p 156

²⁵ ADDI Lahouari, de l'Algérie pré coloniale à l'Algérie coloniale, ENAL, 1985, p. 138

التجارة الخارجية للمستعمرات مع فرنسا سنة 1907²⁶

نوع الصادرات	حجم التصدير	المستعمره
	%	مليون فرنك
الحبوب، الخمر والفوسفات	35,3	774,5
القلقل الأسود، الشاي، التبغ، البن، الأرز، المطاط	25	548,3
الزيوت، الخمر، الحمضيات	9,4	206
	4,5	98,5
		السينغال

فالصادرات الفلاحية تمثل 85 % من قيمة صادرات الجزائر نحو فرنسا وذلك ما بين سنتي 1919-1928، ونسبة كل مادة موضحة كالتالي:

- الخمور تمثل 40 % من مجموع الصادرات الفلاحية نحو فرنسا.
- المواشي تمثل 15 % من مجموع الصادرات الفلاحية.
- تبغ، قطن يمثل 8 % من مجموع الصادرات الفلاحية.
- خضر وفواكه تمثل 6 % من مجموع الصادرات الفلاحية.
- منتجات غائية تمثل (حلفاء) يمثل 5 % من مجموع الصادرات الفلاحية.
- زيت الزيتون يمثل 3 % من مجموع الصادرات الفلاحية.
- حبوب جافة وبيطايا يمثل 3 % من مجموع الصادرات الفلاحية.

أما الصناعة فتتلاخض في اقتلاع المواد المعدنية وتحويلها إلى أقرب الموارد باتجاه فرنسا، وتتمثل هذه المواد في الفوسفات الذي ارتفع إنتاجه بسرعة كبيرة وذلك من 6000 طن سنة 1893 إلى 850000 طن سنة 1939 خاصة من مناجم جبل كوييف، برج الغدير والمزايدة، حيث نجد من مجموع إنتاج 850000 طن تحول سنوياً حوالي 780000 طن إلى الخارج، منها 200 ألف نحو فرنسا والباقي نحو كل من إيطاليا،

26 - René Arrus. Op. Cit. p 70

انجلترا، ألمانيا، هولندا وإسبانيا لتبلغ العائدات المالية لفرنسا من هذه المادة سنة 1930 حوالي 65 مليون فرنك.

أما معدن الحديد فارتفع بأربع مرات ما بين 1900 و1928 حيث وصل إنتاجه إلى 200000 طن / سنويًا خاصة من مناجم لونزه وبني صاف كله يحول إلى فرنسا، انجلترا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا وإيطاليا.

7- هيكلة المجال الجزائري وفق الثلاثية الاستعمارية:

مناجم - سكة حديدية-ميناء.

بعدما أحكم الاستعمار الفرنسي السيطرة العسكرية على الشمال الجزائري وبعض الواحات ومدن الصحراء، انتقل مباشرةً للتنفيذ على أرض الواقع الاستراتيجية الاقتصادية لاستغلال وتحويل خيرات الجزائر نحو المتروبول الفرنسي أو الأسواق الدولية.

وتتمحور هذه الاستراتيجية في وضع منظومة مجالية متكاملة تهيكل المجال الجزائري وفق ثلاثة مركبات وتفاصيل أساسية لتحقيق الأهداف المحددة. وهي تمثل في ربط مناطق الفنـى الاقتصادية للجزائر (المناجم والمزارع وآبار البترول والغاز) بأهم الموانئ الرئيسية القرية منها مثل: عنابة، سكيكدة، بجاية والقلـى في عـمالـة قـسـنـطـينـيـة، وموانـىـ الجـازـيـرـ وـتـسـ في عـمالـة الوـسـطـ، وموانـىـ الغـزوـاتـ وـهـرـانـ، مستـغـانـمـ في عـمالـةـ الغـربـ، وـذـلـكـ عـبـرـ شـبـكـةـ منـ السـكـةـ الحـدـيدـيـةـ التـيـ صـمـمـتـ لأـغـرـاضـ عـسـكـرـيـةـ وـاسـتـعـمـارـيـةـ تـمـتدـ عـبـرـ الخـطـ الرـئـيـسـيـ العـرـضـيـ الـذـيـ يـرـبطـ تـونـسـ بـالـمـغـرـبـ عـنـ طـرـيقـ الجـازـيـرـ لـتـفـرـعـ مـنـهـ خـطـوـطـ نـحـوـ المـوـانـىـ وـالـصـحـراءـ شـكـلـ 1ـ.

ويعود تاريخ مد السكة الحديدية بالجزائر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولعل أول خط كان سنة 1864 وربط ميناء مدينة عنابة بمنجم عين مكرة لنقـلـ خـامـ الحـدـيدـ . شـكـلـ 2ـ

وبعد 1871 أخذت الشركات الفرنسية بربط مناجم حديد الونزة بالموانئ الساحلية، وكان لثورة 1871 الأثر في توجه الحكومة الاستعمارية إلى مد خطوط حديدة نحو غرب الجزائر. فأنشأت لذلك ما بين 1871 - 1892 خطًا يربط عاصمة الغرب وهران بالجزائر مركز الإدارة الاستعمارية، وخطوطًا أخرى بين المدن الداخلية والموانئ الساحلية حتى يمكن للجيوش الفرنسية أن تتحرك بسرعة وسهولة لقمع الثورات.

ويظهر أن شبكة السكة الحديدية لا تمتد إلا قليلاً مع الساحل، بعيدة عنه بعشرات الكيلومترات، وهذا يعود إلى ضيق السهول الساحلية وقطعها. وتمتد في شكل طولي وآخر عرضي، فال الأول يخدم المنطقة التلية وهو خط رئيسي يتصل به الفروع من الشمال والجنوب، والثاني عرضي ينطلق من المدن الرئيسية في الشمال نحو المراكز والأبار في الجنوب، ومن أهم الخطوط التي تبرز حقيقة أهداف هذه الاستراتيجية الاستعمارية نجد ما يلي:

- خط عنابة - تبسة الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي القادر من مدينة سوق أهراس، ويربط مناجم الونزة وبوخرصة والكوفيف لاستخراج خام الحديد والفسفات والتوجه بهما إلى ميناء عنابة للتصدير.

- خط سكيكدة - توقرت الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي عند مدينة الغروب بالقرب من قسنطينة، وهو يربط الواحات الصحراوية وأبار البترول بميناء سكيكدة.

- خط الجزائر - الجلفة ليتصل بالخط الرئيسي عند مدينة البليدة ويتجه إلى المضاب الوسطى.

- خط وهران - بشار كولمب - عين الصفراء الذي أنشأ لنقل الفحم الحجري من مناجم القنادسة²⁷.

27 - عبد القادر حلبي، مرجع سابق، ص 306 - 307.

انعكاسات وأثار سياسة الاستيطان الاقتصادي على بنى المجتمع الجزائري

على ضوء ما سبق من الحديث ومن خلال طرح هذه الإشكاليات، وما تقرره من تداعيات القراءة، والاستقراء، والتحليل، والنقد، ينطلق البحث لتحديد الأثر الاقتصادي الاستيطاني على المجتمع الجزائري والذي يمكن معالجته من خلال النقاط الآتية:

- 1- خلفيات وأبعاد الاستيطان في الجزائر.
- 2- مرجعية الاستيطان الاقتصادي.
- 3- بنية الاستيطان الاقتصادي في الجزائر.

1- خلفيات وأبعاد الاستيطان في الجزائر

تعد هذه الدراسة التمهيدية ضمن مشروع الدراسات التاريخية في أبعادها الاجتماعية والإنسانية، وفي نسقياتها المعرفية والعلمية على حد سواء، إذ تتجه بالبحث، والتحليل، والملاحظة، والمقارنة، والتعليل، والاستنتاج، والتركيز إلى سياسة الاستيطان الاقتصادي الاستعمارية، وتراكماتها التاريخية وانعكاساتها وأثارها على المجتمع الجزائري بوصفه شعباً ونظاماً ودولة، وأمة، لأنها تعتمد بالتحليل الافتراضي والقراءة التاريخية على الفرضيات المكونة للفكرة الاستعمارية، ومن ثمة الفرضيات المعتمدة على الاستيطان سواء في أشكاله ومراحله، أو في ضوابطه وأهدافه، أو في استراتيجياته الجزئية والشمولية؛ وهذا لاعتقادنا أن النظرية الكولونيالية الفرنسية في الجزائر هي كل متكامل، متلاحم، ومتداخل، ومتفاعل، من مجموع أهداف ونوايا السياسة الاستعمارية في مختلف المجالات، وفي شتى مراافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، والثقافية، والحضارية، وما إلى ذلك من الدلالات التي ترتبط بالجزائر في ذاتيتها، وفي آنيتها، وخصوصياتها.

وعليه فإن هذه الكلية الشمولية التركيبية تصير ذات فكرة أيديولوجية في المقام الأول، وسياسية في المقام الثاني، واستراتيجية في المقام الثالث؛ ونعتقد أن الإحاطة بالنظرية الاستيطانية الاقتصادية لا تخرج عن هذه الاستراتيجية باعتبارها المعامل المرجعي والأساسي في تفعيل الفكرة الأيديولوجية؛ وتوظيفها، وإعادة إنتاجها واستثمارها بما يتماشى والخطط السياسية، وبما يتطابق والسياسات العسكرية؛ وهذا يعني أن الاستيطان في مجموع وظائفه، وعلاقاته، وتجلياته، وتجسيدهاته في الحركة الاستعمارية يشكل بالنسبة لقاعدة النظرية الاستعمارية مخبراً استراتيجياً لتأسيس وقucus، وقراءة، وإنتاج، ووعي الأهداف الكبرى للمشروع الاستعماري؛ فإذا كانت أهداف فرنسا من احتلال الجزائر هي جعل هذا الأخير إقليمياً، فإن "الفرنسية" في هذه الحالة لا تعدو من أن تكون المفهومية الكلية الأيديولوجية، التي توسم للمفهوميات الأخرى، وفي مقدمتها مفهومية الاستيطان الاقتصادي كرسق بنائي عملي، وظيفي، أداتي في البنية، والأسلوب، والنموذج؛ وفي شايا هذه المفهومية تبرز ملاحظة الفرضية الأولى، وهي أن الاستيطان الاقتصادي، لم يكن يهدف إلى استغلال الأسواق سلباً، بمعنى استغلال المواد الأولية، وإيجاباً بمعنى بيع المواد المصنعة فحسب، ولكنه كان يعبر الإنسان نفسه سوقاً ينفي أن يسلب بالعمل لصالح المستعمر؛ ولذلك كان يسخر الإنسان للعمل الشاق بالأجر الزهيد على غرار تسخير العبيد؛ وحتى يظل هذا الإنسان منتجاً يجب أن يستتب من كل مقوماته الفكرية والإنسانية، كما يستتب العبد من حريةه وإنسانيته حتى يظل طابعه الأساسي هو الخضوع والعمل²⁸.

ولا شك أن هذا يفيد استنتاجاً أولياً، قوامه أن علاقات الإنتاج، شبكة، ونظام، وتسخيراً، وأراء من منظور اقتصادي سياسي استراتيجي يجب أن تتحقق هدفين أساسيين أولهما: جعل الأرض الجزائرية القاعدة المادية الشرعية لهم، والثانية هو جعل أصحاب هذه الأرض وهم الوطنيون القاعدة البشرية المسخرة لهم قصد حكم البلاد بأبنائهم²⁹.

28- عبد الكريم غالب، الفكر العربي بين الاستيلاب وتأكيد الذات، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1977، ص. 28.

29- حميدة عميراوي، من الملقيات التاريخية الجزائرية، ص. 181.

وعلى ضوء هذا الهدف تكتشف ماهية الاستعمار، كجوهر قائم على الاقتصاد والأيديولوجية الاقتصادية، المتولدة عن فلسفة الاغتراب الاقتصادي؛ والتسيء السياسي.

وإذا كانت الأهداف تقتربن، أو تفترض سلفاً أنها في نسبيج جدلي محكم من الأساليب والأدوات التي تقرها عملية التنظيم، فإن تنظيم الإدارة الفرنسية كان يستند إلى أساس كثيرة ومتعددة ومنها: تطوير عملية الهجرة والاستيطان في محاولة لإيجاد مراكز قوى يمكن الاعتماد عليها بصورة ثابتة لتحقيق هدف مزدوج يتمثل في تأمين النهب الاستعماري والتوسيع فيه، وفي تخفيف نفقات النهب الاستعماري بتحميل المستوطنين قسماً من أعباء الدفاع³⁰. وهذا يعني في محصلة التحليل الهدف أن سياسة الاستيطان هي البديل الأيديولوجي، الذي يطرح في مقابل بذاته الاستعمار وفلسفته بالمفهوم التقليدي ووقف مرجعيته الأوروبيّة وخلفياتها السياسية؛ وهذا ما حدا بالاستعمار الاستيطاني إلى الاعتماد على التخطيط الإستراتيجي، والتدرج السياسي المرحلي في تحقيق مكاسب هامة تتمثل في إقامة كيان اجتماعي غريب في هذا البلد المستعمر، وإقامة نظام سياسي جديد ومتفرد؛ ثم ربط الشعب المستعمر حضارياً وثقافياً بالشعب المستعمر؛ ولتعزيز هذه المكاسب والحفاظ عليها، لا بد من الإفادة من الانتصارات التي تحرزها القوات العسكرية لدعم مبدأ الاستعمار (تفوق الرجل الأوروبي الأبيض) وتعزيز (الهيبة الاستعمارية للقوة التي لا تقهق). فتشجيع الهجرة الاستيطانية، وتقوية القاعدة الديمغرافية المحلية يؤدي بالضرورة إلى بناء قاعدة ديمografية جديدة لمناصرة القوة العسكرية؛ التي تؤدي فيما بعد إلى الانفصال في النهاية عن البلد الأم، وتكوين دولة استيطانية³¹. وهي الدولة التي تتحذى من الاستيطان الأوروبي من خلال فكرها وأيديولوجيتها ومحدداً استراتيجية، ومجالاً معرفياً لتمرير المشاريع الاقتصادية من

30 - بسام العسيلي، المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي (1833-1830)، دار النقاش، بيروت، 1980، من 164.

31 - حميدة عميراوي، من الملقيات، من 178.

منظير اجتماعية مختلفة ومتباعدة، ومن مستويات ثقافية وحضارية متباينة، ومتضادة، البنية التحتية؛ والبنية الفوقيّة للمجتمع الجزائري. وفي هذا الإطار تشير بعض الدراسات التاريخية³² إلى أن فرنسا كانت متربدة ومسيطرة حيال الخيارات السياسية والدبلوماسية التي تحدد وترسم معالم هذه الأيديولوجية، فخلال عام 1833 كلفت لجنة فرنسية بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 - هل يجب الاحتفاظ بالأراضي المحتلة؟

2 - إذا كان الاحتلال مفيدا، فما هو النظام الذي ينبغي اعتماده؟

3 - هل يجب الاختصار على إخضاع الأهالي؟

4 - هل يجب تدعيم الاحتلال بالاستعمار؟

5 - ما هي أكثر النظم الإدارية ملائمة؟

6 - ما هي الحالة العامة في هذه البلاد؟

ويغض النظر عن نتائج وفحوى هذه الدراسة الاستقصائية وما يحيط بها من وقائع وملابسات، فإن التأمل في صياغتها اللغوية، وتراتبية تركيبتها البنائية، تؤيد بما لا يدع مجالا للشك أنها استشراق أيديولوجي، يهدف إلى بلورة وتحديد أيديولوجية الاستيطان، بالتوازي مع الأيديولوجية الاستعمارية المحددة من قبل الدوائر الاستعمارية الأوروبية والهيئات الاستشارافية لها؛ ولا أدل على ذلك من أن حركة الاستيطان في بدايتها الأولى رافقها مناقشات فكرية، وظهور نظريات متعددة حول المناطق الأصلح للاستيطان الأوروبي، فقد قام الطبيبان (ريكو RICOUX) و(بوردييه BORDIER) بدراسة جغرافية فلكية، حول خطوط الحرارة المتسلوية، ونصحا الأوروبيين بالاستقرار في شمال خط عرض (25°). وهو الخط الذي يمر بمدينة معسكر غربا إلى باتنة ثم عين البيضاء شرقا، وكان ذلك يعني الاستقرار في المناطق والسهول الشمالية³³. ولذلك لا غرابة أن نجد فيما بعد نشاط الحركة

32 - محمد الطيب العلوى، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، مطبعة البحث، فلسطين 1985، ص. 29.

33 - محمد السوبي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1972، ص. 74.

الاستيطانية، والجهود السياسية والدبلوماسية تحت أغطية سياسية متعددة، وممارسات عسكرية يتخذ من المدن الشمالية، والساخنة تحديداً إطاراً نظامياً وجيواستراتيجياً لفرض أيديولوجية التوسيع والتوطين، والنهب والاستلاب، والاستقلال، من أجل إحكام السيطرة الكلية على منابع، ومنافذ الثروة الاقتصادية بشكل هيكلٍ تنظيمي مبحوث ومدروس سلفاً، من قبل دوائر ومراكز القرار ولذلك "ساهمت التيارات الفكرية مثل المسيحية الكاثوليكية؛ والسان سيمونية، والمساوية في عملية الاستعمار الاستيطاني، لأن من مبادئ هذه التيارات، الحرية، والمنافسة الاقتصادية في إطار منظم؛ قائم على ضرورة تأسيس الجيوش لتكوين إحدى القوى الفاعلة في التطور، لإقامة نظام حكم استيطاني قوي، متعدد المشاريع، خارج أوروبا، قصد تطوير المجتمعات المختلفة".³⁴

إن مثل هذه المساهمات الأيديولوجية، وما تتضمنه من رؤى فلسفية، وتصورات هكرية مختلفة، من مرجعيات النسق الليبرالي، والنسل الرأسمالي، إنما كانت تعبر وتعكس بشكل أو باخر الطموحات العميقة للأيديولوجية الاستعمارية، التي تتغذى من "المركزية الأوروبية" مجالاً علمياً ومعرفياً شاملًا لرسم السياسات، وتوجه الخطط، وتحديد الوسائل والإمكانيات؛ وبرمجة الاستراتيجيات، من مرجعيات أدبية مثل: مرجعية الاجتماعي، التاريخ العسكري والدبلوماسي، إلخ.

وفي هذا الإطار يلاحظ المؤرخ الجزائري محمد حربى أن الرأس المال الاستعماري كان في الظاهر فقط رأسمالاً ليبرالياً يعتمد حرية السوق والتنافس، بينما في الواقع كان العامل السياسي هو المسيطر فيه، وكانت الدولة تلعب دوراً أساسياً في سير النظام ودعمه والدفاع عنه³⁵. والذي يستشف من هذا أن سياسة الاستيطان: عموماً، والاستيطان الاقتصادي خصوصاً كانت ترمي إلى ترسيخ فكرة

34 - حميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص. 182.

35 - محمد حربى، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح الم toplantı، موقف للنشر، الجزائر .85، ص. 1994.

"الدولة الأم" وما نظم المشاريع، وسياسات الدمج، والإلحاد، والمصادرة، والتمثيل، وما إلى ذلك من البرامج الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والعلمية إلا تتوسيع لذلك. وهذا يعني أن السياسات التي انتهت من قبل الساسة العسكريين، والتكنوقراطين، والدبلوماسيين ما هي إلا تفعيل وتوظيف للبناءات الأيديولوجية للدولة المركزية، التي تتخذ من المغرب العربي فضاء جغرافيا، ومجالاً إقليمياً لتعزيز وتتوسيع وتعدد آليات الاستيطان وميكانيزماته. ومن هذا المنظور نعي لماذا لم تعتمد فرنسا سياسة موحدة تجاه الاستيطان؟ وندرك لماذا حاولت من كل هذا وذلك، تكريس تميزاً وخصوصية، بل أكثر من هوية؟

إن هذا الوعي التساؤلي الذي يحدد لا محالة استراتيجية الأيديولوجية الاستعمارية، والذي يكشف عن أبعاد الاستيطان وـ"الاستيطان الاقتصادي" كشكل سياسي، ودبلوماسي، وعسكري، بل وحتى اجتماعي تربوي تعليمي، هو الذي يجعل من فلسفة "الاغتراب" ومن ضمنها أدبيات "التمدن" وـ"الحداثة" وـ"العصربنة" وـ"الحماية" وما إلى ذلك من الخلفيات الفكرية والأدبية التي رافقت وتزامنت مع خطاب الاستعمار في منتصف القرن التاسع عشر بعدها شمولياً كلياً في مرجعية المنظومة الاستيطانية، بناءً وتأسيساً وإنجاها. لقد دشن جول فيري (FERRY JULES) التاريخ الفعلى لبروز النظرية الفرنسية للاستعمار، التي شكلت الدعوة إلى "التمدين" أحد مكوناتها الرئيسية، بتحمله مسؤولية الدفاع عن "مشروعية" توجه بلاده في حقل التوسيع والتي أقامها على أساس ثلاثة منطلقات مركزية: افتتاحه أولاً بأن الاستعمار قانون حتمي، نابع من درجة التطور الذي وصلته الاقتصاديات الأوروبية برمتها، واعتقاده ثانياً بأن من واجب حق الدول المتحضرية أن تساعد نظيراتها المختلفة على "التمدن" وفي مستوى ثالث، انطلاقه بداعٍ وطنٍ نظريٍّ، من الإيمان بضرورة تعزيز مكانة فرنسا وعظمتها بالعالم³⁶. ونتيجة لهذه المنطلقات

36-أحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص. 128.

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار إسكان، وليس مجرد استعمار استغلال³⁷، لأن جوهر الأيديولوجية المستوردة في خطابه السياسي، وخطاباته الإعلامية، الثقافية، هو جعل "الأرض الجزائرية" فضاء ضرورياً لتنفس الاقتصاديات الرأسمالية، فهي سوق للاستهلاك، ومصدر للمواد الأولية، وهي مجال لإحلال قيم مكان أخرى، تكونت سلفاً، وهي معاشرة لمحاضعة الدول قوتها وسلطانها³⁸.

وبإقامة تحليل تاريخي تأوزني بين مظاهر الاستيطان الاقتصادي، بشريان وزراعي، ومادي، وسياسة أيديولوجية الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي والجزائر تحديداً، نجد فرنسا قد طبقت سياستين، في إطار استراتيجيتها العامة هي، سياسة الاستيطان، وسياسة الاستعمار الحر الهدف إلى تشجيع المبادرات الفردية، عبر انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والقيم، وهذا منذ سنة 1880. وقد أرسست دعائمه هذين السياسيين على التحليل الاستراتيجي الذي يأخذ بالعوامل الاجتماعية والتاريخية والحضارية، ضمن خصوصيات وأبعاد الجيوفيزيا بكل دلالتها ومضامينها، والجزائر بحكم هذه الخصوصية، التي هي خصوصية موقع اقتصادي أولاً وقبل كل شيء يجب أن تكون في نظر الساسة الفرنسيين امتداداً طبيعياً للأراضي الفرنسية، وجزءاً لا يتجزأ من سيادتها.

وهذا ما أقره الدستور الصادر في أعقاب ثورة 1848. وبصرف النظر عن حياثات مواد الدستور وانعكاساته على الممارسة السياسية داخلية وخارجية، فإن الموجات الكثيفة من المستوطنين الذين تعرضت الجزائر لهم، صاحبتها عمليات اقتحام، وتهجير وتشريد للسكان الأصليين، وعمليات إبادة حضارية وثقافية للمؤسسات المحلية³⁹. وعليه فإن اتخاذ الجزائر مستعمرة للاستيطان الأوروبي، يمثل أكبر المخاطر التي هددت كيان الشخصية الجزائرية، فقد أصبح المستوطنون

37 - محمد السويدي، المرجع السابق، ص. 74.

38 - أحمد مالكي، المرجع السابق، ص. 133.

39 - مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والدولة من الوطن العربي، ص. 153.

ينظرون إلى الجزائر، بعد مرور عدة أجيال على أنها وطنهم الأصلي، وزاد من تأكيد هذا الاتجاه انتماؤهم إلى جنسيات مختلفة، فسموا أنفسهم بالجزائريين، وأطلقوا على أبناء الجزائر وصف "المسلمين" أو "الأهالي" أو "المسلمين الفرنسيين"، ومغزى هذه التسميات يكمن في أنه ليس للجزائر والجزائريين كيان مستقل، ولا شخصية متميزة⁴⁰. وحيث أن هذه الاصطلاحات كانت تسيّجا بنائيا محكما من العلاقات التنظيمية، والتقنية، والإدارية في إدارة المؤسسة الاستعمارية من خلال التغيرات الاجتماعية المستحدثة فإن هدف سياسة فرنسا الاستيطانية في البعد الاقتصادي كان يتجه إلى خلخلة البنية الاجتماعية عن طريق علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، وهذه المسألة تمر حتما عن طريق نزع الأرضي، وبيعها، ومصادرتها، واستبدالمنظومة قيمها السائدة الموروثة.

وهي القيم المتفاولة والمترادفة والمترابطة في صيرورة الهوية التاريخية، والذاتية الحضارية للبني البشرية التي تؤلف السياقات العادلة العامة للجغرافيا الاقتصادية في ارتباطاتها الجدلية والدياليكتيكية بالجغرافيا التاريخية؛ ومن هنا فإن محددات الاستيطان الاقتصادي، في البنية الإيديولوجية الاستعمارية؛ كانت تقوم على استراتيجية القراءة النقدية التحويلية للمركب العلائقى الشائى القائم بين الجغرافيا والتاريخ؛ وهذا عبر الموروث الاكتسابي والثقافي والحضاري للشعب الجزائري، إذ بواسطة تفكير وخلخلة البنية الاجتماعية يمكن التحكم في مسألة "التمايز الاجتماعي" الذي ينطلق من نقطة رئيسة هي وعي الذات أو تحديد الهوية، من خلال التعرف على الواقع الموضوعي الذي يحتله الفرد أو الجماعة في البنية الاجتماعية⁴¹.

ويشكل هذا إحدى الوسائل التكتيكية في إدارة وتسخير الاستيطان على نطاق واسع من المدن إلى الأرياف، ومن الأرياف إلى القرى وهكذا.

40- محمد السويفي، المرجع نفسه، ص. 39.

41- العيلشي عصرين، نحو علم اجتماع نقدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص. 140.

وعليه فإن الفهم المنهجي المتدرج لأليات هذا التسيير وميكانزاته، عبر مجموع الوسائل والإمكانيات المنسخة، يستلزم قدراته وطاقاته، من المعرفة الذكية والموجهة للمصدر المؤسس للثروة أي الأرض وفي مقدمتها "الثروة الاجتماعية" بكل دلالاتها وأبعادها.

ووفق هذه الرؤى المعرفية المؤسسة للفكر الاستيطاني، كمؤسسات، وكجهاز مفاهيمي، وكخطط وأبعاد مدروسة يتشكل خطاب سياسة الاستيطان الاقتصادي في تصريحات القادة العسكريين والساسة الفرنسيين.

فقد ذكر المارشال "سولت" في تعليماته الصادرة يوم 13 أغسطس 1841 ما يلي: "إن استيطان الفرنسيين في الجزائر، ضمن حدود مدروسة هو العامل الأول للبقاء فيها، وهذا الاستيطان يتحقق بتهيئة الوسائل خلال سنوات قليلة للتمكن من الدفاع عن الجزائر، دون أن يستخدم أكثر مما يلزم من قوى البلد وأحواله"⁴². ومن الطبيعي أن القراءة التحليلية الأيديولوجية لنص مثل هذا، وهو يكمل ويترافق والنصوص الأخرى، التي تعكس بصورة أو بأخرى المواقف والاتجاهات، والنزاعات التي تؤسس وتؤطر للاستيطان، يستنتج بان الاستيطان الاقتصادي، القائم على مبدأ:

التوسيع والاستغلال للأرض، عبر أجهزة، ومؤسسات، ودوائر عسكرية وسياسية، وضمن شبكة تشريعية وقانونية، ووسائل وأدوات تعليمية وإعلامية وثقافية، هو المحدد الرئيس والناظم لكل المحددات والضوابط الأخرى، التي وضعت للسياسات الاستيطانية الأخرى؛ في مجالات: التعليم والتكوين، والإدارة، والصناعة، والزراعة، والتجارة، وما إلى ذلك من أوجه النشاطات المرافقة، والمرتبطة بأداءات الإدارة الاستيطانية الاقتصادية. وقد تجسد هذا خطاب مؤسس، وحقيقة لا غبار عليها حينما أعلن الجنرال "بوجو" من نفس العام أي (1841) بقوله "يجب أن يقيم الفرنسيون المستوطنون حيثما وجدت المياه الغزيرة والأراضي الخصبة، بدون أي اهتمام بحق ملكية الأرض التي يجب أن توزع على المستعمرين المستوطنين، وأن تصبح هذه الأراضي الخصبة من أملاكهم الشخصية"⁴³. وبعيدا عن العوامل

42 - مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، طلاب للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1984، ص. 65.

43 - مصطفى طلاس، المرجع نفسه، ص. 65.

والظروف السياسية والاجتماعية، بل والخلفيات التاريخية التي تحيط بهذا الموقف وبغيره من المواقف الأخرى المعززة والمدعمة للسياسة الاستعمارية في شقها الاستيطاني، فإن هذا المسعى الاستراتيجي المبني على أولوية استثمار الموارد الطبيعية واستغلالها؛ والتحكم فيها، ينسجم وينماش مع المرسوم الملكي المؤرخ في 12 ديسمبر 1833 الذي أعده تقرير اللجنة العليا، والذي صيغ في فقرة جاء فيها: «لكي تحفظ فرنسا بحقها في السيادة على جميع الأراضي الجزائرية، من الملائم أن تقتصر مؤقتاً على الاحتلال العسكري لمدينتي الجزائر وعنابة اللتين تقام تحصينات للدفاع عنهما وكذلك مدينة بجاية ومدينة وهران».⁴⁴

ولذلك لا غرابة أن يكون الجنرال «بيجو» أول منظر لمقولة أساسية وهي أن الاستيطان دعامة الاحتلال العسكري⁴⁵; وهو الذي فرض مبدأ الاستعمار الزراعي الاستيطاني تحت رعاية الجيش، وهكذا نشأت صيغة جديدة من الاستعمار الرسمي ستتوطد بتزكية من الدولة على امتداد قرن من الزمن: ومن الجلي أن المراحل التاريخية التي وسمت سياسات الاستيطان، وما ترتب عنها بالنسبة لتسخير الأوضاع وإدارتها على نحو أفضل في الداخل وفي الخارج كانت تهدف إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي البعيد المدى المتمثل في تحقيق الشروط المادية الموضوعية، والذاتية لتكرис وفرض مبدأ الاحتلال. فالغزو كما يقول «بيجو» يصبح عقيماً من دون الاستعمار، الذي يجب أن يكون محتملاً وعنيفاً⁴⁶; وذلك قبل أن يصبح استعماراً رسمياً مقتناً بجملة من المراسيم والأنظمة، ليعزز أخيراً بالمبادرات الخاصة القاضية بضرورة العمل على تشجيع تدفق رؤوس أموال الأشخاص والشركات. وهكذا نجد غزو الأرض، ثم غزو الأفكار يمثلان هدفين آنيين في الأدلة الاستيطانية: قام بتنفيذ الهدف الأول العسكريون؛ واسند تنفيذ الهدف الثاني لرجال الدين⁴⁷ الذين كان يراهنون على ربط الحملة الفرنسية العسكرية بانتصار المسيحية.

44- إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، من، 79.

45- نور الدين الدقى، المرجع السابق، ص، 69.

46- محمد مالكى، المرجع السابق، ص، 135.

47- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الآمة 1999، من، 66.

وعلى ضوء هذه الخلفيات والعوامل يمكن القول إن سياسة الاستيطان الاقتصادي؛ وهي تؤسس وترسم معالم السياسات الأخرى، والأشكال المرتبطة بها، اجتماعياً، وثقافياً، وفكرياً، وتربوياً لا تتفصل عن البنية الأيديولوجية والسياسية للمسألة الاستعمارية من منظور غربي أوروبي، قائم على مداخل ومفاتيح أساسية: لغزو الآخر، واحتلاله، والسيطرة عليه، سيطرة استعمارية، تقليدية حيناً، وحداثية حيناً آخر، وهذا ما سنعرض إليه في مرجعية الاستيطان الاقتصادي.

مرجعية الاستيطان الاقتصادي

بعد أن حددنا خلفيات السياسة الاستيطانية في الجزائر؛ بما يتماشى ومقاربات التحليل الاستقرائي والتاريخي؛ سواء على ضوء الظروف والعوامل الاستعمارية الداخلية، أو على ضوء السياسات الاستراتيجية الخارجية، وما يرتبط بها من آليات وميكانيزمات المد الاستعماري؛ والفلسفة الاستعمارية في شكلها التقليدي، والحداثي؛ وبعد أن وقفنا على أبعاد الاستيطان في الجزائر، بما هو بنية أيديولوجية، وبما هو نظام سياسي متكامل في إدارة المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، نحاول في هذا الباب الإلام ببحث مرجعية الاستيطان الاقتصادي، وهذا بدراسة بنية نظم الاستيطان كما تتجلى في البرامج والمشاريع السياسية الفرنسية، أو كما تتضح في المخططات الاستراتيجية؛ وهذا من خلال الأدوات والأساليب والكيفيات المنهجية التي اعتمدت في تفعيل وتوظيف الرؤى الاقتصادية من الشكل الزراعي، الصناعي، التجاري حتى الثقافي وصولاً إلى المحددات النسقية المرتبطة والمتراعلة مع الأداء الاستعماري الاستيطاني، وفي مقدمتها إدارة أداء المستوطنات.

ذلك أنه بفضل تحليل وتفكيك هذه البنية المرجعية، إدراك ومعرفة البنية الاقتصادية بوصفها المحدد الموضوعي للمجمل الانعكاسات والآثار على صعيد العلاقات الكمية والكيفية لبنية المجتمع الجزائري، ولاسيما حينما نأخذ بخصوصيات السياسة الاستيطانية في الجزائر، التي بنيت من الأساس على فرضية

التغيير الراديكالي لبنية المجتمع الجزائري؛ وعلى خصوصيات هذا المجتمع في مختلف المجالات؛ وفي شتى القطاعات وهذا قصد استلابه واغترابه مادياً ومعنوياً وروحياً، ويبدو أن أولى المرات في هذا الشأن، هي مرجعية التنظيم والتشريع التي أرست لتدعم ونفوذ إدارة المستوطنات؛ والتي ميزتها سياسات تقوم على التخطيط الجيد والإحكام الفعلي لمجمل أشكال الاستيطان الرسمي، والحر معًا؛ والتي لم تتوان في تهيئة الظروف والعوامل المناسبة لذلك؛ أو في تسخير الإمكانيات والطاقات الممكنة لبلوغ الأهداف القريبة والبعيدة؛ من منظور إدارة سياسة استيطانية تجمع بين الخبرة الاستعمارية، والتكتيك السياسي، على نحو أدائي وظيفي براهماتي يستجيب لكل أهداف التنظير الاستعماري، ولمساعي استراتيجيات التوطين والاستيطان معًا بوصفهما المحددين الناظمين للأجهزة المفاهيمية للسياسات الاستيطانية على الصعيدين التفكيكي والبنيائي معًا، ومن ثمة كان مخطط مصادرة أراضي وأملاك الجزائريين، مسعى عاماً وشاملاً في تكريس وتعزيز مبادئ هذه السياسات المتدرجة والمتحيرة، والمتغيرة بمقتضى الخيارات التي حكمت فكر إدارة المشروعات الاستيطانية، ويمكن استقراء وتلمس ذلك من خلال الأرشيفات الرسمية التي اشتملت عليها مدونات التشريع الإداري، والاقتصادي، والاجتماعي، وما إلى ذلك من مختلف أوجه ومظاهر الحياة السياسية والثقافية والتربوية. ويكفي التدليل على ذلك من خلال عرض عينات جزئية فقط للقرارات والأوامر، والقوانين التي أصدرتها الإدارة الفرنسية الحاكمة في شأن انتزاع أملاك الجزائريين ومصادرتها ومنها:

- قرار 08/09/1830 وقعه الكونت "كلوزيل" بمدينة الجزائر، يحدد الأماكن العمومية.
- قرار 10/10/1831، يتعلق بأملاك الداي، البايات، والأترار، الذين غادروا البلاد، وكان ذلك بقرار وزير الحرية في 27/05/1831.
- قرار 24/04/1834 وقعه "ديبوسي" GENTY DEBUSSY بمدينة الجزائر.
- قرار 01/12/1840، وقعه الكونت "فاللي" بالجزائر، تعلق بالنظام العام للمصادرة.
- قرار 27/01/1841 خاص بتصریح الادارة بالمصادرة.

- أمر 10/31/1845 يتعلق بمصادرة الأراضي، وقعه "لويس فيليب" في "سان كلود Claud" بباريس.
- قرار 18/04/1846 خاص بمصادرة أراضي الأعراس المهاجرة نحو المغرب، أو الصحراء، وقعه الدوق "إيزلي" الوالي العام للجزائر.⁴⁸

إن هذه القرارات المتفاوتة في درجة تأثيراتها الهيكلية على مستوى البناء الاقتصادية والمتقاربة في أهدافها التنظيمية على نحو إداري سياسي والمترادفة فيما بينها على أوجه الاستراتيجيات السياسية العسكرية؛ والعسكرية السياسية بالتوالي، لم يكن الغرض منها هو الزيادة في بسط طابع الهيمنة السياسية؛ وتوضيع دوائر النفوذ العسكري فحسب؛ وإنما كان الغرض الاستراتيجي منها هو التمهيد المتضاد لوضع لبنات الإدارة الاستيطانية، على نحو تنظيمي أكثر فأكثر، قصد تهيئة الظروف والعوامل المناسبة للانفتاح الاقتصادي، وإيجاد الوسائل والميكانيزمات الضرورية، لتفعيل آليات المد الاستعماري؛ من خلال البنى التحتية التقليدية التي كان يقوم عليها الاقتصاد الجزائري؛ وفي ثابيا ذلك يمكن قراءة وتحليل منظومة التشريع الاستيطاني، وبالأخص جانب العقارات. فقانون "وارني Warnier" الصادر عام 1873. والذي عرف بقانون المستوطنين، استهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراس⁴⁹، وبعد آخر قانون أصدره الاستعمار في الجزائر، لأنه مكن من تغيير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، وفتح المجال أمام المضارعين من الأوروبيين واليهود، كما سهل نمو "القطاع" الجزائري.⁵⁰ ولم يكن هذا القانون سوى انعكاس تنظيمي آلي لقانون أعم وأشمل منه صدر عام 1863، يعرف بقانون مجلس الشيوخ، والذي حددت بمقتضاه كيفية تملك الأرضي، وقانون

48 - Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie, 1830-1854, p 2, 10, 51, 52, 149, 151, 152, 368, 414

49 - يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص. 34.

50 - صالح عابد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 122.

1893، الذي أباح بيع أراضي المسلمين التي يطالب بها الدائتون الفرنسيون؛ ويبدو من خلال هذه التشريعات أن الهدف هو الاستيلاء على معظم الأراضي الخصبة التي كانت في حوزة الريفيين الذين طردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة؛ وهذا يتدرج ضمن مسعى تفكيك البنية الزراعية.

إن سياسة تفتت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري، نجم عنها أن أصبح الريفيون يعملون أجراء في مزارع المعمرين، وأصبح كثير منهم مجرد خماسين، مما تسبب في تفكيك الوحدة الاقتصادية العائلية، والتضامن الاجتماعي في الريف⁵¹. فملكية أجود الأراضي الزراعية بمقتضى هذا التشريع الإجباري، نقلت إلى أيدي أوروبية لإنشاء مزارع كبيرة تصلح للاستغلال الرأسمالي؛ وهو ما شجع بالقوة والقهر على الهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن العمل، وسعياً وراء لقمة العيش بالنسبة لمعظم الفلاحين الجزائريين⁵².

إن تفتت البنية الاقتصادية، بالاعتماد على الزراعة، والنمط الإنتاجي الفلاحي، لم يكن خياراً تنظيمياً إدارياً يخدم إدارة الاستيطان السياسي فحسب، بل كان وسيلة سياسية في إقامة مشروع الاستيطان الفلاحي. وهذا وفق أشكال وأقنعة جديدة، تمثلت في العديد من البرامج والمشاريع التربوية، والدينية، والإعلامية، وخاصة أثناء عهد الجمهورية الثالثة، التي اعتمدت على تسيير نظام الاستيطان، وفق قواعد سياسية، واستراتيجيات جديدة. فالجمهورية الثالثة أعادت العمل بنظام حرص الاستيطان؛ وهذا بعد التردد السياسي الكبير في اختيار وتكرис الصيغ الأكثر نجاعة، والأحسن أدائية في إدارة المستعمرة من الصيغة العسكرية، مروراً بالصيغة المدنية وانتهاءً بالصيغة الدمجية، وعلى أي نحو؛ أي هل تكون مباشرة أم غير مباشرة؟ ويبدو أنه اعتباراً من سنة 1871م، كان خيار النظام المدني⁵³، هو البديل

51 - كلود هنري وآخرون، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد عتياني، بيروت، دار المعارف، مصر، ص. 89.

52 - مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ص. 214.

53 - سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، دار الحداثة، بيروت، 1980 من. 120.

الأيديولوجي الذي ترتكز عليه سياسة الاستيطان الاقتصادي، وكان أول إجراء في هذا الاتجاه ما مثله مرسوم كريميو الذي يمنح المواطنية الفرنسية ليهود الجزائر، وبمقتضى هذا المرسوم تعاظم عدد المعمرين، وتقوى نفوذهم الاجتماعي، والاقتصادي؛ حيث جرى تسهيل تمويل الأراضي لحسابهم، ومكتنهم سياسة الإلحاقي "Rattachement" عام 1882 من كل امتيازات المواطننة الديمقراطية الأوروبية؛ وكان من جراء ذلك أن بلغ عدد القرى الاستيطانية ما بين 1870-1877، ما يزيد على 198 قرية، وتجاوز عدد سكانها 30000 مستوطن، وارتفع عدد السكان الفرنسيين في الجزائر من 195000 نسمة إلى 268000 نسمة، إضافة إلى منح امتياز التجنيس الجماعي والإجباري ليهود الجزائر، وهذا بقرار 24/10/1870، وكذا الأجانب المولودين في الجزائر، ذلك أنه بفضل هذا الامتياز، طالب المستوطنون الحق الجزائري بفرنسا حتى تعمم المؤسسات المدنية الفرنسية في الجزائر، فأقاموا البلديات ذات الصلاحيات الكاملة على غرار نظائرها في فرنسا وأقاموا المجالس الولائية، واستفادوا من التمثيل البرلماني في باريس.⁵⁴

وبموازاة ذلك فإن عدد الامتيازات الممتوحة للأوروبيين تضاعفت بجانب اغتصاب ومصادرة أراضي الأهالي، وتوزيعها على المستوطنين، الذي وصل 19000 هكتار، وعند زيارة نابليون الثالث للجزائر؛ استاء من هذا العدد البسيط، وطالب بزيادته، إذ أنه في سنة 1853 منحت شركة "جييف" 20000 هكتار، وفي سنتي 1862-1863 منحت 160000 هكتار من الغابات إلى ثلاثين مستفيداً أوروباً، واتسع نظام العصص إلى باقي أغلب ولايات الوطن، فعلى سبيل المثال، تحصلت الشركتان: La Société Générale De L'habra" على 25000 هكتار في سهل "سيق"، و 100000 هكتار لشركة "La Société Générale Algérienne" في ولاية قسنطينة سنة 1877.⁵⁵

54 - علي تابليت، مصادر أهل الزعاتة وأولاد ضاغن بناوحي قالمة 1852-1853 (الثانية، السنة الثانية والعشرون، العدد 115) 1997، ص. 30.

55 - علي تابليت، المرجع نفسه، ص. 30.

وهكذا أصبح المستوطنون بفضل هذا النظام السياسي الإداري يجمعون بين النفوذ الاقتصادي والاجتماعي، القائم على امتيازات حقوق التجنيس المزدوج، بالإضافة إلى النفوذ السياسي، والسلطة الإدارية القائمة على تواجدهم التمثيلي في البرلمان الفرنسي؛ مكتنهم هذه الاستفادات القائمة على أيديولوجيا الاغتصاب، ومصادرة الأراضي، من إنشاء 30000 كم من الطرقات، و5000 كم من السكك الحديدية. إضافة إلى الأعمال الهيدروليكية، والسدود الكبرى التي أقيمت لسقي أراضيهم، فضلاً عن حقول العنب لصناعة الخمور التي تربع على مساحة 2300000 هكتار، والتي كان إنتاجها يفوق 13000000 هيكتولتر سنوياً.

إن توسيع الحركة الاستيطانية، وفق هذا النظام المدني في شكله ومظهره، والعسكري الأيديولوجي في أهدافه الاستراتيجية، قد أفضى إلى نشوء قطاع فلاحي عصري بصورة تصاعدية قوامه 2260000 هكتاراً، يشغل ربع المساحة المزروعة بالجزائر، وتقع هذه الأرضي بالسهول الساحلية، وفي المناطق الداخلية، وعلى امتداد الأنهر وفي أودية منطقة القبائل وهضاب جهة قسنطينة. والجدول الآتي يبين وتيرة نمو وتوسيع الاستعمار الرسمي بالقياس مع حركة نمو المستوطنين⁵⁶:

ال فترة	المساحة	نمو عدد المستوطنين
1850 - 1841	115000 هكتار	65437
1860 - 1851	250000 هكتار	103322
1870-1861	116000 هكتار	129898
1880-1871	401099 هكتار	195418
1900-1891	120097 هكتار	267672
1920-1901	270481 هكتار	733296

56 - Jilali Sari, *La possession des fellahs*, SNED, Alger, 2e édition, 1978, p. 69.

وتشير أغلب الجداول الاقتصادية التي تضمنتها البحوث والدراسات في مجال سياسة نظام الاستيطان الفلاحي الفرنسي في الجزائر، أنه إلى غاية 1930م، جرت "فرنسا" 5219738 هكتاراً؛ من بينها 20350000 هكتار بين أيدي الأوروبيين و2850000 هكتار بين أيدي الجزائريين؛ من أصل ملكية جزائرية إجمالية تبلغ 7562980 هكتار، وبصورة عملية ما يزيد عن الثلث.⁵⁷ وهذا مؤشر دلالي على عمق البنية الاستراتيجية للنظام الاستيطاني الذي جعل من الأرض، الأساس الموضوعي لتفتيت وحدة البنية الاجتماعية وما تشتمل عليها من ركائز وأبعاد، وزعزعة التسييج الاقتصادي والإنتاجي القديم، الذي كان يقوم على العمل التعاوني وفق محددات أنماط الملكية وأساليب الإنتاج.

إن تطبيق القوانين التعسفية التي مهد لها قرار 1863، الصادر عن مجلس الشيوخ، كما أسلفنا، كانت تهدف إلى تحطيم الشعب الجزائري؛ اقتصادياً واجتماعياً، وعلى امتداد فترات تاريخية ظلت تواجه في كثير من المناطق ثلاث عقبات كبرى، كانت تعرقل عمليات الغزو الاستعماري وهي: أولاً، ملكية الشمل المتمثلة في العرش أو السيبة، التي كانت وسيلة للتكتل وللحفاظ على الممتلكات العقارية، وثانياً استرجاع الأراضي من الأوروبيين عن طريق الشراء، وأخيراً حرص الجزائريين على عقد الصفقات العقارية بيعاً وشراء فيما بينهم فقط.⁵⁸.

ومن الملاحظ أن القوانين العقارية التي وضعت في 1851، 1863، 1865، 1873، 1887، 1897 بقصد تدعيم النظام الاستيطاني، عن طريق البديل الزراعي والمعماري، ومن ثمة تمكين النظام الرأسمالي من إيجاد النمو والتطور؛ في ظل الظروف والعوامل الجديدة التي هيأتها وأعدتها الجمهورية الثالثة، قد فتحت ثغرات كبرى في ممتلكات الخواص، وممتلكات الشمل، ففي مقاطعة "وهران" مثلاً كان

57 - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص. 277.

58 - مصطفى الأشرف، الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة طيفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص. 17.

الملك الصغار يبيعون للمعمرين قطع الأرض العائدة إليهم بعد ما فصلتها السلطات من الشمال؛ واتسع نطاق استهلاك الأراضي بهذه الكيفيات⁵⁹، وكان من النتائج الخطيمية لهذه السياسة، ظهور ما يسمى باقتصاديات المضاربة، وتحول قسم كبير من أبناء الريف إلى عمال لخدمة الرأسمالية الفرنسية الصاعدة⁶⁰.

وبذلك يكون الاستعمار الفرنسي، من منظور السياسة الاستيطانية الاقتصادية، قد أحدث قطيعة في تطور المجتمع الجزائري؛ فنظام الأراضي، والمعاملات والمبادلات، في أشكالها التجارية، بل وحتى المالية، أصبحت تخضع لآليات ومبادئ، وقيم الرأسمالية، القائمة على المنافسة، والمضاربة، والاحتكار، والجشع، والنهب، وما إلى ذلك من الأخلاقيات التي فرضها فكر الاستيطان على صعيد الممارسة السياسية، وبمقتضى هذه القطيعة الهيكيلية الشاملة، تحطممت البنية الاجتماعية التقليدية، وهو ما أدى بمجموعة هائلة من اليد العاملة لبيع قوة عملها⁶¹. وهذا بعدهما تسببت سيطرة الفرنسيين بالوسائل القهرية على أخصب الأراضي، وهي أهم ثروات البلاد في إحداث شرخ اجتماعية واقتصادية جسيمة؛ من ذلك أن إجلاء قبائل برمتها نحو المناطق الوعرة، والحدودية، ولاسيما في الفترات التي بدأ فيها النمو السكاني في الارتفاع قد ساهم في تقويض أسس الاقتصاد المعاشي؛ ولعل أبلغ دليل على ذلك هو تراجع متوسط الإنتاج السنوي من العبوب 1901 مليون قنطار في الفترة الممتدة بين 1901-1910م إلى 8.14 في الفترة ما بين 1941-1950م. وهذا ناتج عن تطبيق نظام الملكية⁶²؛ الذي كان من إحدى عوامل الخصوصية في تطور المجتمع الجزائري تاريخيا.

وهي الخاصية التي كانت تقوم على أنماط خمسة كبيرة هي ملكية الأرض؛ ملكية خاصة، ملكية مشاعة، ملكية الأحساس وأملاك الدولة، والتي كانت تستند إلى

59 - مصطفى الأشرف، المرجع نفسه، ص. 16.

60 - نور الدين الدقى، المرجع السابق، ص. 73.

61 - محمد حربى، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، موقف للنشر، الجزائر 1994، ص. 84.

62 - نور الدين الدقى، المرجع السابق، ص. 73.

أنساق ثقافية وفكرية، تعكس في مجمل ملامحها ومظاهرها الاجتماعية قيم التكافل، والتآخي، والتآزر، والتعاون، والشراكة الجماعي، والتعاضد التجاري، في علاقات الإنتاج، والاستغلال، والربح، والخسارة، مثل أراضي العرش، التي يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقتة، مع إعطاء الأسبقية للمعوزين، حتى يتغلبوا على الفقر والفاقة؛ ونفس الشيء بالنسبة لأراضي الأحباس وأملاك الدولة؛ حيث كانت تشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن، وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي لأفراد أو قبائل تستغلها مقابل أجر تتفق عليه⁶³. وهذا ما عكسته وعبرت عنه تجارب المقاومة الجزائرية في معظم الفترات التاريخية؛ حيث ظلت أرض القبيلة أو الأسرة مرسومة بحدود عرفية هي موضع رضا وقبول من لدن معظم القبائل والأسر المجاورة، وكانت غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة أو المبادلة أو المصادرية، وللفرد داخل القبيلة الحق في الانتفاع بها ويمتدودها⁶⁴.

ولعل ثورة المقراني أبلغ دليل على ذلك؛ وهذا بما قامت عليه من أسس ومبادئ المواطنة الشرعية والمشروعة ضمن تعاليم الدين الإسلامي، وفضاءات الاجتهد التاريخي الحضاري؛ الذي يجعل من الأرض مجالاً شاملاً للتعبير عن الهوية، والذاتية، والخصوصية، وحتى القدسية، حينما يتعلق الأمر بالجهاد والتضحية. وما القطيعة التي أحدها الاستعمار الفرنسي عبر مشروعه الاستيطاني الضخم للمجتمع الجزائري؛ وعبر بوابة سياسية الاستيطان المنظم إلا بديلاً أيديولوجياً جديداً، يحمل في ثابها استراتيجية خريطة قلب هذه الأوضاع والظروف رأساً على عقب؛ وهذا لا يتأتى إلى عن طريق تغيير البنية التحتية لعلاقات الملكية الجزائرية؛ حيث يسهل على المستعمر في ما بعد التأسيس لنظريات اقتصادية وتجارية من مستويات قيمة جديدة، وأبعاد اجتماعية أخرى. لقد فرض هذا الشكل الاستيطاني على الجزائريين أن يقوموا بتوزيع الأراضي، وتقسيمها وهذا لتحقيق هدفين اثنين هما:

63 - محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1975، ص. 125.

64 - عميراوي احمد، بحوث تاريخية، دار البيك، قسنطينة 2001، ص. 171.

أولاً: إضعاف الروح الجماعية بين الجزائريين، وهذا تحت غطاء أن توزيع الأراضي يعتبر خير وسيلة للقضاء على وحدة القبيلة.

وثانياً: اتخاذ مسألة توزيع الأراضي لنقلها لأيدي الكولون الأوروبيين؛ بالتدرج؛ وهذا لإضعاف الملكية الجماعية، والحد من سيطرتها ونفوذها الاجتماعي والحضاري والتاريخي⁶⁵.

ولذلك كان من المنطقي أن تعتمد فرنسا في سياسة التوطين عدة وسائل، وطرق، ومناهج، وهذا بمقتضى تشاريعات وقوانين منها: حصر القبائل العربية ودفعها إلى خارج الأرضي الجيدة، إذ كان الجيش هو العامل تنفيذ هذه السياسة، التي أهلته لأن يستصلح الأراضي، وينشأ القرى، ويشق الطرق؛ حيث خلال ثلاثة سنوات (1845-1841) يمكن من إقامة 35 مركزاً للاستيطان، ومنح للمعمرين 105000 هكتار⁶⁶. وإلى غاية (1847م) كانت النتيجة أن فقد الجزائريون أكثر من 45% من أراضيهم، بعد أن أخمدت الحملة الفرنسية مقاومة الأمير عبد القادر، حيث دفع بالجزائريين نحو المناطق الجنوبية وإلى الصحراء، الأمر الذي ساعد الأوروبيين على الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأرضي الزراعية الخصبة⁶⁷. وعلى ضوء هذه السياسة بدأت تبرز بشكل جلي بنية المصالح الاقتصادية ذات الصبغة التقنية والتنظيمية، فانتشرت المراكز الاستيطانية في مناطق لم تعرفها من قبل، مثل "وادي الشلف" في الغرب، والصومام، وسيطيف، في الشرق الجزائري، وتamas عدد المستوطنين بوتيرة تسارع نمو القرى الاستيطانية، حيث بلغ عدد المستوطنين مثلاً سنة 1911م، 562931 نسمة، وهو ما جعل نفوذهم يمتد حتى مراعي الأطلس الجنوبية⁶⁸. ولقد لاقت هذه السياسة أيضاً دعماً مالياً كبيراً من طرف نظام الإدارة

65 - Karl Marx, *Sur la société- pré-capitaliste*, C. E. R, Paris 1973, p. 319.

66 - فرجات عباس، ليل الاستعمار، ص. 96.

67 - محمد صفي الدين، بعض مشاكل السكان في الجزائر (محاضرات معهد الدراسات الإسلامية) 1963، القاهرة، ص. 66.

68 - صلاح العقاد، المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، 1969، ص. 163.

الاستيطانية، وهذا بتخصيص مبالغ طائلة من الميزانية الفرنسية، ومحصول الغرامات التي كانت تفرض على السكان عقابا لهم، واستنزافا لطاقاتهم المادية، والتي كانت مشفوعة بقانون 1889، الذي يمنع الجنسية الفرنسية بصورة آلية لجمع الأشخاص الذين ولدوا في الجزائر من أبوين أجنبيين وهذا قصد التحكم في زمام أمور البلاد.

سياسة المياه للاستعمار الاستيطاني في الجزائر

*„Faites-moi de la bonne hydraulique agricole et
je vous ferai de la bonne colonisation.“*

لقد بدأ الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، واستمر لمدة 132 سنة في استيطانه البشري (Colonisation de peuplement) واستغلاله الاقتصادي (Exploitation économique) مما شكل مجموعة من الملامح غيرت ويعمق هيكل وتركيب الجزائر، وأثرت في المجتمع الجزائري.

نم الإحتلال تدريجياً وامتد توسيعه المجالي والجغرافي على مراحلتين أو جيلين نتيجة ظروف سيرورة الإحتلال. فالمرحلة الأولى اقتصرت على الإحتلال العسكري وذلك من 1830 إلى 1870. أما الجيل الثاني فأخذ شكل الاستيطان والاستقلال من طرف الرأسمال الفرنسي والأوروبي وذلك من 1870 إلى 1962.

فسياسة الاستيطان التي أنتهجها الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت في بداية الأمر تسعى إلى بناء مستوطنة فلاحية عن طريق تهجير الفلاحين من المناطق الفرنسية التي تعاني من الأزمة، وجعلها الممون الأول لأوروبا في القمح، لكن وأمام ضغف الهجرة التي لم تتجاوز 125.000 فرنسي إلى غاية عام 1870¹، توجهت الإدارة الاستعمارية إلى وضع سياسة استيطانية جديدة ترتكز على ثلاثة معابر أساسية هي:

1- عميراوي احمدية، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، ط1. مطبعة دار الهدى 2003 ص 198.

المحور الأول: الاستيطان الرسمي La colonisation officielle

يقوم هذا التوجه الاستيطاني الجديد على تدخل الدولة في إنشاء محيبطات تعميرية de colonisation pétrolière وقرى استيطانية على قاعدة الأراضي المتحصل عليها بحق الضم والاحتلال، واستثنائياً عن طريق الشراء.

مجالياً تركزت أولاً على السواحل ما عدا الشرقية منها وذلك من عين تموشنت إلى مستغانم، ثم الساحل العاصمي ومتيجة، ووادي صفصاف بسكيكدة. وثانياً في بعض الأحواض الداخلية مثل سيدى بلعباس، معسكر، سرسو، حوض قسنطينة، ميلة، والسهول العليا من سطيف إلى معانة، وذلك على حساب أراض العزل، بالإضافة إلى أراضي الأعراش التي قاومت الاحتلال وخاصة التي تحالفت مع الأمير عبد القادر.

لقد بدأت سياسة المحيبطات التعميرية بمساحات صغيرة ومتوسطة محددة من طرف الإدارة وذلك على النحو الآتي:

- 10 هكتارات في المتوسط عام 1850.
- 20 - 25 هكتار في المتوسط عام 1787.
- 40 - 50 هكتار في المتوسط عام 1900.

وتتركب عادة المحيبطات التعميرية من عدة قطع مقسمة على أساس المعطيات

الفلالية، وكل عمر توزع عليه ثلاثة قطع هي:
قطعة حضرية لبناء منزله.
قطعة مخصصة للحديقة.
قطعة أو عدة قطع للفلاح².

ولكن بعد فشل اتفاقية المقراني عام 1871 ومصادرة أكثر من 450.000 هكتار من الأراضي وسعت المحيبطات إلى الشركات الرأسمالية والمستثمرات الفلاحية الكبيرة مثل على سبيل الذكر:

2- Fontaine, J. Brûlé, J. C: L'Algérie volontarisme étatique et aménagement du territoire, opu. 1^{re} édition, 1990, p. pp. 121, 123,126.

- الشركة السويسرية بمساحة 20.000 هكتار في منطقة سطيف.
- الشركة العامة الجزائرية S.G.A بمساحة 100.000 هكتار خاصة في السهول العليا القسنطينية.

المحور الثاني : الاستيطان الخاص

بعد الفشل النسبي للإدارة الاستعمارية في بداية الأمر، واصلت الإدارة الاستعمارية تطبيقها معاذة مع الاستيطان الرسمي وذلك تشجيعاً لتوسيع الملكية الفردية عن طريق الاستثناءات القانونية كما حصل في قانون سنطيس كونسلت عام 1863، واستمر الحال على ذلك حتى بلغت مساحته 700.000 هكتار من مجموع 2.400.000 هكتاراً التي تشكل ملكية المعمرين.

المحور الثالث: الفلاحة الاستعمارية

بعد فشل التجارب الأولى للإستعمار في زراعة بعض المنتوجات الاستوائية، انحصرت الفلاحة الاستعمارية في زراعة العبوب لملايئتها للمناخ الشبه الجاف، واستمر الوضع على ذلك إلى بداية القرن العشرين حيث وجهت الفلاحة إلى الاستثمار الرأسمالي الأوروبي وأدخلت زراعة المنتوجات التجارية الموجهة إلى التصدير كما هو الحال كروم الخمر الذي ارتفعت مساحته من 20.000 هكتار عام 1880 إلى 180.000 هكتار عام 1907، ثم إلى 330.000 هكتاراً عام 1950.

بالإضافة إلى ذلك شهدت توسيع زراعة الحمضيات بكل أنواعها والتي وصلت مساحتها إلى أكثر من 50.000 هكتاراً عام 1930 خاصة في السهول الساحلية خاصة في وادي الصفاصاف والمتيجة. ونجد أيضاً زراعة المنتوجات الصناعية مثل التبغ والطماظم الصناعية... إلخ.

وأمام هذا التوجه الجديد في سياسة الاستيطان الاستعمارية ظهرت عقبات أخرى لم يؤخذ لها حساب في إنجاز مثل هذا المشروع وهو توفر الماء بالقدر الكافي. إذ الحال في مناطق التركيز الاستعماري أقل ملائمة في توزع الموارد المائية،

فإمكانيات القابلة للتعبئة محدودة أكثر، والتوزع الجغرافي أشد ضغطاً. فالمناطق الموقرة للمياه تقع في التل الجبلي وأساساً في الشرق المرتفع والمطير أكثر وكذلك في الصحراء السفلية. أما أحواض الاستهلاك فتقع على الساحل المتوسطي وفي مدن التل الداخلي وفي الأحواض الفلاحية الداخلية. لهذا يفترض حينئذ تحويلات هامة تتطلب تجاوز عقبات التضاريس وبالتالي اللجوء إلى أساليب ضخ معقدة³ لذلك فقد جعل الاستعمار من المنشآت المائية أحد أدواته الأساسية واحتياراته الاستراتيجية في إقامة اقتصاد كولونيالي رأسمالي وتوسيع الاستيطان الاستعماري في الجزائر، لذلك فقد توجه إلى تعبئة مائية كبيرة تمثلت في تشيد هياكل هيدرولوجية متعددة خاصة في المناطق الغربية للبلاد حيث الطاقات المائية أضعف من غيرها في المناطق الأخرى، ولقد كانت هذه المنشآت توفر كميات منتظمة صالحة للاستعمال رغم ما حل بها من جراء تحول هام لمحاجز المياه ويتجلّى بصفة خاصة في القسم الجبلي الأوسط لواد الشلف وروافده، وفي جنوب السهول العليا⁴

1- الاستيطان الاستعماري

لقد مرت سياسة الاستيطان الاستعماري في الجزائر بموجتين كبيرتين كانا بينهما فاصل زمن وصل إلى ثلاثين عاماً، فال一波ة الأولى بدأت عام 1840 في شكلها العسكري ويقودها الجنرال بييجو، أما الـ一波ة الثانية فكانت مدينة رسمية وانطلقت بعد أحداث 1871.

- موجة الاستيطان العسكري: 1840 - 1870

لقد شهدت السنوات الأولى من هذه المرحلة إنشاء حوالي 123 مركزاً استعمارياً تحت ضغط الجنرال بييجو الذي كان يملك إمكانات هائلة مكتنفة من تجسيد نظريته في مواجهة الخطر وتوفير مجالاً آمناً للتدنيين.

3 - فرانسوا تراون، ج. المغرب العربي، الإنسان وال المجال، تعرّيف علي التومي، ط١، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص. 90.

4 - فرانسوا تراون، ج. المغرب العربي، مرجع سابق، ص 170

لذلك نجد أن المراكز الاستعمارية الأولى تركزت في المناطق السهلة مثل السواحل كما هو الحال في النطاق العاصمي، عنابة، سكيكدة، وهران، شرشال، ترس، مستغانم، أرزيو والقالمة.

ثم لحقت النقاط الواقعة على المحاور الرابطة بين الساحل والمناطق الداخلية مثل: قسنطينة، قالمة، سطيف، المدية، مليانة، معسکر وتلمسان، ومع الزمن نلاحظ انكماش نسبياً للمد الاستيطان باعتبار أن وثير إنشاء المراكز الاستعمارية، وتوسيع الملكية العقارية المعمرية كانت ضعيفة ما بين 1850-1870 حيث نجد فقط 101 مركزاً ومساحة عقارية قدرها 269.000 هكتاراً مقابل 123 مركزاً، ومساحة عقارية وصلت إلى 400.154 هكتاراً ما بين 1840-1850.

- التوزيع الجغرافي للمراكز الاستعمارية

العاصمة: 96 مركزاً

40 مركزاً بالقرب من العاصمة.

20 مركزاً في متيبة الغربية.

10 مراكز على الساحل الغربي والشرقي للعاصمة مثل: ترس، شرشال، دلس، الباقي موزعاً على طول وادي الشلف مثل: الشلف، مليانة، مدينة بوغار، ثنية الحد. بالإضافة إلى بعض المراكز في القبائل الكبرى مثل: تizi وزو، ذراع الميزان.

الشمال القسنطيني: 57 مركزاً

وطفت أساساً بالقرب من المدن الرئيسية مثل: عنابة، سكيكدة، قالمة، باتنة، سطيف.

وأيضاً على طول امتداد محاور الطرق التي تربط بين المدن الهامة.

القطاع الوهري: 75 مركزاً.

نجدتها على نفس نمط التوطين في القطاع القسنطيني سواء بالقرب من المدن مثل: مستغانم، معسکر، تلمسان، سيدى بلعباس، عين تموشنت وغليزان، أو على محاور: وهران - غليزان، - تلمسان.

- موجة الاستيطان المدني الرسمي 1871-1940 :

انطلقت موجة جديدة من الاستيطان بعد أحداث 1871 وذلك نتيجة تأثير عاملين أساسين هما:

الأول: الاستيلاء على أكثر من 450.000 هكتاراً من الأراضي الزراعية.

الثاني: بداية توغل المزروعات التجارية خاصة كروم الخمر.

ففي الفترة الأولى مباشرة 1871-1900 تم إنشاء أكثر من 364 مركزاً استعمارياً، وتشكيل ملكية عقارية جديدة بمساحة 401.000 هكتار، موزعة جغرافياً على النحو الآتي:

القطاع العاصمي: 110 مركزاً

الاستمرار في غلبة الأحوال توسيع المراكز القديمة، في المتيجة، وادي الشلف وشمال البيطري

التوجه بتوطين مراكز استعمارية في المنافذ الشرقية والغربية المؤدية إلى الهضاب مشكلة حزاماً مطوقاً للعاصمة.

التركيز أساساً على إنشاء أكثر منأربعين مركزاً في القبائل.

القطاع الفسنتيني: 130 مركزاً

توطنت أساساً في وادي الصومام، القبائل الصغرى، السهول القسنطينية بالإضافة إلى ساحل عنابة⁵

القطاع الوهراني: 130 مركزاً

استمرت السياسة في إقامة مراكز استعمارية مجمعة على طول امتداد محاور الاتصال لوادي الشلف ومزارع الكروم.

أما في النصف الأول العشرين بدأ نقل سياسة بناء المراكز الاستعمارية وذلك على النحو ما هو مبين في هذه الإحصاءات :

1901-1920 تم إنجاز 200 مركزاً بمساحة 200.000 هكتاراً.

5- RENE ARRUS. L'eau en Algérie. O.P.U, P.U.G, 1er édition, 1984, p.p.p. 34-36.

1921-1934 ترجع العدد إلى 67 مركزاً بمساحة 270.481 هكتاراً

1935-1940 اقتصر العدد على 03 مراكز، ومساحة 4435 هكتاراً

2- السياسة الاستعمارية المائية

لقد انطلق مشروع المياه الاستعماري من ضرورة وجود أسمية فلاحية (Hydraulique agricole) لمواكبة سياسة الاستيطان البشري والاقتصادي، وتحقيقاً لأطماع تاريخية واقتصادية تعود إلى عهد الغزو الروماني للجزائر حيث كان تعقد علاقات تجارية مع روما لاستيراد القمح الجزائري. لذلك سعت إلى احتلال هذه المستوطنة الفلاحية واستغلال ثروة القمح، وفعلاً كان لها ذلك وكانت وبعد مرور عشرتين من الاحتلال العسكري للجزائر أصبح القمح يمثل المنتج الرئيسي في الفلاحة الاستعمارية مما أدى إلى طرح أهمية اللجوء إلى السقي بتجنيد طاقات مائية كبيرة تسمح بإدخال منتجات فلاحية تجارية جديدة وتكتيف الإنتاج مثل الكروم، الحمضيات، الزراعات الصناعية والقمح اللين، بالاعتماد على عمليتين أساسيتين هما:

الأولى: الاستحواذ مباشرة على الأراضي المائية للجزائريين.

الثانية: إنجاز سدود لسقي الأراضي الجافة توفر على شروط طبيعية ملائمة لذلك. وتمثلت المنشآت المائية التي اعتمدها الاستعمار في الشمال الجزائري على إقامة سدود خزانة بالقرب من محيطات التعميرية. شكل 1. أما في الجنوب فتركزت في آبار كبيرة في الواحات لتكثيف إنتاج التمور للتصدير وهي تتمثل في الأشكال الآتية:

1.2 السدود المائية الخزانة *Les barrages - réservoirs*

الجيل الأول من السدود الخزانة (1850-1894) *Barrages - réservoirs*

لقد كانت البداية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر المحاولة الأولى المحتشمة لوضع سياسة مائية تقوم على إنجاز نوع السدود الخزانة باعتبار أن

الإدارة الاستعمارية لم تنتهي نهائياً من الملكية العقارية الفردية، وهذا ما أدى بها اللجوء إلى تطبيق قانوني سيناتوس كونسلت عام 1863، وفارني عام 1873.

والد الواقع العديدة التي أدت بالإدارة الاستعمارية إلى التوجه نحو سياسة السدود تكمن في الاختيارات التي تبنتها واقتصرت بجذورها وهي على النحو الآتي:

المعطيات الجغرافية: تمثل في وجود مجموعة من الأودية الهامة التي تقطع الأطلس التي وتتوفر مواضع ملائمة، وتصب عادة في السهول الساحلية مثل: متيبة، عنابة، واد صفصاف وخاصة السهول الوهرانية، بالإضافة إلى وادي الشلف وهي كلها تمثل أقاليم جافة من حيث الأمطار.

وتتوزع هذه الأودية من الغرب إلى الشرق: واد قيس، واد تافنة، واد ملاح، واد مقطع، واد هبرة، واد الشلف، واد مزفران، واد الحراس، واد حميمز، واد يسر، واد الصومام، واد سباعو، واد بوسالم، واد أقريون، واد الرمال (الكبير) واد صفصاف، واد سيبوس، واد مزفران وواد مجردة.

المعطيات السياسية الاقتصادية :

يتمثل المعطى الأول ذو الطابع السياسي في تفضيل التركز في الجزء الشمالي الغربي للجزائر دلالة على القضاء النهائي على كل مقاومة التي كان يمثلها الأمير عبد القادر.

أما المعطى الثاني الاقتصادي فيتمثل في رغبة الرأسمالية الفرنسية في جعل المناطق التلية لإنتاج المنتوجات الصناعية والمواد الأولية التي كانوا يستوردونها من الخارج مثل: القطن، الحرير، التبغ... إلخ

وانطلاقاً من توافر كل هذه المعطيات تم اختيار عدة مواقع ملائمة لإنجاز سبع سدود بحجم تجديد للمياه يصل إلى 69.260.000 م³ وبخلاف مالي تجاوز احدى عشر مليون فرنك ساهمت الدولة فيه بحوالي 7.150.000 فرنك والباقي تكفلت به الشركات والبنوك الرأسمالية. وتمثل خريطة موقع السدود المختارة في بناء خمسة سدود في القطاع الوهراني، وسددين غرب العاصمة.

- سدود القطاع الوهري:

سد شرفة (1849 - 1892) على واد السيق وبمحم تجنييد أولي قدر بـ $21.000.000 \text{ م}^3$ وبكلفة مالية تقديرية 2.963.000 فرنك.

سد جديوية (1857 - 1877) الواقع على واد جديوية وبمحم تجنييد مائي حجمه 700.000 م^3 وكلفة مالية قدرها 260.000 فرنك.

سد فرقوق (1865 - 1882) الواقع على واد هبرة وبمحم تجنييد مائي يصل إلى $30.000.000 \text{ م}^3$ وكلفة مالية بـ 3.780.240 فرنك.

سد ثلاث (1870-1860) الواقع على واد ثلاث بمحم تجنييد مائي يتجاوز 750.000 م^3 وبكلفة مالية قدرها 160.000 فرنك.

سد ماكون (1887-1879) الواقع على واد ماقوم غرب من أرزيو بمحم تجنييد يصل $1.000.000 \text{ م}^3$ وكلفة مائية قدرها 600.000 فرنك.

سدود القطاع الأوسط:

سد حميزة (1869 - 1894) الواقع على واد حميزة، بطاقة تجنييد $14.000.000 \text{ م}^3$ من المياه وبكلفة مالية قدرها 3.000.000 فرنك.

سد مراد (1852-1859) الذي يقع على واد جيرون في المتيجة الغربية بطاقة تجنييد تصل إلى 830.000 م^3 وكلفة مالية قدرها 325.000 فرنك¹.

وما نستخلصه من إنجاز الجيل الأول للسدود أن سياسة الماء التي انتهجهتها الإدارة الاستعمارية كانت فاشلة ومغيبة لأعمال سواء للرأسمالية المستثمرة أم المعمرين باعتبار أن فترة بناء هذه السدود دامت أكثر من 40 سنة (1849 - 1894) وفي النهاية قطعية في بناء السدود استمرت إلى غاية 1926. وإذا أردنا أن نقف على الأسباب المبررة للفشل يمكن أن نلخصها في العناصر الآتية:

- ملاحظة عدم التحكم الجيد في تقنيات بناء السدود وهذا ما تجلى على أرض

(1): RENE ARRUS. L'eau en Algérie. op. cit. p.p. 49-50-51.

الواقع في ضعف قدره مواجهة بعض المشاكل التقنية والفنية دينامكية بعض أراضيات السدود.

- التقدير الخاطئ في بناء الحواجز الاسمنتية.

الجيل الثاني: من السدود الخزانة 1926-1945

بعد قطيعة طويلة عادت الإدارة الاستعمارية من جديد عام 1926 إلى انتهاء سياسة بناء السدود الخزانة، وبدأت بوضع خريطة اختيار موقع لأكثر من خمسين موقعًا أنجز منها تسعه سدود بطاقة تجنيد إجمالية وصلت إلى 761600 مليون متر³ ومساحة سقي قدرها 136500 هكتاراً أهمها: سدّ غريب بحجم تجنيد 280 مليون متر³ وسدّ واد فضة بحجم تجنيد 228 مليون متر³.

وتتوزع السدود التسعة على النحو الآتي :

سدّ غريب الواقع على واد الشلف بطاقة تجنيد 280 مليون متر³ لسقي 18440 هكتار.

سدّ واد فضة على واد فضة بطاقة تجنيد 228 مليون متر³ لسقي 30000 هكتار.

سدّ بوحنيفة الواقع على واد الحمان بطاقة تجنيد 73 مليون متر³ لسقي 29510 هكتار.

سدّبني بهدل الواقع على واد ثافنة بطاقة تجنيد 61 مليون متر³ لسقي 12500 هكتار.

سدّ بوجزول الواقع على واد الشلف بطاقة تجنيد 55,8 مليون متر³.

سدّ بن خدة الواقع على واد مينه بطاقة تجنيد 37,3 مليون متر³ لسقي 12000 هكتار.

سدّ زردازة الواقع على واد صفصاف بطاقة تجنيد 14,9 مليون متر³ لسقي 5000 هكتار.

سدّ القصب الواقع على واد قصب بطاقة تجنيد 11,6 مليون متر³ لسقي 10000 هكتار.

سد فم القيس الواقع على واد قيس بطاقة تجنيد 2,50 مليون متر³ لسقي 5000 هكتار⁽¹⁾.

وإذا تبينا من منشآت هذا الجيل من السدود نلاحظ أن التشكيلة في غالبيتها سدود متوسطة إلى صغيرة الحجم ما عدا سد غريب، وسد واد فضة. وتتركز في الشمال الغربي للجزائر ما عدا سد زردازة وسد القصب الواقعان في الشرق. أيضا نلاحظ استمرار ضعف التحكم التقني والفنى في بناء السدود وينتجى لنا ذلك من خلال مؤشرين أساسيين هما :

الأول: مؤشر متوسط مدة الإنجاز الذي وصل إلى 12 سنة.

ويحسب على أساس عدد أيام العمل بالملابيin متر³ من المياه المجفنة والذي يتراوح حسب السدود على النحو الآتي:

سد واد فضة: قدر بـ 12 سنوات لإنجاز 228 مليون متر³، أي 16 يوم / مليون متر³.

سد غريب - بوغزول: قدر بـ 17 سنة لإنجاز 335,8 مليون متر³، أي 18,5 يوم / مليون متر³.

سد زردازة: قدر بـ 17 سنة لإنجاز 14,9 مليون متر³، أي 392 يوم / مليون متر³.

سد بوحنيفية: قدر بـ 15 سنة لإنجاز 73 مليون متر³، أي 75 يوم / مليون متر³.

سد بن خدة: قدر المتوسط بـ 11 سنة لإنجاز 50,3 مليون متر³، أي 80 يوم / مليون متر³.

سد بن بهدل: قدر المتوسط بـ 08 سنوات لإنجاز 61 مليون متر³، أي 48 يوم / مليون متر³.

سد القصب: قدر المتوسط بـ 06 سنوات لإنجاز 11,6 مليون متر³، أي 188 يوم / مليون متر³.

(1): RENE ARRUS. L'eau en Algérie. op. cit. p. 123.

- الثاني مؤشر الكلفة المالية للإنجاز: اقتصره على إعطاء مثال واحد خاص بسد واد فضة.

سد واد فضة: انطلق في بناء سد واد فضة عام 1926 من طرف الشركة العامة ديفور Dufour construction générale paris بتكلفة تقديرية 47 مليون فرنك ومدة إنجاز 40 شهرا، ولكن الأشغال انتهت بعد 10 سنوات (1936) مما أدى إلى ارتفاع الكلفة الأولية إلى 150 مليون فرنك.⁶

الجيل الثالث من السدود: 1945-1963

استمرت الإدارة الاستعمارية في سياسة بناء السدود الخزانة ولكن بوتيرة أقل بكثير من الأجيال السابقة، إذ نلاحظ برمجة خمسة سدود فقط منها سد فم الغرزة الواقع على واد الأبيض في نواحي المسيلة، كمشروع مسجل منذ عام 1920، وسد صارنو سجل لحماية البيساتين من فيضانات سد الشرفة ليبقى أهم هذه السدود، سد الشافية بسهل بوناموسة (عنابة) بطاقة تجنيد هامة تصل إلى 170 مليون متر³، والباقي موزع على النحو الآتي:

سد فم الغرزة بطاقة تجنيد 47 مليون متر³.

سد فرقوق بطاقة تجنيد 18 مليون متر³.

سد صارنو بطاقة تجنيد 22 مليون متر³.

سد مفروش بطاقة تجنيد 15 مليون متر⁷³

2.2 السدود الترابية *Les barrages collinaires*

بعد الانتهاء من إنجاز العديد من السدود الخزانة للجيل الثالث عام 1940، توجهت الإدارة الاستعمارية إلى سياسة إقامة السدود الترابية باعتبارها صغيرة الحجم وقليلة التكاليف، وقد جاءت التجربة من السياسة الناجحة في كل من إيطاليا وتونس، وفعلا تجسد البرنامج الوطني بإنجاز مجموعة من الحواجز الترابية الموجهة لسقي بعض الأحواض الزراعية كما هو الحال في:

6 RENE ARRUS, op. cit. p. 124.

7 - RENE ARRUS, op. cit. p. 129

أربعة سدود في منطقة القبائل الكبرى بطاقة تجنيد للمياه 264000 متر³ مثل سد العلال بطاقة 60 ألف متر³, سد مرجة الفايت بطاقة 45 ألف متر³, سد سيدى نعمان بطاقة 116 ألف متر³ وسد قي نومر Guy nemer بطاقة 43 ألف متر³. سد واحد بمنطقة ديدرو Didrout بالغرب من وهران وبطاقة تجنيد 20 ألف متر³ لسقي 17 هكتار.

بالإضافة إلى مجموعة من العواجز بمنطقة الأوراس مثل: سد واد الأبيض قشتان، سد العرب، سد عبدي وسد بريكة.

3.2 المحيطات المسقية: الري أول مستهلك للماء.

لقد توجه الاستعمار الفرنسي إلى جعل المنشآت المائية الكبرى أحد اختياراته الأساسية لإحياء الأراضي المنخفضة، وتركيز المزارعين الأوروبيين، وإنتاج مواد تصديرية لذلك فقد سعى الاستعمار إلى تعبئة المياه المجعدة لتمكين المعمرين من توسيع الأشنية الفلاحية وزيادة المساحات المسقية.

وإذا فحصنا وضع الأشنية الفلاحية لوجدناها متعددة من حيث الأشكال المساحة ومنها الأشنية العصرية الكبيرة، الأشنية العصرية الصغيرة والأشنية التقليدية في الصحراء.

الأشنية العصرية الكبيرة :

تمثل الأشنية العصرية في إقامة محيطات سقي على أقدام السدود الهامة والكبيرة المتركزة أساساً في الوسط والغرب الجزائري وهي مجهزة تقنياً بهياكل السقي العصرية.

تربع هذه المحيطات على مساحات ري واسعة وصلت عام 1960 حوالي 151099 هكتاراً منها المسقى فعلاً حوالي 41563 هكتاراً، أي ما نسبته 27,51% من إجمالي المساحة، تستخدم ما يقارب 245,3 مليون متر³ من أصل 834 مليون متر³، أي ما نسبته 29,41% من طاقة تجنيد مياه السدود الكبرى.

و تتوزع أهم هذه الأسقية العصرية حسب المحيطة الآتية :

محيط السقي	سد التغذية	المساحة القابلة للري (هكتار)	المساحة المنسوبة (هكتار)	كمية المياه المستعملة (مليون م ³)
حبيز	حبيز	18470	1217	15
الشليف الأسفل	واد فضة	27700	4089	50,22
الشليف الأوسط	واد فضة	25386	8018	79
الشليف الأعلى	غريب	37020	2160	16,10
المينه	بن خدة	13647	4501	21,10
الهبرة	واد فرقوق	20210	8878	49,10
السيف	الشرفة	8666	3007	14,70
المجموع		151099	41563	245,30

الأسقية الفلاحية الصغيرة:

بالإضافة إلى محيطة السقي الكبيرة على مستوى السدود الهامة نجد أسقية فلاحية معتبرة ومجهزة بمنشآت عصرية تقوم على تقنيات متعددة لتوزيع المياه مثل الضخ من الآبار، وتحويل مياه الأدوية (Déviation des eaux des oueds) الآبار الكبرى في الجزائر بمنسوب إجمالي تجاوز 12000 لتر / ثا أهمها :

القرارة بمنسوب 238 لتر / ثا.

زلفانة بمنسوب 117 لتر / ثا.

واد ريج بمنسوب 5350 لتر / ثا

ألييان بمنسوب 5000 لتر / ثا

مسكيانة بمنسوب 80 - 230 لتر / ثا.

تلال بون بمنسوب 174 لتر / ثا.

¹⁷⁰ ANN..... STATISTIQUES DE L'ALGERIE .

جبال قسنطينة بمنسوب 843 لتر / ثا.

الكرامش بمنسوب 12 لتر / ثا.

مرجة سيدى عابد بمنسوب 200 لتر / ثا

جبال سعيدة بمنسوب 40 لتر / ثا

عين حجار بمنسوب 30 لتر / ثا

عين بنى سلطان بمنسوب 38 لتر / ثا.⁸

تحويل مياه الأودية مثل: Les déviations des eaux

واد مزي Oued M'zi بمنسوب 160 إلى 30 لتر / ثا لسقي 3000 هكتار.

واد العراش بتحويل يقارب 35 إلى 40 مليون متر³ لسقي 24 ألف.

واد رغایة بتحويل 8,53 مليون متر³ لسقي 1150 هكتارا.

لقد وصلت المساحة المسقية الإجمالية 201135 هكتارا على مستوى الأحواض

المائية¹ (Les bassins d'irrigation) أهمها:

الحوض	المساحة القابلة للسقي (ه)	المساحة المنسقية (ه)	أنواع المزروعات
تافنة	10184	7610	كروم، حبوب، بساتين
المقطع	57645	44654	بساتين، حبوب، كروم
مازفران	7763	2671	حمضيات، مروج، حبوب
العراش	13661	1530	مروج، حمضيات
حبيز	10080	360	بساتين، حبوب، تبغ
الصومام	3340	2290	حبوب، بساتين، متوعة
واد الكبير	5840	5113	مروج، حبوب
سيبوس	22950	104	كروم، بساتين
مجردة	10812	5781	مروج، حبوب، كروم
سط الحضنة	9517	12917	حبوب، بساتين، مروج
قرعة الطارف	2595	1512	تمور، حبوب، بساتين
شط ملغع	108022	83117	

8 - RENE ARRUS: L'eau en Algérie. op. cit. p. 156.

(1) - RENE ARRUS. op. cit. p. 52

إضافة إلى ذلك نجد بعض المحيطات المسقية الصغيرة في أسفل السدود الصغيرة كما هو الحال في الجدول الآتي⁹:

السد	محيط السقي	المساحة القابلة للسقي (هـ)	المساحة المجهزة (هـ)	المساحة المسقية (هـ)
بني بهدل	مفنية	12000	3800	1000
ززادرة	صفصاف	5000	5000	2000
القصب	مسيلة	12000	12000	5000
فم القيس	ابدقار كوينت	5000	5000	2000
فم الغرزة	سيدي عقبة	20000	20000	3000
المجموع		54000	45000	13000

وإذا فحصنا جيداً التهيئة الكبيرة لمنشآت السقي الفلاحية نقف على عدم التاسق الواضح، والتبذير الكبير في استغلال الإمكانيات المائية المجندة العاصل بين شبكات السقي والمساحات المسقية فعلاً.

ففي وادي الشليف حيث تغطي شبكات السقي مساحة 50000 هكتاراً، في حين أن المساحة المروية لم تصل سوى إلى 20000 هكتاراً، منها 5000 هكتاراً في الشليف العلوي، 8500 هكتاراً في الشليف المتوسط، وفي الشليف الأسفل 6500 هكتاراً¹⁰ ويعود هذا الاختلال المعتبر النقص الشديد لتجهيزات السقي خاصة في المضخات، ووسائل تحويل وتوجيه المياه، والمساحات القابلة للسقي، مما أدى إلى تضييع كميات هائلة من المياه.

أما على مستوى محيطات الميناء، الهبرة والسيق بالغرب الجزائري أعطبت الأولية لسقي السهول الساحلية عوض الداخلية على اعتبار كلفة المتر³ من المياه

9 - RENE ARRUS. op. cit. p. 153.

10 - RENE DUMANT. Marcel Mazoyer. Développement et socialismes, édition du seuil. 1969, p 274

أقل منها في الساحلية من الداخلية، فكانت النتائج مخيبة جدا حيث ارتفعت نسبة الأملاح من الأسمدة المائية المالحة، وارتفعت كلفة إنجاز هياكل السقي في المحيطات الساحلية بثلاثة أضعاف منها في الداخلية.

كما تبين أن مياه الأودية كانت محملة بالأملاح مما أدى إلى زيادة كمية المياه للسقي لتعويض الخسائر المائية الناتجة عن التبخر فترتب عليه نتائج سلبية أخرى منها :

تزايد تسرب المياه المالحة إلى التربة خفض من خصوبتها الفلاحية وبالتالي تقهقر مزدوج للعقار الفلاحي والعقار المائي على السواء.

تضمر الأشجار المثمرة مثل الحمضيات والكرום جراء ارتفاع نسبة الأملاح وضعف خصوبة التربة¹¹

الأسمدة الفلاحية الصحراوية

إن أول ما استهوى المعمرون في صحراء الجزائر الواسعة الأرجاء، القاحلة المناخ، والشحينة المياه هو التخلي وانتاجها من دقلة نور التي لها رواج تجاري كبير في الأسواق الأوروبية، لذلك فقد أضحت الفلاحة الصحراوية النشاط الرئيسي، ومن توجهات الإدارة الاستعمارية، ومن ثم بدأ التوغل الرأسمالي في امتلاك التخلي التي وصلت عام 1950 إلى أكثر من 160000 نخلة موزعة على أهم الشركات الأوروبية وهي:

الشركة الفلاحية والصناعية للصحراء الجزائرية بـ 24200 نخلة.

الشركة الفلاحية للصحراء الجزائرية بـ 13863 نخلة.

الشركة الاستعمارية لفريقيا الشمالية بـ 9823 نخلة.

شركة واحات شمال إفريقيا بـ 24450 نخلة.

11 - RENE DUMANT, Marcel Mazoyer, Op.cit.p.278

وارتفع الإنتاج من دقلة نور ارتفاعاً كبيراً من سنة إلى أخرى على النحو الآتي:

1926 - 1930 بلغ الإنتاج 118470 قنطار.

1946 - 1950 ارتفع الإنتاج إلى 279280 قنطار.

1950 - 1951 تراجع الإنتاج إلى 196570 قنطار¹².

ومع تزايد عدد النخيل الذي وصل عام 1921 إلى سبعة ملايين نخلة منها ستة ملايين في الصحراء الشمالية خاصة المنخفضة، زاد الاهتمام بالبحث عن مصادر المياه للسقي والتي تمثلت في أنظمة مائية معينة منها :

نظام الآبار الإرتوازية :

لقد اتبع هذا النظام من طرف بعض البرجوازيين لبعض المناطق الصحراوية مثل توقرت، بسكرة، الواد وغرداية، بالإضافة إلى المعمرين الأوروبيين والشركات الرأسمالية وكان ذلك على حساب الأسمطلة المائية، مما أدى إلى ارتفاع المناسبة المائية على النحو الآتي:

1856 بلغ المنسوب 53000 لتر / دقيقة.

1890 بلغ المنسوب 200000 لتر / دقيقة.

1924 بلغ المنسوب 278000 لتر / دقيقة.

1930 بلغ المنسوب 348000 لتر / دقيقة¹³

نظام الفوغارا Le système de foggara

الفوغارا نظام سقي وتوزيع للمياه قديم يقوم على الاستقلال العقلاني للمياه الجوفية وتوزيعها حسب أنظمة محددة تتفق عليها الجماعة.

12 - RENE ARRUS. L'eau en Algérie. op. cit. p. 163

13 - RENE ARRUS. op. cit. p. 161

ولقد ركز الاستعمار الفرنسي في الواحات الصحراوية على تطوير نظام الفوغرارة التقليدي وزيادة المساحة المنسقية كما هو الحال في الواحات التالية¹⁴:

الواحة الصحراوية	المساحة المنسقة (ه)	المنسوب المائي (لتر / ثا)
الواد	3600	260
واد ريع	13112	8238
ورقلة	2000	1436
غرداء	1855	937
القليعة	1120	400
عين صالح	2210	1123
قرارة	1810	887
التواث	4204	2085
المجموع	29911	15066

4.2 تغذية المدن بالماء الشرب؛ بداية لصراع على المياه

لقد ظهرت فعلا حاجيات أخرى غير متطلبات الفلاحة مثل تزويد المدن بالمياه والمراعي الريفية وبعض الصناعات التي وجبت تنمية طاقات مائية إضافية، أو تحويل جزء معتبر من المياه الفلاحية.

لذلك وأمام تزايد الهجرة الريفية للمعمررين نحو المدن، وتزايد الطلب على المياه الشرب خصصت له حوالي 10% من طاقة تجفيف السدود الكبرى بالإضافة إلى بعض العيون كما هو الحال في السهول القسنطينية بمنسوب 1760 لتر / ثا، منها الحامة بوزيان بـ 900 لتر / ثا ويمرزوق بـ 250 لتر / ثا، وتخصيص بعض السدود مباشرة لتزويد المدن الكبرى كما هو الحال سد زردازة الذي حول لتمويل مدينة سكيكدة

14 - NADIR MAROUF: Lecture de l'espace oasien. sindbad. 1980. p. 97

(فليبي فيل)، سد مفروش نحو مدينة تلمسان، سد بن يهدل نحو مدن وهران وأرزيو، أما سد غريب وسد واد فضة فخصصا لتمويل مدينة الجزائر العاصمة. كما أن التزايد الكبير لسكان المدن خاصة في الحواضر الهامة كما هو الحال المعروض.

— 1886 —	465000 حضري.
— 1906 —	674900 حضري.
— 1926 —	828600 حضري.
— 1936 —	939200 حضري.
— 1948 —	909700 حضري.
— 1959 —	1025000 حضري.

ارتفعت حاجيات السكان من 37953 متر³ / اليوم عام 1895 وبمعدل 177 لتر / للشخص / اليوم، إلى 284055 متر³ / اليوم وبمعدل 136 لتر / شخص / اليوم عام 1958، تشكل مدينة الجزائر وضواحيها أكثر من 45 % أي حوالي 120500 لتر / يوم، ثم تأتي مدينة وهران وضواحيها بـ 46575 لتر / يوم، ثم قسنطينة بـ حوالي 24660 لتر / يوم.

وخلالها قدمت الجزائر أجيلاً مثال لسياسة المسدود الاستعمارية السبعة عشر التي شيدت خاصية عربي البلاد، حيث كانت هناك الطاقات المائية أضعف من غيرها، ولكن يتواجد المستعملون أي معمره منطقة وهران ووادي الشلف. فعند الاستقلال كانت 93 % من الطاقات الاجمالية واقعة عربي خط طول الجزائر العاصمة، وكان سداً الشرق الكبيران مخصوصين لإنتاج الطاقة الكهرومائية. لقد كانت هذه السدود توفر كمية منتظمة صالحة للاستعمال لا تكاد تقارب 600 مليون متر³ من جراء توصل هام للمحاجز المياه وهو توصل يتجلى بصفة خاصة في القسم الجبلي الأوسط (واد الشلف وروافده) وفي جنوب السهول العليا.

وإثر 50 سنة من الاستعمال أصبحت بعض السدود غير صالحة الاستغلال بسبب انطمائها مثل: سد الشرفة الذي أسقط اليوم من قائمة السدود وكانت هذه

سياسة المياه للاستثمار الاستيطاني في الجزائر

المنشآت تشرف على جملة من الأراضي السقوية التي قدرت مساحتها عام 1962 بنحو 275000 هكتار.

ويمكن أن نجمل الموروث من السدود الاستعمارية بمميزاتها الآتية¹:

السد	الموقع	طاقة التجنيد الإجمالية (مليون متر ³)	الطاقة الفعلية (مليون متر ³)
بني بهدل	جنوب تلمسان	60	50
مفروش	جنوب تلمسان	15	14
صارنو	سيدي بلعباس	22	22
الشرفـة(1)	السيق	14	09
بـوحـنيـفـية	معـسـكـر	76	72
فرـوقـق	الـسـيـقـ	18	17
باـخـضـرة	تـيـارـات	56	43
وـادـفـضـة	الأـصـنـام	225	78
غـرـيبـ	الـمـدـيـة	228	120
بـوـغـزـولـ	الـمـدـيـة	50	30
حـمـيـزـ	الـعـاصـمـة	22	14
الـقـصـبـ	الـمـسـيـلـة	13	12
زـرـداـزـةـ	عـزـاـبـةـ	16	15
فـمـ الـقـيـسـ	بـسـكـرـةـ	05	02
فـمـ الغـرـزةـ	بـسـكـرـةـ	43	17
الـشـافـيـةـ	عـنـابـةـ	170	170
جـرـفـ التـرـبةـ	بـشـارـ	355	150
المـجـمـوعـ		1441	834

1 - Djilali Benamrane, Agriculture et développement en Algérie, SNED 1ère édition, 1980 P. 247

اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية

من أكبر آثار الاستعمار الفرنسي في الجزائر اكتشاف البترول فيها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. فازداد اهتمام فرنسا بالصحراء الجزائرية منذ عام 1943 عندما عرفت أن قطرة من بنزين كانت من العوامل الأساسية في انهزام ألمانيا بشمال إفريقيا وغيرها لفقدان هذه المادة الحيوية.

وقد شجع ذلك عندما قامت مجموعة من الباحثين والدارسين الفرنسيين عام 1941 بالبحث عن معادن الصحراء وطاقاتها من البترول والغاز الطبيعي¹ فجندت لذلك ترسانة من الشركات والمكاتب الخاصة بالبحث عن البترول والمعادن في الصحراء منها:

- مكتب البحوث البترولية عام 1945.

- مكتب التقييم عن المعادن في الجزائر عام 1948

- الشركة الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر.

- الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر.

- شركة البترول في الجزائر.

- الشركة المالية للبحث واستغلال البترول.

- الشركة المالية للبحث البترولي².

¹ - فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، ملتقى المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 1954، ص. 163.

² - Andre Labarthe, document sur le pétrole du sahara, paris, 1957,p.p.48.49.

وفعلا تأكيد اكتشاف خزانات هائلة من البترول والغاز الطبيعي عام 1954 مع أول حقل للغاز الطبيعي في جبل بوقه جنوب عين صالح، ثم توالت التقنيات باكتشاف حوالي 60 بئرا في نهاية عام 1957. توزع هذه الحقول والأبار على النحو الآتي:

- بئر حاسي مسعود للبترول الذي يقع جنوب شرق ورقلة.
- آبار ادجلي وتيقنتورين بالقرب من الحدود الليبية.
- بئر حاسي الرمل الذي يقع شمال غرب غردية.
- آبار احنات وبرقة بالقرب من عين صالح.
- بئر تل رام بين الأغواط وغرداية.
- آبار أحنات.³

وفورة اكتشاف البترول و الغاز الطبيعي في الصحراء صرح الرئيس الفرنسي قيمولي (أن المعجزة الصحراوية ستكون من أكبر المهام علينا، وان فرنسا غير مستعدة للتنازل عن الصحراء و ستمنح الاستقلال للشمال فقط). وبدأت الاستثمارات المالية العمومية و الشركات البترولية لإقامة البنية التحتية لتأهيل الآبار للإنتاج بحيث وصلت عام 1955 حوالي 668 مليار فرنك قديم.

ففي المرحلة الأولى للإنتاج التي امتدت من 1958 ؟ 1963 تم تحويل 635 مليار فرنك قديم، منها 448 مليار فرنك قديم في شكل فوائد خاصة تذهب إلى خزينة الدولة الفرنسية.

لقد بدأ الإنتاج الفعلي للبترول عام 1958 باستغلال حوضين في الشمال الشرقي للصحراء (ولاية ورقلة) و هما حوض حاسي مسعود الذي يستحوذ على ثلثي - شكل 4 - الاحتياطات من البترول في الصحراء و لكنه يتواجد في أعماق تتراوح ما بين 3000 و 3300 متر وضغط باطني ضعيف. و حوض ثاني في عين أمناس بالقرب من الحدود الليبية و هو أقل احتياطا و أقرب إلى السطح (230 و 400 متر).

³ - jean. Claude martin, models algérien de développement 1962-1972, SNED, p.23

وببدأ تحويله إلى السواحل الجزائرية تمهدًا لتصديره إلى الخارج عبر إنجاز شبكة من القنوات الناقلة إلى الموانئ مثل ميناء سكيكدة، بجاية، وارزيو بالإضافة إلى ميناء الصخيرة الذي يقع شمال خليج قابس في الجمهورية التونسية. فارتفاع إنتاج بعد ذلك باستمرار من أقل من 01 مليون طن / السنة عام 1958 إلى 05 مليون طن عام 1959 ثم إلى 10 مليون طن عام 1960، و 15 مليون طن عام 1961، و 20 مليون طن عام 1962.

وأتبعتها بمجموعة من المصافي واحدة بحسي مسعود عام 1961 وبطاقة 0.3 م/ط وثانية بالجزائر العاصمة عام 1964 وبطاقة 2.7 م/ط.⁴

أما الغاز الطبيعي لم تستطع الاكتشافات الأولى أن تقدر الثروة الهائلة إلى غاية عام 1961 خاصة في حوض حاسي الرمل حيث تراوح ما بين 1 و 1.5 مليار متر³/السنة.

4 - jean clu de brûlé yacque fontaine, l'algerie, opu,1984,p.62

من نتائج السياسة الفرنسية في الجزائر ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين

من نتائج الاستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين. إذ يعد هذا الميلاد تفرداً في التاريخ الحديث. لأن المعروف عن المجتمع الجزائري أنه يتكون من قاعدة هرمية ريفية تتعدي 90 % عام 1830. لم يكن يمارس الصناعة والتجارة بشكل واسع. ولم يكن مجتمعاً إقطاعياً ولا برجوازياً ولا ليبيرالياً ولا شيوعياً. وبناء عليه لا يمكن الحديث عن وجود طبقة عمالية جزائرية لأن الطبقة العمالية تكون وليدة الأنظمة الصناعية البرجوازية والليبرالية المتطرفة عن الإقطاعية. ومن جانب آخر فالطبقة العمالية العالمية ناضلت كقوة ضاغطة ضد أرباب العمل في نظام سياسي واحد موحد. لكن الذي حدث في الجزائر أن نضال العمال الجزائريين لم يكن ضدَّ أرباب العمل، فنضالهم تجاوز المسائل الاجتماعية والاقتصادية إلى قضايا مصيرية تحررية وطنية. وبهذا يمكن القول إن النضال العمالي الجزائري تميز وتفرد عن بقية نضالقوى العاملة الأخرى في أنحاء العالم حين شكل اتحاداً ضمَّ العمال الجزائريين كحقيقة ضاغطة سياسياً لعبت دورها النضالي. لأن فرنسا تمكنت من احتلال الجزائر لكن الأوروبيين هم الذين استوطنوا الجزائر. وتولدت عن هذه الحقيقة ظواهر دخلية مختلفة في الجزائر؛ ظواهر اجتماعية وقانونية وتعليمية وسياسية وفكرية وإعلامية. وبقدر ما كانت هذه الظواهر مختلفة ومتضارعة فيما بينها بقدر ما كانت متعددة ضدَّ جبهتين الأولى ضدَّ الجزائريين دائمًا والثانية ضدَّ الفرنسيين أحياناً. وبناء على هذا لم يكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومن ورائه الشعب الجزائري بتنظيماته السياسية

قد واجهت القوة الغربية الفرنسية فقط بل كان يواجهها القوة الاستعمارية الاستيطانية التي ضمت تحظيمات متعددة أغلبها تشكلت من غير الفرنسيين¹.

ونتج عن هذه السياسة أن هاجر كثيرون من الجزائريين من أراضيهم وبيلدهم إذ سافر إلى فرنسا من الجزائريين 164.900 عام 1954 وعدد الذين عادوا في نفس العام 2136.200، أي بقي منهم 28700 مهاجر. واستخدم المعمم الأوروبي الخامس الفلاح الجزائري بدلاً من العامل الفلاح. وبذلك صار الجزائريون يوفرون قوة عمل غير مؤهلة تقنياً، بينما الأقلية الأوروبية هي التي تمثل قوة العمل التقنية. وكانت قوة العمل الجزائرية موسمية غير ضامنة الربح دائمًا ويشتهر فيها سكان الريف رجالاً بمعدل فرنكين إلا ربع في اليوم والنساء بمعدل فرنك إلا ربع والأطفال بنصف فرنك. بينما كان الأوروبي يتلقى معدلاً ثلاثة فرنكات. بجانب هذا وضعت الإدارة الفرنسية المساجين الجزائريين تحت تصرف المعمرين ليكونوا يداً عاملة².

وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت الحركة العمالية الجزائرية في علاقتها بفرنسا طابعاً سياسياً حيث كانت المشاركة الجزائرية في جبهات القتال بجانب فرنسا. ومنذ هذا التاريخ صار عدد المهاجرين 67000 ليصل إلى 164900 عام 1954 و201822 عام 1955. لكن عدد المهاجرين انخفض بشكل كبير خلال السنوات ما بين 1956 و1958 ففي عام 1956 كان العدد 85606 وفي عام 1957 نزل العدد إلى 76029 وعام 1958 نزل العدد إلى 49299. ومن غير المستبعد أن يكون للثورة التحريرية دور كبير في هذا نتيجة التحاق الشباب والطلبة³ بصفوف جيش التحرير⁴.

كل هذه الظروف سواء المتعلقة بالسياسة الفرنسية الداخلية والخارجية أم المتعلقة بالمجتمع الجزائري وبأرضه هي التي أدت إلى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين.. وكان من الصعب على أية حركة جزائرية أن تكسب إلى صفها هذه الطبقة العمالية الجزائرية. ولكن جبهة التحرير الوطني تمكنت من توظيف هذه الطبقة العمالية وجعلها قوة ثالثة مكملة لقوة الجيش وقوة الشعب.

1 - لمزيد من المعلومات يراجع كتابنا: بحوث تاريخية. دار البحث، قسنطينة 174، صفحة 174 وما بعدها

2 - عمار بوجوش، العمال الجزائريون، ص. 141

3 - عبد الطيف بن أشنف، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص. 136-139

4 - كان عدد الطلبة بجامعة الجزائر عام 1954 من الأوروبيين 4.548 ومن الجزائريين 557 أي بنسبة . ينظر عمار

بوجوش، العمال الجزائريون، ص. 162

5 - عمار بوجوش، ص. 166.

دور الاستشراق في استعمار فرنسا للجزائر

هوية الاستشراق:

بعد المصطلح قوام الحديث الفكري الدراسي، بتمثيله الإبستيمي، وعليه ينشأ التواضع عند غلبة الاستعمال حيال معنى من المعاني، والإعفاء من إبراز حدّ الاصطلاح أو الزهد فيه، يضيّع الحد المطلوب من فهم المقصود لاقتاصه بمسالك النظر في العلم الذي يحاول الخوض فيه وذووا الأعراف المنشئون لاصطلاحاتهم؛ يodusون مقاصدهم في عباراتهم يخرجها البيان والنظر في مركباتها واشتقاقاتها؛ من حيز الإشكال والخصوصة إلى حيز التجلي والوضوح فيفهمها المبتدئون ويحسنها المنتهون.

فتعریف المصطلح هو بيان عناصره الأساسية التي تتحدد من خلالها ملامح موضوعه وخصائصه المنهجية، وعلى غرارها يكون التأسيس لبناء موقف إبستيمي نحو الموضوع. ومن هنا تأتي صعوبة التعريف نظراً للطبيعة المؤقتة في كثير من الموضوعات؛ لأنَّه كثيراً ما يعاد النظر في تعريف الدلالة الاصطلاحية لموضوع ما وتكون المفاهيم العرفية الناشئة مفتوحة على الأقل في بداية تكوينها، ويكون تقييدها وتحويرها بصورة مستمرة، وقد تتسع حدود الأشياء أو تضيق أحياناً أخرى بمرور الزمان وتغيير الأحوال، وتتجدد المعرف، وغالباً ما تغاير مالات الأشياء والقضايا ما كان مسلماً به طبقاً لاتساع وضيق وتحديد معارفنا، ولأنَّ تعريف الاصطلاح في أي فنٍ هو تحديد لصفاته وعناصره الأساسية تحديداً ثابتاً لا زيادة فيه ولا نقصان؛ لأنَّ

دلالة الاصطلاح قوامها عنصران أساسيان هما: "جنس" موضوعه الذي ينتمي إليه في سياقه المنهجي، وـ"فصله" الذي يميّزه عما عداه من سائر الموضوعات محل البحث التي تشتراك معه في ذلك الجنس، وعليه فإن إخفاق أنساق الفكر الإسلامي في ضبط مصطلح الاستشراق أفضى إلى اختلال في قراءة الفكر الإسلامي للظاهرة الاستشرافية وإنحرافه مواقفه في ثلاثة اتجاهات: بين الانحراف المطلق إلى حد غياب الأنماط والرفض المطلق للتعاطي الإيجابي مع الظاهرة، وإلى الموقف الوسطى بينهما في درجات متفاوتة بين الإنحراف والتغريب بين الانحراف والرفض، مما غيب ذلك عن الفكر الإسلامي اتخاذ مواقف علمية رشيدة حقيق بها احتواء الظاهرة بمنهج يتسع ومحدّدات الصراع الحضاري بين الأنماط والأخر. واستقراء البواعث الحقيقة التي توجه الظاهرة في سياقها التاريخي، وبيان دوافعها الأساسية.

لقد خاض الفكر الإسلامي الحديث معارك شتى لاستيانة فحوى مصطلح الاستشراق وكشف هويته الحقيقية؛ من خلال تقصي المقاصد الحقيقية لدراساته المختلفة للمدونة التراثية الإسلامية وقضايا المسلمين التاريخية والاجتماعية.

ولقد آلت تلك الجهود إلى اتجاهات متعددة في إيقاض مصطلح الاستشراق وإبراز حده تبعاً لمواقف أصحابها من الظاهرة الاستشرافية. ففي الوقت الذي يذهب بعضهم إلى اعتبار الاستشراق ميداناً علمياً من ميادين الدراسة والبحث، يتوجه آخرون إلى اعتقادهم أنه مؤسسة غريبة ذات أهداف متعددة، في حين يرى اتجاه آخر أن الاستشراق ظاهرة طبيعية تولدت عن حركة الصراع بين الشرق والغرب، أو في فهم أضيق نطاقاً، بين الإسلام والمسيحية. وجماع هذه الاتجاهات تدرج في قراءة الظاهرة الاستشرافية من زاويتين.

فالذى رأى الاستشراق من زاوية معرفية اعتقد الاستشراق هو معرفة الغربيين بالعالم الشرقي، أو هو اتجاه الغربيين للبحث أو التخصص في الشرق ويشمل طوائف متعددة تعمل في ميادين الدراسات الشرقية وتجمع بين الانقطاع إلى درس بعض ما يخص شعوب الشرق من علوم وفنون وأداب وديانات وتاريخ مثل الهند وفارس والصين واليابان، والعالم العربي وغيرهم من أمم الشرق¹.

1 - عفاف صبرة : المستشرقون ومشكلات الحضارة. دار النهضة العربية. القاهرة 1980 . من 9 .

وبين الوقوف على القوة الروحية والأدبية الكبيرة التي أثرت في تكوين الثقافة الإنسانية، وهو أيضاً تعاطي الحضارات القديمة، أو هو تقدير شأن العوامل المختلفة في تكوين التمدن في القرون الوسطى.²

ومن كانت قراءته للظاهرة الاستشرافية من زاوية سياسية اعتبر أن الاستشراق هو جهود الغربيين لمعرفة الشرق بإصدار تقريرات حوله ووصفه وفهمه بأسلوب متميز للسيطرة عليه والاستقرار فيه وحكمه؛ أي ظاهرة ثقافية نتجت أساساً عن توسيع آفاق المعرفة الأوروبية ومحاولة العقل الغربي فهم الآخر والتعامل معه أملاً في احتواه وتوجيهه ثم الهيمنة عليه³، فهو بایجاز أسلوب غربي للسيطرة على الشرق واستبانته وامتلاك السيادة عليه.⁴

بيد أن ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو الخروج عن إطار الدلالة الجغرافية للمصطلح؛ حيث لم يعد مصطلح الشرق قابعاً في حيزها؛ لأن الاستشراق أخذ بعده دلالة ثقافتين حدث بينهما تواصل تاريخي أعقبه تصادم قوامه دلالة أيديولوجية. أضفت على جدلية الدرس النقيدي للخطاب الاستشرافي ديمومة حداثية صاغها مشهد الصراع السياسي المعاصر، وحركة التحرر التي غمرت شعوب العالم الثالث. وعلى سبيل المثال أثناء حرب التحرير الجزائرية، أثر موضوع الاستشراق بشكل خاص، وكان مرتبطاً بالضرورة بالظاهرة الاستعمارية؛ لأن عدداً كبيراً من المستشرقين كان مرتبطاً بالمجتمعات الاستعمارية وإدارتها وقراراتها، ارتباطاً ينكشف في تجليات الأداء الوظيفي للمستشرقين.

العلاقة الجدلية بين الاستشراق والاستعمار:

كثير من الدارسين العرب والمسلمين يغيب عن أذهانهم تلك العلاقة الجدلية بين الاستشراق والمستشرقين وبين الاستعمار الأوروبي خاصة والغربي عموماً لبعض

2 - من محاضرة ألقاها المستشرق ميكائيل أنجلو جويدي في الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة تحت عنوان (علم الاستشراق وتاريخ العمran) نشرتها مجلة الزهراء في عددها الصادر في ربيع الأول 1347هـ.

3 - إدوارد سعيد: الاستشراق، ترجمة: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ط2، 1984، ص 39، د، شكري النجار: لم الاهتمام بالاستشراق، مجلة الفكر العربي، عدد 31، 1983، ح 71.

4 - محمد أركون في حوار أجراه معه الدكتور عبد الفتاح أبو العزم، مجلة الفكر العربي، عدد 31، 1983، معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، بيروت، ص: 315.

البلدان العربية والإسلامية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا؛ غياباً كلياً أو جزئياً وكلاً الموقفين مؤسس على وهم في فهم هوية الاستشراق، وبواعثه الحقيقة، كمنظومة استراتيجية في الصراع التاريخي الحضاري بين أيديولوجيات متزاحمة بشرياً وجغرافياً، كما نوهنا سابقاً.

لقد وجد الغربيون أنفسهم إثر الهزائم التي منوا بها عقب قلول الغزو الصليبي على بلاد الإسلام في غضون القرن الحادي عشر الميلادي؛ مدعوون إلى تغيير استراتيجيةهم في الصراع الحضاري بينهم وبين الشعوب التي اكتسحها الإسلام؛ فلم ي Yasas هؤلاء من العودة إلى احتلال بلاد العرب والمسلمين. بيد أنهم وجدوا أنفسهم في حاجة ماسة إلى معرفة وفهم عادات وتقاليد هذه الشعوب⁵؛ التي أثارت شره العسكريون واللاهوت الغربيين إلى بسط السيطرة السياسية والاستيلاء العسكري، فاتجهوا إلى دراسة بلاد العرب والمسلمين وشعوبها في كل شؤونها من عقيدة وعادات وأخلاق وثروات، ليتعرفوا على مواطن القوة فيها فيضعفوها وإلى مواطن الضعف فيفتحوها⁶.

وهذا جلي في دعوة القديس لويس ملك فرنسا وقائد الحملة الثامنة على مصر التي انتهت بهزيمته ووقوعه في الأسر، وبعدما قدم فدية مالية كبيرة لفک أسره وعاد إلى فرنسا؛ دعا إلى ضرورة تكثيل جهود الأوروبيين لتشويه الإسلام وإفساد عقيدة المسلمين التي هي سر قوتهم وتفوقهم، وأنه لا غنى للأوروبيين عن هذا الغزو الفكري إذا ما أرادوا التغلب على المسلمين الذين لا سبيل إلى التغلب عليهم عن طريق القوة العسكرية.

ولا غرو أن نجد جمهور المستشرقين يضطلع بهذه المهمة؛ إذ شكلوا كتائب استطلاعية لقلول الاستعمار الغربي (الأوروبي) ودراسات للعقبات الأيديولوجية والفكرية في طريق السيطرة الغربية وتنويب الحاجز النفسية بين الغازي والمغزو، إثر إدراك بعض قادة الغرب لهذا الدور الإيجابي للاستشراق والمستشرقين في خدمة

5 - قاسم السامرائي: الاستشراق بين الموضوعية والانتهاية. دار الرفاعي للطباعة والنشر والتوزيع. الرياض. ط١. 1988. ص: 23.

6 - مصطفى المباعي: الاستشراق والمستشرقون مالهم وما عليهم. دار الوراق. المكتب الإسلامي. بيروت. ط٢. 2001. ص: 22.

ألوان الاستعمار والإمبريالية، كما صرخ بذلك وزير خارجية بريطانيا سابقاً ((اللورد بلفور)) قائلاً: ((إن المستشرقين والمبشرين هم ساعد جميع الحكومات المستعمرة، وعنصرها في كثير من الأمور المهمة ولو لاهم لتعذر على تلك الحكومات؛ أن تذلل كثيراً من العقبات، ولذلك فإننا في حاجة إلى لجنة دائمة تعمل لما فيه صالح هؤلاء)).⁷

لأجل ذلك اندفع كثير من قادة الحكومات الاستعمارية الأوروبية إلى تشجيع الاستشراق بصور شتى، وأولته دولهم عنايتها وحثت جامعاتها على دراسة قضايا الإسلام والمسلمين، ولهذا نجد المستشرق لويس ((ماتيو لانجليز)) (1763-1824) يوجه نصيحة أو التماساً من التجمع الوطني بإنشاء ثلاثة كراسٍ للغات العربية والفارسية والتركية كأبرز الألسن التي تستغرق ثقافات المسلمين ومعارفهم الدينية والاجتماعية والتاريخية منها بالفوائد العملية التي تعود بها معرفة اللغات الشرقية العجية في مجال التجارة والسياسة الفرنسيتين. كما نصح بتأسيس مدارس خاصة لدراستها، وبالحاقها بجانب المكتبة الوطنية لما للمخطوطات والكتب من أهمية للدرس، وقد أفلح لويس ماتيو بإقناع التجمع للتصويت في 30 مارس 1795 بإنشاء كرسي اللغة والأداب العربية في باريس إلى جانب كرسي آخر للتركية والكروتية وكرسي للفارسية والمالاوية، وقد عين أنطوان إسطاف (1758-1838) سيلفستر دي ساسي الابن الثاني لليهودي محترف العقود أبراهم جاك سيلفستر (ت 1765) فتولى منصب كأول معلم للغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية الحية السالفة الذكر والذي صار مديرها لها عام 1824 وقد شغل منصب المستشرق المقيم في وزارة الخارجية الفرنسية منذ 1806م واستمر عمله بالوزارة ست سنوات بدون مقابل.⁸

وقد شكلت مدرسة دي ساسي والتي غدت تعرف باسمه، المخبر الرئيس لإمداد الحكومة الاستعمارية الأوروبية سنوات عديدة مترجمين وأدلة للتفوز الفرنسي في البلاد الشرقية⁹. وقد عمل سيلفستر دي ساسي مترجمًا لنشرات الجيش والقائد

7 - عبد الرحمن حسن جبنكة العيداني: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، دار القلم ، بيروت، ط.2، 1980، ص:49.

8 - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر القافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1998، جزء:6، ص:9.

9 - أنور الجندي : الإسلام في وجه التفريب . دار الاعتصام، القاهرة، ص: 8/7.

نابليون، وكان هو المرجع الأساس الذي يستشار بانتظام حول جميع المسائل والقضايا المتعلقة بالشرق من قبل وزير الخارجية. ومن قبل وزير العربية¹⁰. وعلى غرار ذلك غدا الاستشراق مشروع اكتشافيا للبلاد العربية الإسلامية، وسائله علمية، وطابعه رومانسي، ومراميه استعمارية، وتعبيراته ثقافية¹¹.

وقد لعب الاستشراق الفرنسي دوراً كبيراً في الاستعمار الفرنسي للجزائر إذ يكشف لنا في اتجاهين: فني رومانسي، وفكري دراسي، مُوازرين للعسكرة الفرنسية وقوله الغازية للجزائر.

الحركة الاستشرافية الفنية الرومانسية

إن البرجوازية الفرنسية، وجدت نفسها في موقع حرج، وفي وضع داخلي تحسد عليه، إثر انهيار طموحاتها النابوليونية في الشرق (مصر، وفلسطين)، فاتجهت نحو الجزائر ممثلة في عسكروتها للتعويض عن خسائرها وهزائمها تلك ولتبحث لنفسها عن ((الأنما القومي)) في المواقعية الجزائرية، وتتحسس مجدداً عن الافتخار الشوفيني، عن طريق توفير محفزات جديدة، وأحساس جديد للجبروت القومي والمنفعة المادية في آن واحد.

ولقد رافق الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م عدد من المستشرين الفنانين والرسامين المغمورين والموهوبين؛ جرياً على تقليد حملة نابوليون على مصر، وقد شكل ازدياد اهتمام البرجوازية الفرنسية بمصالحها خارج نطاق الأرض الفرنسية؛ دافعاً قوياً للحركة الاستشرافية الفنية الرومانسية باتجاه ازدياد الطلب على تصوير المشاهد الجزائرية، وغدت الجزائر بمثابة ((موضوعة)) للعسكريين وأصحاب المصادر والبرجوازيين الصغار.

وعلى غرار ذلك شكلت الحركة الاستشرافية الفنية الرومانسية، القناة الإعلامية الاستعمارية، التي من خلالها يتم الإشهار بعروض مغربية عن جغرافية الجزائر

10 - إدوارد سعيد: الاستشراق. ترجمة: كمال أبو ديب. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. ط.2. 1984. ص: 146.

11 - عفيف المهنس: الفن والاستشراق. دار الرائد العربي. بيروت. ط.2. 1983. ص: 47 وما بعدها.

بخصائصها الطبيعية والبشرية، لتحريك الرغبة في الإقامة في أرجاء هذه الجغرافية الواسعة، وتأسيس الاقتاع لدى الجماهير الفرنسية بضرورة السيطرة على الجزائر إلى جوار المبررات التاريخية الأخرى.

ومن أبرز تجليات الأداء الوظيفي للاستشراق الفني للحركة الرومانسية الفرنسية إزاء الحملة الفرنسية على الجزائر، في العمل الفني في أدائه الإغرائي، والعمل الفني في أدائه السيكولوجي الإقناعي ((تشكيل إقناع)). وذلك بنقل مشاهد مثيرة عن البيئة الطبيعية والاجتماعية البشرية، وتمثيل المعارك العreibية وساحات الوعي؛ إلى الأوساط الغربية الفرنسية والأوروبية عبر معارض متكررة.

أولاً: الاستشراق الفني الإقناعي(السيكولوجي)،

كثير من المؤرخين يشيرون إلى أنه قد التحق بالجيش الفرنسي منذ الأيام الأولى للحملة؛ طائفة من الفنانين الرسامين، وظفها الغزاة لتسخيرهم في خدمة آهداف القادة؛ إذ كان يراد منهم تخليد الانتصارات والمعارك الفرنسية للارتفاع بها نحو التاريخية، والتخليد((للماهر)) التي اجترحها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري، ورافق كل من [إيزابيه، وتونيبي] الجيش تنفيذا لأوامر وزارة الأسطول البحري، ثم انضم إليهما لاحقا كل من [غيرين، وواشمت، وفيليبتو، ولانغلو، ودي بولفيل] وطرحـت أمامـهم مـهمـةـ وـاضـحةـ هيـ أنـ يـكونـواـ بمـثـابةـ ((المـؤـرـخـينـ))ـ للـحملـةـ، وـتصـوـيرـ مشـاهـدـ المـعـارـكـ الرـئـيـسـيـةـ.

يبـدـ أنـ أـعـمـالـ هـؤـلـاءـ الفـنـانـينـ انـحـصـرـتـ فـيـ تـكـرـارـ صـورـ ((الـمـعـارـكـ))ـ وـ((الـحـرـوبـ))ـ عـلـىـ غـرـارـ "ـمـوـتـيفـ"ـ الـأـمـبـراـطـوريـةـ الـأـوـلـىـ بـعـدـ فـشـلـ حـمـلـةـ بـوـنـابـارتـ الـتـيـ شـخـصـهاـ كـلـ مـنـ [ـأـنـطـوـنـ غـرـوجـيـرـودـيـهـ،ـ غـيرـينـ،ـ وـكـ.ـفـرنـيـهـ،ـ وـدـيـ توـنيـ،ـ وـفـرانـكـ]ـ وـغـيـرـهـمـ،ـ مـنـ حـيـثـ بـنـاءـ التـرـكـيـبـ الـعـضـوـيـ الـعـامـ لـلـوـحـةـ:ـ الـجـزـءـ الـأـمـامـيـ يـمـثـلـ مـسـرـحـاـ لـلـمـعـارـكـ،ـ وـالـجـزـءـ الـخـلـفـيـ يـمـثـلـ الـطـبـيـعـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ الـمـحـلـيـةـ،ـ وـيـبـدـوـ فـيـ كـلـ الـمـعـارـكـ اـنـتـصـارـ الـجـنـديـ الـفـرـنـسـيـ دـائـماـ:ـ أـيـ تصـوـيرـ وـاقـعـ الـحـرـبـ الـفـرـنـسـيـةــ.ـ الـجـزاـئـرـيـةـ كـمـاـ يـرـتـيـهـاـ الـقـائـمـونـ عـلـىـ سـيـرـ الـمـعـارـكــ.

ولا غرو أن المخيلة لدى هؤلاء الرسامين: كانت تعني تشويه الحقيقة، بما ينافق الواقع، وكانت مهمة معظم هؤلاء، تقوم على الدعاية للحملة الجزائرية على المستوى السيكولوجي في صفوف الشعب الفرنسي عامة، والشائع المتداولة في جدوى الحملة على الجزائر بالنسبة للوضع في فرنسا كلها.

ولقد عرضت لوحات في هذا الاتجاه في صالون العرض عام 1831م، التي من مقاصدها تزوير المعارك التي كان يخوضها جيشهم ضد الشعب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر، كما فعل: أنقلوا في لوحته ((معركة سيد فريخ)), وجبيير في لوحته ((قصف الجزائر)). وغارنيري وكربيين لإي لوحتهما ((معركة نافارين)): التي تصور معركة فرنسا مع الأمبراطورية العثمانية، فكانت مخيلة هؤلاء يستخدم دائماً ضد الحقيقة في تصوير المعارك وتصوير الجندي الفرنسي منتصراً دائماً، والجزائري في صورة المهزوم.

ثانياً: الاستشراق الفني الإغرائي:

فقد قام هؤلاء الفنانون بعرض صور لمناطق شتى للطبيعة الجزائرية، والحياة الاجتماعية، تم التركيز فيها على المرأة الجزائرية؛ مثل ما فعل دي لاكروا في سعيه إلى استحداث عقيدة فنية جديدة، في ألوان ذات ألوان دافئة في موضوعها تتوااءم مع المهمة المتعلقة بكشف الخصائص العقلية والنفسية والاجتماعية للبنى التحتية للشعب الجزائري خاصة أو الشعوب الشرقية عامة.

ولا غرو أن تمثله هذا النسق جلي في لوحاته ضمنها مشاهد لحفلات الزواج في المجتمع الجزائري التي كان حضور عنصر المرأة بارزاً فيها¹².

لقد انتقل هذا المستشرق الفني الروماني من الجو الداكن القائم في باريس إلى جو الجزائر، حيث نور الشمس يملأ السهول والصحاري، وحيث الحياة الهدئة وحيث الفرح والنور وحيث الجمال الطبيعي والألوان الزاهية كما وصف رحلته كل من "جوبيان" و "الازار"، ويعد ديلاكروا من أوائل المستشرقين الفنانين من الحركة

12 - لقد فصل رحلة ديلاكروا إلى شمال أفريقيا ((رونيه هوين)): Delacroix. pp:256/300. R. Huyghe

الرومانسيين الذين رافقوا الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م. وقد كانت رسائله إلى أصدقائه والأهالي بفرنسا مثار إغراء للهجرة الاستيطانية وخاصة في رسائله إلى كل من ((بييره)) و((غولير مارده))، والتي استعرض فيها وفاته بوهران ومدينة الجزائر في طريقه إلى طولون¹³.

ييد أن لوحات دي لاكروا شكلت كشفاً رائعاً بالنسبة للعقلية الإقطاعية الفرنسية الراهنة عن قضايا لإشباع رغباتها، حتى غداً حنين بعض الإقطاعيين الذين شعروا بأن الأرض بدأت تميد تحت أقدامهم إزاء التحولات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها فرنسا وإثر فشل حملة نابليون بونابرت على مصر في تحقيق حلم الكثير من الفرنسيين، وببدأ هذا الحنين عبر المشاهد المعروضة عن الجزائر وسحرها الأخاذ في المعارض بفرنسا، يتزايد ويتضخم حتى أصبح حاجة ملحة، وخاصة تلك الألواح التي أنجزها في عام 1832، والتي حركت بعض القادة السياسيين والعسكريين وبعض الإقطاعيين، ومطبقات الفلاحين التي تبحث لها عن ريع، تصوغ لها مكاناً في المجتمع الفرنسي، كل ذلك حرك شهية هؤلاء إلى الهجرة الاستيطانية إلى الجزائر، ومارسوا الوانا من الضغوط على الإدارة الفرنسية لتبげ قراراتها نحو التفكير في الاستقرار بالجزائر، الذي كان مثار جدل حاد في الأوساط السياسية والإدارية الفرنسية.

كما أن لوحات المستشرق الفنان أوغيست روبيير¹⁴ شكلت عروضاً مغربية لكثير من الإقطاعيين والقادة العسكريين والسياسيين الفرنسيين، إذ أن أوغيست بالرغم من تأثيره بسخنة فن "الروكوكو" ذو الملامح الحسية النخبوية؛ فهو يعد أول فنان مستشرق يتناول موضوع "الجواري" الحرير و"العاريات" في تصوير دقيق للخصائص الإثنية لكل امرأة.

إن الرؤية الشوفينية الحسية لروبيير في تركيزه على "العاريات" وهتك أستار النساء العربيات المسلمات المقيمات في خدور العفة والحياء المحمرة على الرجال

13 - زينات بيطار: الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي. ص: 226. عالم المعرفة. الكويت عدد 175. يناير 1992.

14 - Delacroix .E. voyage du Maroc. p:24.

الغرياء، وكشف هذه الطبيعة البشرية التي تحيط بها القدسية، والسرية والملاكيّة الخاصة بالمرأة المسلمة "الشرقية والمغاربية" التي كانت تشكل عالماً مليئاً بالأسرار بالنسبة للأوروبي عامة، فكان روبيير بهذا المؤتيف الجديد في عالم الاستشراق الغني الداعم لإيديولوجيا السياسة والفن من فوق، يريد أن يغفل إلى عمق الظاهر، ويمر بها ليصل إلى الحقيقة، إلى سر الخدر، والبيوت المقفلة من الخارج، المفتوحة على إيوان تطل منه السماء من الداخل، والتواخذ المسوددة دائمًا، في ثقافة المسلم فأضافى بلوحاته نكمة مقدسة على جسم المرأة العربية المسلمة، جذب اهتمام الأوروبيين خاصة إلى هذا المؤتيف في لوحة الإنسان العربي "الشرقي - والمغاربي".

إن تصوير النساء من أبرز سمات عصر الروكوكو، كان من المواضيع التقليدية في البورتريهات الفرنسية، كصور "السلطانات" و"المخطيبات" و"الجواري العاريات" التي كانت في جوهرها تمثل روح الطبقة الأرستقراطية الفرنسية، وقد عمل ديلاクロ على تجسيد نزوعها نحو مبدأ المتعة الجنسية، فكان يعمل على تصوير حياة البلاط التركي على أنها بؤرة المتعة التي لا تكون إلا شرقية، فيها حيث تقبع المرأة باعتبارها الجزء "الأثير" قدس الأقداس، وهي مركز ضعف الرجل الشرقي، وعليه فقد كان هذا العيز الداخلي في الحياة الشرقية يشكل عنصراً من عناصر الفضول الرومانسي للاستشراق الفني الفرنسي.

ولقد اعتبر ديلاクロ أن الفرصة الذهبية التي أحرزها لرؤيه النساء المسلمات تمت في الجزائر؛ حيث استطاع أن يزور بيت أحد الجزائريين ويصور نساءه داخل البيت، وديلاクロ كان يعتبر أنه لم ير النساء الشرقيات حقاً فمعنى هذا أنه ما كان ليتصور كلياً ماهية الشرق الحقيقي في أكثر عناصره غموضاً، وخفية وسحراً، ولما عاد إلى فرنسا بدأ يركب تلك المشاهد التي التقطها من الواقع الجزائري في لوحته الشهيرة ((نساء الجزائر)) معتمداً على الكثير من الرسوم التمهيدية والتخطيطات التي تظهر داخل البيوت الشرقية بما فيها من زينة ولوازم، وقد اشتغلت اللوحة على امرأة مستلقية على السجاد، وحسناوين جالستين في غرفة أمامهما ((النرجيلة)) وأباريق القهوة النحاسية، محاولاً المزج بين الواقع الجزائري ((الشرقي))

والرموزات الميتافيزيقية الـ*الاستيتكية* ((الميتاستيتك Méta-esthétique)) الروماني، فاختياره الثلاث نساء، مرتبط بتصوره لمفهوم (*Gratia*) يمثل آلهات الجمال الثلاث: ((أهليا . أفروسينا . وتاليا)) كما الأمر بالنسبة للفلسفة الجمالية اليونانية: فالثلاث حوريات هن اللائي يمثلن آلهة الجمال.

وقد كتب ديلاكروا بعد أن قام بزيارة البيت الجزائري في يومياته مشيرا إلى هذا التداعي الصوري في مزجه بين صورة المرأة الجزائرية ((الشرقية الرمز والصورة القديمة للجمال الأسطوري الذي وضب حياة أرستوغراتية القرون الوسطى. فقال في يومياته: ((هذا رائع ، إنهن كما في عصر هوميروس ، إنني أفضل صورة المرأة هذه على كل ما عادها)).¹⁵

هكذا بدت المرأة الجزائرية المسلمة الرمز في لوحات ديلاكروا وغيره بإيحاءاتها ودلائلها على نمط حياة الشرق بوصفه نمط دفع وسكونة الروح المنشودة المفعمة بالأناقة والطاعة المطلقة.

وهكذا لعبت لوحات ورسوم و رسائل هذه الطائفة من الفنانين المستشرقين الفرنسيين والأوربيين، الذين رافقوا الحملة الفرنسية على الجزائر من 1830م¹⁶، دورا بارزا في إثارة البرجوازية الفرنسية بمصالحها خارج نطاق الأرض الفرنسية الذي دفع باتجاه ازدياد الطلب على تصوير المشاهد الجزائرية، وغدت الجزائر بمثابة ((موضة)) للعسكريين وأصحاب المصادر والبرجوازيين الصغار.¹⁷

الاستشراق الدراسي

لعب كثير من المستشرقين الفرنسيين على وجه الخصوص والأوربيين عامة؛ دور الكتائب الاستطلاعية لحركة الأطماع الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والشمال الأفريقي على حد سواء. فكان الاستشراق يسبق فلول الاستعمار في أي قطر ومصر، ليصبح طلائع جيشه، وأعين منه، التي توفر له المادة الكافية للتشكيل

¹⁵ - زينات بيطرار: المرجع السابق. ص: 275.

في قيم الشعوب، والسخرية من تقاليدها ويصور العالم العربي والإسلامي بصورة قبيحة، في أخلاقه وعاداته وآرائه، والنيل من حضارة المسلمين والإساءة إلى تراثهم الفكري¹⁸. وغدا الاستشراق والاستعمار على وفاق تام: فالمستشرق المهتم بالشؤون العربية مثل الجندي أو المستخدم المدني الإمبريالي، وهؤلاء جميعا لهم غرض مشترك، ألا وهو الاختراق والإخضاع والسيطرة والإفساد¹⁹.

وبحكم هذا الارتباط العضوي بين الاستشراق والاستعمار، حق أوكلت للمستشرق مهمة جمع المعلومات، وترجمة النصوص، من النص العربي وإليه، حسب الحاجة، وتفسير التاريخ والأساليب الحضارية والأديان والعقليات والتقاليد وصياغة علاقة الأسر الحاكمة بالشعوب التي تحكمها، ويقوم المستشرق بهذه المهام كخبير يفسر قضايا الإسلام ومظاهر حياة المسلمين لحكومته الاستعمارية، ويعينها على فهم شعبه وحكمها.

وعليه فكلما توسيع الاستعمار وثبتت أقدامه وأحكم سيطرته على شعب من الشعوب الإسلامية كلما زاد اعتماده على الاستشراق كمؤسسة تابعة له تسانده وتدعمه في إدارة تلك الشعوب وتسهل له إخضاعها، وقد أكد هذا الأداء الوظيفي للاستشراق وضرورته للاستعمار المستشرق الهولندي ((كريستان سنوك هورخرونيه C. Snouck hurgronije)) في قوله: ((إن الشريعة الإسلامية موضوع مهم للدراسات الاستشرافية، ليس فقط لأسباب تجريبية(نظرية) متعلقة بتاريخ القانون والحضارة والدين، ولكن كذلك لأهداف عملية: وذلك أنه كلما توافرت العلاقات بين أوروبا والشرق الإسلامي (العالم الإسلامي)، وكلما زاد عدد البلاد الإسلامية التي تقع تحت السيادة الأوروبية . كلما زادت الأهمية بالنسبة لنا نحن الأوروبيين لنتعرف على الحياة الفكرية، وعلى الشريعة، وعلى خلفية المفاهيم الإسلامية))²⁰.

16 - المرجع نفسه: ص: 276.

17 - منذر معاليقي: الاستشراق في الميزان المكتب الإسلامي. بيروت. ط1. 1997.

18 - بربنار لويس: الإسلام والغرب. ترجمة: قسم التأليف والترجمة بدار الرشيد. دار الرشيد. بيروت ط1. 1994.

19 - مختارات من كتابات: سنوك هورخرونيه(نشرها بوسكي وشاخت مؤسسة بريل في ليدن 1957). ص: 276.

20 - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي . دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط1. 1998. جزء: 6. ص: 9.

ولقد كان دور رائد للدراسات الاستشرافية وللمستشرقين قبل الاستعمار وأثناءه وما بعد الاستعمار.

أولاً: دور الاستشراق قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر

لقد مهدت فرنسا لاحتلالها للجزائر سنة 1830م بدراسات سبقت ذلك الاحتلال بنحو عشرين عاماً، تحولت فيها من مجرد دراسة ((حضرات)) و((آثار)) لعالم اثري قديم إلى دراسة ((عقلانية)) منظمة، ومن ثم تطورت فكرة ((علماء الحملة))؛ أي طبقة المفكرين التي دأب الاستعمار الفرنسي يصيّبها في شن حملاته على البلاد الإسلامية وغيرها من المستعمرات كما يتجلّى هذا المشهد في حملة نابليون على مصر سنة 1798م، وتتطورت إلى ((علماء المستشرقين)) وذلك على يد المستشرق الفرنسي ((سلفستر دي ساسي)) ، حتى صارت فرنسا رائدة الاستشراق في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ففي سنة 1807م طلب نابليون من الكولونييل (بوتان) المهندس العسكري القيام بسياحة استكشافية للجزائر، فجاء هذا المهندس الجاسوس إلى الجزائر سنة 1808م وتعرف على الأسر اليهودية وعلى الأخص أسرة ابن زاحوط التي أعادته على استكشاف الجزائر أرضاً وشعباً وثقافة، وتحتلق فرنسا قصة المروحة سنة 1828م ويكون الاستعمار الذي طالما حلمت به فرنسا.

ولقد شكلت أعمال وكتابات كل من: ديفونتين، وبيسونيل، وفانتوردي بارادي النواة الأولى لدور الاستشراق الفرنسي الذي مهد للحملة الفرنسية على الجزائر، وقد شكلت أيضاً أعمال المستشرقين الأوروبيين والأمريكيين مرجعاً مهماً لهذه الطلائع الأولى من المستشرقين الفرنسيين وخاصة عندما تآزرت العلاقات بين الجزائر وفرنسا عام 1827م ودخلت العلاقات بينهما مرحلة جديدة إذ دخل فيها تفكير القيادة الفرنسيين في العملة على الجزائر مرحلة الجسم والجد، فاستعانت تلك الطلائع بما كتبه غيرهم من المستشرقين أصحاب ملتهم فترجموا ما كتبه هؤلاء عن الجزائريين والجزائريين وخاصة مدونات الرحالة الغربيين الذين وفدوا إلى الجزائر ورصدوا

مظاهر الحياة وخصائص المجتمع وأنماط تفكير الجماهير وعاداتهم ونظم علاقاتهم ككتابات الرحالة الإنجليزي توماس شو ((رحلة في ولاية الجزائر)) وكتابات الإيطالي فيليبو بناenti ((رحلة إلى سواحل البرابرة)), وكذلك كتابات رنودو وما كتبه بيير دان في وصفه لولاية الجزائر ومدنها ومساجدها ومدارسها وموانئها وجبالها وأنهارها وبحيراتها وجوها ومناخها وخصوصية أراضيها ومنتجاتها الزراعية وقدم لها بخلاصة عن تاريخ الجزائر عامه وخاصة القل وبجاية ووعنابة وجيجل وقسنطينة والجزائر وما نقله الدكتور شو والقنصل شيلرو والأديب بانتي²¹.

ولقد وفرت كتابات هؤلاء المستشرقين الرحالة الأوروبيين ذرائع للأوربيين للإعتداءات المتكررة على الجزائر؛ إذ أسهب هؤلاء في وصف أوضاع العبيد من الأسرى وصفا مشوها²².

ولما أدرك القادة الفرنسيون عظم هذا الدور الذي يمكن أن تلعبه طوائف المستشرقين، أسسوا مدارس تقوم على هذا التوجه وتكون هذه الطلائع ولعل من أبرز هذه المؤسسات مدرسة اللغات الشرقية بباريس والتي تزعم إدارتها والإشراف المستشرق سلفستر دي ساسي زعيم الاستشراق الفرنسي بلا منازع في ذلك الوقت ويعود إليه الفضل في تخرج الدفعات الأولى للاستشراق والإشراف على تكوين الضباط الذين قادوا الحملة العسكرية على الجزائر، وقد أنفق نصف قرن من عمره في خدمة الاستشراق كما عمل خبيراً ومستشاراً في وزارة الخارجية قرابة ست سنوات بدون أجر يعود إليه وزير الخارجية ووزير الحرب يستشيرانه في كل ما يتعلق بالعالم الإسلامي، كما كان يترجم نشرات الجيش وبيانات الحاكم العام الفرنسي نابليون.

ثانياً: دور الاستشراق في مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر:

لقد رافقت ثلاثة من المستشرقين الفرنسيين والأوروبيين الدارسين المتخصصين في قضايا الشرق أو في الشمال الإفريقي الحملة الفرنسية على الجزائر إلى جوار

21 - أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالة الأنمان 1830/1855. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص: 9.

22 - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص: 10.

طوائف المستشرقين الفنانين الرومانسيين. بيد أن دور هؤلاء أثناء الحملة يتجلّى فيما يلي:

أولاً. دور المترجمين والمستشارين:

فنجد أنّ البيان الذي وزع على الأعيان الجزائريين عشية الحملة باللغة العربية قد ترجمه أبو الاستشراق سلفستر دي ساسي السالف الذكر، وأثر الاحتلال وجه تلاميذه من المستشرقين النابهين للاهتمام بالدراسات العربية في الجزائر²³، وكان على رأسهم تلميذه لويس برينييه وتوجهت تلك الزمرة إلى الدرس والبحث في لهجات الجزائريين وتعليم الجنود والقادة السياسيين والإداريين تلك اللهجات على اختلافها والعامية ليتسنى التعامل مع الأهالي بيسر وسهولة.

وبالرغم من أنّ دي ساسي لم يزور الجزائر؛ إلا أنه كان عيناً ترعاً تلاميذه هناك، وقد أشار قبل وفاته سنة 1838م؛ ليكون تلميذه برينييه رئيساً لكرسي اللغة العربية الذي أنشأ بالجزائر غداة الحملة، ليتولى تعليم الجيش والقادة العسكريين والمستوطنين من الفرنسيين والأوريبيين على حد سواء، وعلى إثر نجاح الحملة باحتلال مدينة الجزائر، ارتقى للإدارة الاستعمارية الجديدة أنها في حاجة إلى مترجمين لتذليل الصعاب في الاتصال بالأهالي واقناعهم بضرورة الاستسلام والتعاون مع السياسة الاستعمارية بدعوى أنها تريد مصالحهم، ولقد قام العديد من المستشرقين بهذه المهمة وشكّلوا واسطة بين الإدارة الفرنسية والسلطة السياسية والعسكرية وبين السكان الجزائريين الأصليين كما استعانت بطوائف اليهود (الجزائريين) ذوي التجربة بالترجمة بين المسؤولين الجزائريين والأجانب قبل الحملة.

وازداد نفوذ الإدارة الاستعمارية بتوسيع سيطرتها على كثير من المناطق والمدن، وازدادت معها حاجتها إلى فريق آخر من المترجمين والخبراء، فأمدتها مدرسة دي ساسي للغات الشرقية بباريس بقوافل من المستشرقين والضباط والعسكريين الذين تعلموا اللغة العربية ولهجات المجتمع الجزائري في تلك

²³ - عرهان عبد الحميد: محاضرات في مناهج المستشرقين، ص: 63.

المدرسة والتحقوا بالجزائر، ولم يكن يتحرك قادة الجيش إلا وكان دليлем هؤلاء الخبراء والمترجمين، وأنشئ مكاتب لهذا الغرض دعيت (المكتب العربي) يتولى إدارته العسكريون المستعريون في المدن والقرى التي تم لهم إخضاعها لسيطرتهم.

ووجدوا أنفسهم محوجين إلى معرفة طبقات المجتمع الجزائري وعاداته وتقاليده ولهجاته وأساليب معيشته، وحيال ذلك فقد أدركوا أنهم مندوبون لمهمة أخرى وهي جمع المصادر التي ترصد تلك المظاهر من المخطوطات وترجمتها وإعداد دراسات تعنى بذلك.

ثانياً. دور المستشرقين المعرفي والدراسي:

لقد كان للمستشرقين الذين وفدو إلى الجزائر رفقة الحملة أو فيما بعد؛ دور كبير في تزويد الإدارة الاستعمارية بالمعرفة والمعلومات الكاملة عن طبقات الشعب الجزائري من خلال إعداد دراسات أنتروبولوجية وجمع أصناف المخطوطات وترجمتها إلى اللغة الفرنسية، وكان ارتباط الاستشراق بإدارة الاحتلال جلياً منذ البداية، إذ انطلقت الإدارة العسكرية والإدارة المدنية الاستعمارية إثر نجاح الحملة في إخضاع مدينة الجزائر لسيطرتها بخبرائها وفنانيها ومتجمميها من المستشرقين الذين رافقوا الحملة أو وفدو لاحقاً وانطلق كل فريق من هؤلاء في مجال عمله في معرفة حياة الجزائر الإسلامية، وبدأت آلية الإدارة تتحرك في كل اتجاه وقوع تحت سيطرتها، بيد أنها كلما احتجت إلى فريق آخر من هؤلاء المستشرقين كمترجمين في البداية أو خبراء أنتروبولوجيين، أمدتها المدرسة الاستشرافية لغات الشرقية بباريس ، التي باتت الرافد الأساسي لدعم الحركة الاستعمارية ومكاتبها العربية في الجزائر وغيرها بالمترجمين والمستشارين والمعلمين للجند والمستوطنين طرق وأساليب التعامل من الأهالي الجزائريين على هدي من المعارف والمعلومات التي يصل إليها هؤلاء الخبراء المستشرقين.

ثالثاً. دور الاستشراق في مجال التعليم:

لقد لعب المستشركون دوراً رائداً على مستوى التعليم إذ اعنى كثيرون من المستشرقين الفرنسيين وغيرهم من المدارس الاستشراقية الغربية بتعليم اللغة العربية المهجنة بالعامية واللهجات المحلية لدى الطوائف المماثلة للمجتمع الجزائري يقول فيرون: ((إن الفرنسيين قد فهموا مدى أهمية اللغة العربية وأنها واسعة الانتشار بين الأهالي ورغم عدم مبالغات الفرنسيين باللغات الأجنبية فقد اضطروا إلى دراسة العربية الدارجة كما أن البعض قد درس المكتوبة أيضاً))²⁴, أي الفصحى؛ وذلك لتلبية: **أولاً**: حاجة الإدارة الفرنسية لتذليل الصعاب والعقبات في تعاملها مع الأهالي الجزائريين.

ثانياً: لتبية حاجة المستوطنين الأوربيين في استغلال اليد العاملة الرخيصة وتبييض الحواجز النفسية بينهم وبين الأهالي على اختلاف المستويات والطبقات والفئات.

ثالثاً: إبراز اللغة العربية كوسيلة حضارية ذات رمزية لهوية مستقلة وكيان اجتماعي متميز عن هوية المستعمر وإن تقنع بأساليب ماكرة لترويض الشعوب المستعمّرة. إبرازها . اللغة العربية في صور مشينة سلبية.

كما كان لهؤلاء رسالة إضافية وهي العمل على إبراز الهوية الحضارية الفرنسية خاصة والغربية عامة وإشاعتها على أنها قدوة لكل إنسان بما توশى به من المبادئ الخادعة والسمات الموهمة للشعوب المغلوبة كما يشخص ذلك المستشرق برنار لويس في قوله: ((إن ما تعودنا عليه في الغرب هو أن يزداد تمسكنا بمثنا الغربية كلما ازداد اتجاه العرب والشرقيين إلينا، وذلك يجعل أنفسنا مثالاً للفضيلة والقدم الحضاري، فإذا تشبه الشرقيون بنا فذلك جيد والعكس يعد عندنا شرا، فالتقدم هو في محاكاتنا، والتقهقر والسقوط هو هو في عدم التشبه بنا))²⁵.

24 - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي. جزء 6، دار الغرب الإسلامي. ص: 167.

25 - برنار لويس: الإسلام والغرب. ترجمة: قسم التاليف والترجمة بدار الرشيد. دار الرشيد. بيروت. ط1. 1994. ص: 58.

فعلى غرار ذلك أستندت الحكومة الاستعمارية الفرنسية وأدارتها مهمة تدريس اللغة العربية في المدارس الخاضعة تحت سلطتها إلى مستشرقين وقدوا من فرنسا أو من نواحي أوروبا عامة.

فنجده على سبيل المثال لا الحصر:

ديجا. ج (1824/1894) درس على يد رينو في مدرسة اللغات الشرقية، وعين أستاذًا بها للغة العربية وبعض فروع آدابها، وقد أوفدته الحكومة الفرنسية الاستعمارية إلى الجزائر، من أبرز نشاطاته بالجزائر إضافة إلى تعليم اللغة العربية، اعتنى بالتاريخ العام لبلاد المغرب العربي الإسلامي، ترجم خلال إقامته بالجزائر أيام الاستعمار إلى الفرنسية ((تبنيه الغافل وذكرى العاقل)) للأمير عبد القادر رحمة الله تعالى. كما أعد مصنفا حول عرب الأندلس (إسبانيا) ورحلتهم عبر شمال أفريقيا فرارا من بطش الصليبيين الذين أجلوهم عن جنوب غرب أوروبا.

هوداس. و ((1919/1840)) انتدبه إدارة حكومته الاستعمارية بعد أن تخرج في اللغات الشرقية من معهد الدراسات الشرقية بباريس. انتدبه مديرًا لمدرسة وهران حيث درس اللغة العربية واللهجات المحلية، وصنف خلال فترة إقامته مجموعة من المصنفات والأبحاث والكتابات عن الإسلام ومظاهره وتبسيط اللغة العربية للمستوطنين والضباط والإداريين بالحكومة الاستعمارية منها: ((تيسير العربية على الفرنسيين)), و((العقيدة الصغرى)) الذي ضممه أراء الشيخ السنوسي (1897) وقد أعانه عليه المستشرق فورييجه، كما أصدر مصنفا في ((تاريخ الباشوات العثمانيين في الجزائر من سنة 1515 إلى سنة 1745)) ونشر في حلقات ضمن المجلة الآسيوية الاستشرافية عام 1922 .

فايسيت: قدم إلى الجزائر مبكرا وتعلم العربية واحتفل في حقل التعليم ثم عينا مديرًا لمدرسة عربية فرنسية بقسنطينة وهو نوع من المدارس أنشأته فرنسا بهدف بث الثقافة الفرنسية عن طريق العربية الدارجة²⁶.

26 - نجيب العقيقي : المستشرقون. جزء : 1. ص: 52 وما بعدها.

لويس جاك بريستنير: (1814/1869) أحد تلامذة رائد الاستشراق الفرنسي سلفستر دي ساسي والذي عمل في الأمر في رصف حروف الطباعة، ثم تابع من بعد دراسته، فأوفدته الإدارة الاستعمارية باقتراح من أستاذه دي ساسي إلى الجزائر في عام 1835 حيث طبق فيها طريقته لتعليم اللغة العربية، واستطاع أن يعد جحفلاً من المترجمين العسكريين الذين لعبوا دوراً فاعلاً في فترة الاستعمار.

رابعاً. المستشرق في دور الجاسوس :

كما أن الكثير من المستشرقين لعبوا دور الجواسيس الذين يوفدون المعلومات حول القبائل وزعماؤها وعلاقات بعضها كما قدموا معلومات حول الطوائف الدينية والسياسية في المجتمع الجزائري.

فنجد المارشال الفرنسي فالي قد كلف ليون روش المستشرق الرحالة الذي وفد إلى الجزائر عام 1832 بعده مهام جاسوسية في مدينة القليعة لمراقبة مسلمي الحجوط الذين يعملون على نشر البلبلة والفوضى في نواحي الجزائر في نظر المستعمر كما شارك هو نفسه في حملات عسكرية مع المارشال فالي سنة 1840، وقد أشار على الجنرال بيجو الذي أشى عليه في تقريره إلى وزير الحرية بعد أن تم له الانتصار في حملته على مدینتي تقادمت ومعسکر عام 1841، باستعمال سلاح الفتوى الدينية لتذليل كثير من العقبات فأرشده إلى أن قوة الجزائريين المسلمين تكمن في تسكهم بدينهم، وعليه فإن إحراز فتوى من العلماء الكبار المقيمين في تونس تحرم على مسلمي الجزائر محاربة المسيحيين وخاصة وأن الأمير عبد القادر أشار لما يؤيد هذا الزعم في ظاهر كلامه أثناء توقيع اتفاقية تافنة وذلك في قوله: ((إنكم تتحدثون عن دينكم.. لو كنتم مسيحيين.. لكنكم من أحسن أصدقائنا، إذ أن القرآن.... يأمرنا بالسلام.... واحترام دين عيسى بن مریم...)).²⁷

27 - يوسف مناصيرية: مهمة ليون روش هي الجزائر والمغرب (1832-1847). من: 37 وما بعدها. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

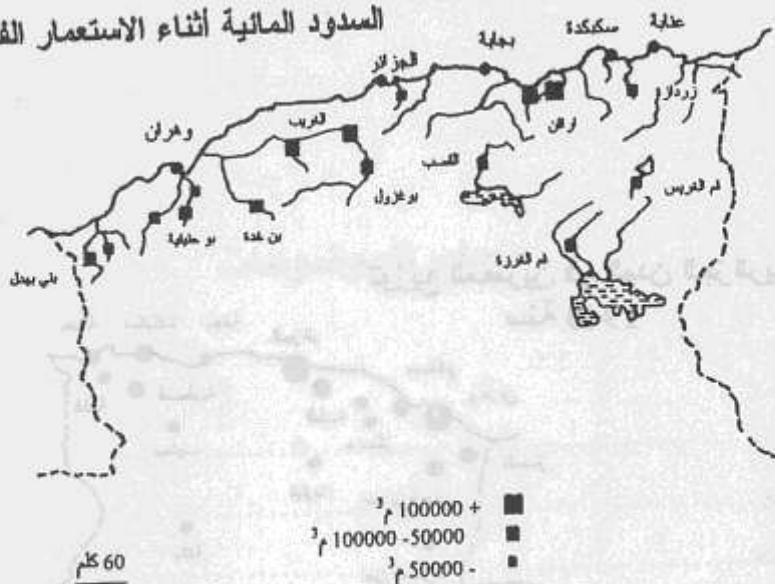
وعلى غرار ذلك فقد وقع اختيار الجنرال بيجو على روش للقيام بهذه المهمة كونه يتقن اللغة العربية ومطلع على عادات وتقاليد الجزائريين المسلمين وكانت له صلات مقوية ومعارف كثيرة مع كبار شيوخ القبائل وقد حصل على ثقة بعضهم لما كان يتظاهر به من مسح الإسلام.

وقد لعب روش دوراً رئيساً في إقناع بعض العائلات بأن دينهم يحرم عليهم محاربة أهل الكتاب، وأن لا يرموا بأنفسهم إلى التهلكة بقتالهم عدواً جسروا لا قبل لهم به عدة وعدها.

وقد استطاع روش بدهائه أن يستميل بعض الطرق الصوفية، كالتجانية؛ إذ أرسل إلى التجاني ليشرح هدف هذه الفتوى والمهمة التي كلف بها، وطلب منه أن يعمل على جمع كلمة رؤساء طريقة الطيبة، وخليفة الزبيان، وأولاد سيدي الشيخ، لإحراب دعمهم، وقد استبشر التجاني بهذه العملية التي كان يعتقد أنها ستتجنب أتباعه من المجازفة بأرواحهم في حرب خاسرة ضد الفرنسيين التي يعرض عليها الأمير عبد القادر، معتقداً أن هذا الموقف الذي يندبهم إليه روش سيوفر لهم الهدوء والأمن والأمان. وقد استجاب التجاني فاستدعي مقدمي الطرق المحالفة له واتفق معهم على أن يطلب كل منهم من رئيس طريقة اختيارة ممثلاً له لمراقبة روش إلى تونس لنوال ثقة علمائها فيليبوا طلبه ويتحقق مراده، واستطاع بذلك أن يوقع بين الأمير ويحضر ضده بعض القبائل، مما تطلب من الأمير جهداً كبيراً لصلاح مواقفها.²⁸

28 - يوهان فوك: تاريخ حركة الاستشراق، الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين، ترجمة: عمر لطفي العالم، دار المدار الإسلامي، ط. 2، 2001، ص: 152.

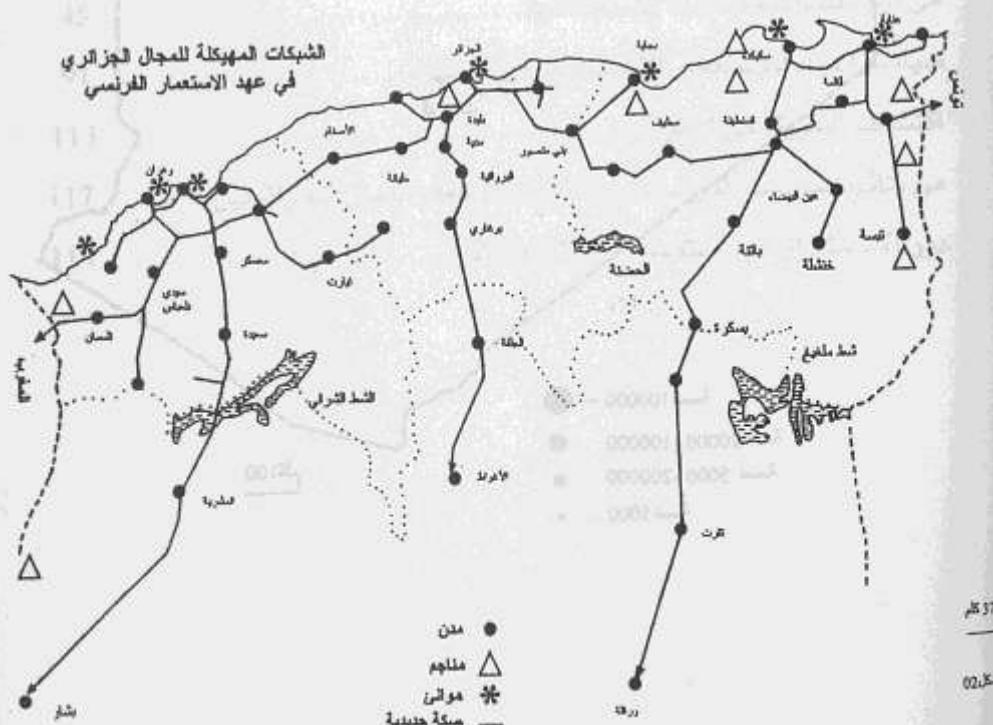
السدود المائية أثناء الاستعمار الفرنسي

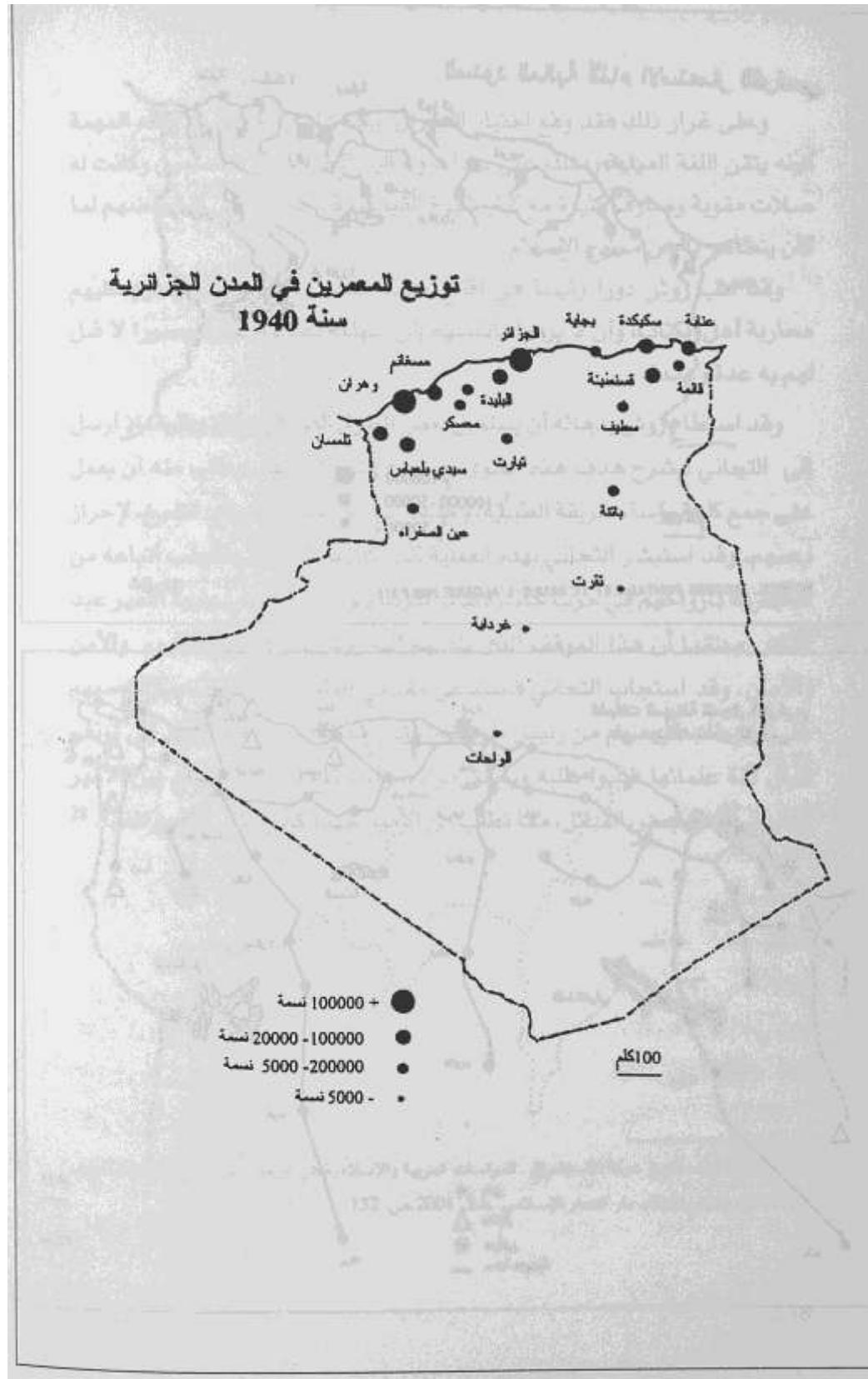


شكل 01

SOURCE : JACQUES FONTAINE ET J C BRULE : L'ALGERIE 1986, P 213

الشبكات المهيكلة للمجال الجزائري
في عهد الاستعمار الفرنسي





محاور الموضوعات

3	تصدير
5	تقديم
7	مقدمة
11	المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي
31	بنية الاقتصاد الاستيطاني في الجزائر
45	من آثار السياسة المدنية الاستيطانية.
91	سياسة المياه للاستعمار الاستيطاني في الجزائر
113	اكتشاف البترول في الجزائر
117	من نتائج السياسة الفرنسية ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين
119	دور الاستشراف في استعمار فرنسا للجزائر